جامعة إفريقيا العالمية
عمادة الدراسات العليا
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
قسم الاقتصاد

بحث تكميلي لنيل درجة الماجستيرفي الاقتصاد بعنوان :

أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الصناعية

دراسة حالة : شركة سكر كنانة 2000-2016م

إعداد الطالب :
أسعد سيد أحمد عبد الدائم
إشراف الدكتور:
فاروق محمد أحمد

2019م-1441هـ

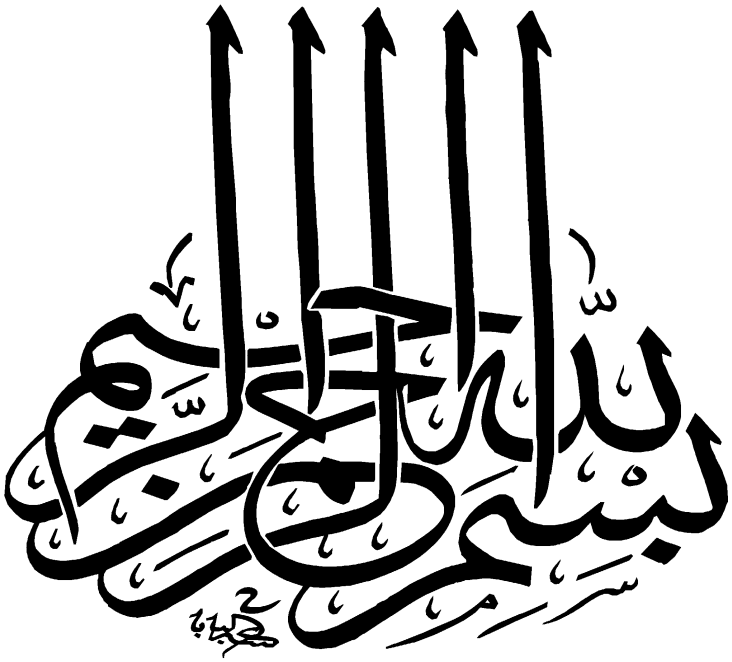
بسم الله الرحمن الرحيم

استهلال

قال تعالى:

(هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذَلُولًا فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِنْ رِزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ)

صدق الله العظيم

سورة الملك الآية (15)

إهداء

الي من كلله الهي بالهيبه والوقار الي من علمني العطاء دون انتظار الي من احمل اسمه بكل افتخار اسأل الله ان ينزل علي قبرك رحماته وبركاته (والدي العزيز)

الي حكمتي وعلمي الي ادبي وحلمي الي طريقي المستقيم الي ينبوع الصبر والتفاؤل والامل الي ملاكي في الحياة (امي الحبيبة)

الي سندي وقوتي وملاذي بعد الله الي من علموني علم الحياة (اخوتي)

الي رفيقتي وسندي ومنارتي وشريكتي في الحياة ام اوراد ومحمد ومازن (زوجتي)

الي اساتذتي من الابتدائيه الي الثانويه واخص بالشكر استاذي بابكر زكريا الي دكاترتي في الجامعه والدراسات والعليا واخص بالشكر الدكتور فاروق محمد احمد

شكر وتقدير

الشكر في البدء والختام لله رب العالمين الذي وفقني لإخراج هذا العمل,ثم لأسرة جامعة أفريقيا العالمية ــ كلية الاقتصاد, وكل من وقف معي وساعدني في إخراج هذا البحث وأخص بالشكر الدكتور/ فاروق محمد أحمد الذي أشرف على هذه الرسالة الذي لم يبخل على بوقته وأفادني بكثير من نصائحه الغالية وزودني بفيض من علمه.

الشكر أيضا إلى الإخوة والأخوات العاملين بشركة سكر كنانة وشكر خاصه للاستاذه علياء حسن وإلى كل من

(الاستاذ شاهين محمد الامين , الاستاذ عمارعبدالله , الاستاذه نون ياسر) والي كل من وضع بصمة في إخراج هذا البحث.

فلهم الشكر والتقدير

الباحث

مستخلص

الاستثمار بمعناه العام هو محاولة الاستفادة من عناصر الإنتاج المتوفرة في المجتمع من أجل تحقيق الأرباح والفوائد علي مستوى الأفراد والمجتمع وتحقيق التنمية الاقتصادية على مستوى البلدان المضيفة و المستثمرة.

وكان هدف البحث هو التعرف على الأثر الاقتصادي للاستثمارات الأجنبية في السودان ودراسة قوانين الاستثمار ودورها في زيادة حجم الاستثمارات بالإضافة إلى الأدوار الإيجابية والسلبية مع التطرق إلى معرفة المشاكل المرتبطة بالاستثمارات الأجنبية في السودان ومدى مساهمة شركة سكر كنانة في إحداث تنمية صناعية في السودان كنموذج للاستثمارات الأجنبية المباشرة في السودان.

ولقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي .

ولقد توصل الباحث لعدد من النتائج : أهمها ضعف البنيات التحتية في القطاع الزراعي في السودان وتأثيرها المباشر على قلة الاستثمارات الأجنبية و غياب الاستقرار الأمني والشفافية و تعدد الأجهزة التي يتعامل معها المستثمر، وأن مشكلة الاستثمار في السودان هي مشكلة إدارية وإرادية، وقد أوصى الباحث باستخدام الإحصاء الصناعي وتأهيل وتطوير المناطق الصناعية (خدمات) وكذلك تقليل حجم الضرائب المفروضة على الإنتاج وتطوير قوائم الجمارك والضرائب، والعمل على حل المشكلات الإدارية والإرادية في المجتمع السوداني وذلك باتباع نظام التوظيف وفق الكفاءات للموارد الاقتصادية والبشرية.

Abstract

Investment in the general sense is an attempt to take advantage of the elements of production available in the community in order to achieve profits and benefits of the level of individuals and society and achieve economic development at the level of host countries and continuous .The study aim to identify the economic impact of foreign investments in Sudan and study investment laws and its role in increasing the volume of investments in addition to the positive and negative roles with reference to know the problems associated with foreign investments in Sudan and the extent of the contribution of Kenana Sugar Company in the development of investment in Sudan as a model for foreign direct investment in Sudan. The researcher used descriptive analysis method in addition to the historical method. The most important result is weak infrastructure in the agricultural sector in Sudan, and its direct impact on the lack of foreign investment and the absence of security stability and transparency, and the multiplicity of devices dealt with by the investor, the problem of investment in Sudan is an administrative and willing. the researcher recommended the use of industrial statistics and rehabilitation and development of industrial zones as well as reduce the size of taxes on production and the development of customs and tax lists, work on solving administrative and willing problems in the Sudanese society by employing the employment system according to the efficiency of economic and human resources.

قائمة الموضوعات

الموضوع	الصفحة
استهلال	أ
إهداء	ب
شكر وتقدير	ج
مستخلص	د
Abstract	هـ
قائمة الموضوعات	و
الإطار النظري والدراسات السابقة	
المبحث الأول: أساسيات البحث	1
مقدمة	1
مشكلة البحث	2
اهمية البحث	2
أهداف البحث	3
فروض البحث	3
منهج البحث	4
حدود البحث	4
هيكل البحث	4

المبحث الثاني: الدراسات السابقة	5
الفصـــل الاول: الاستثمار	
المبحث الاول: مفهوم وتعريف الاستثمار وأنواعه	10
المبحث الثاني: محددات ونظريات الإستثمار	22
المبحث الثالث: قوانين الإستثمار في السوادن	38
الفصل الثاني: التنمية الاقتصادية	
المبحث الأول: مفهوم وأهمية التنمية الإقتصادية	58
المبحث الثاني: محددات التنمية الاقتصادية	64
المبحث الثالث: نظريات التنمية الاقتصادية	67
الفصل الثالث: صناعة السكر في السودان	
المبحث الأول: مشروع سكر كنانة النشأة و التطور	77
المبحث الثاني: أهداف وأغراض مشروع سكر كنانة	93
المبحث الثالث: دور مشروع سكر كنانة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية	101
المبحث الرابع: شركة سكر كنانة و تأثيرها على الاقتصاد القومي	107
النتائج	132
التوصيات	133
المصادر والمراجع	135

المبحث الأول

أساسيات البحث

مقدمة:

اصبحت فكرة الاستثمار بصفة عامة تحتل مكانا هاما وحيويا في معظم دول العالم خاصة في ظل الاساليب الاقتصادية الحديثة التي تعتمد علي نشاط القطاع العام والخاص ذلك من أجل الحلول المتعلقة باختناقات رؤوس الاموال وتمويل عمليات التنمية الاقتصادية بالنسبة للدولة النامية .

يعد الاستثمار أحد اهم عناصر التنمية الاقتصادية لكل الاقطار نظرا للدور الذي يلعبه في تحريك ودفع عملية التنمية الاقتصادية بالبلاد والمساهمة في زيادة الدخل القومي ودخل الفرد وتحقيق الرفاهية وتوظيف العاملين وغيرها من الفوائد الاقتصادية الأخرى .

السودان من أكبر الاقطار العربية من حيث المساحة ويذخر بمواد طبيعية ضخمة لم يستغل منها إلاجزء يسير وذلك لعدم توافر مقومات استغلالها .

وقد تضاعف في السنوات الاخيرة اهتمام الدول النامية بصفة عامة والسودان بصفة خاصة لجذب واستقطاب الاستثمارات الاجنبية المباشرة بغرض توفير المال اللازم لا قامة المشاريع التي يعجز راس المال الوطني عن إقامتها .

يظل المناخ الذي يعمل فيه القطاع الخاص الوطني احد أكثر العوامل الحاسمة والمحفزة لقرار الاستثمار الاجنبي المباشر والعلم يقول ان الاستثمار الاجنبي المباشر للدول النامية وسيلة افضل من الاقتراض ويسهم في سد الفجوة بين الادخار والاستثمار خاصة في ظل الشروط المجحفة للقروض الخارجية وايضا تلقي المساعدات الخارجية للدول النامية مع ملاحظة تراجع نسبة المساعدات الانمائية المقدمة الي تلك الدول .

نجد إن الاستثمارات الاجنبية المباشرة في السودان لها أثار كبيرة علي التنمية الاقتصادية ،وتعتبر شركة سكر كنانة خير نموذج للشركات الاجنبية المباشرة العاملة في السودان للسمعة الكبيرة التي تتمتع بها داخل وخارج السودان .

يشتمل البحث علي مفهوم الاستثمار وانواعه والقوانين التي تحكم الاستثمار بالإضافة الي التطرق الي صناعة السكر في السودان بصورة عامة وشركة كنانة بصورة خاصة ومفهوم التنمية الاقتصادية ومحددات ونظريات التنمية الاقتصادية

كما يتناول البحث دور شركة سكر كنانة في التنمية الصناعية والاجتماعية ومدي مساهمتها في دفع عجلة التنمية في الاقتصاد السوداني .

مشكلة البحث :

تنحصر المشكلة في مناخ الاستثمار باعتباره المدخل الحقيقي لجذب رؤوس الاموال الاجنبية المباشرة وماتتيحه من فرص لزيادة الانتاجية وامتصاص البطالة وزيادة الدخل ومحاربة الفقر، و إزالة المعوقات التي تؤثر علي الاستثمارات الوطنية والاجنبية .

وسؤال البحث الرئيس هو:

الي اي مدي نجح الاستثمار الاجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية في السودان ؟

أهمية البحث :

نبعت أهمية البحث من الاتي :

1. أهمية الاستثمارات عامة والاجنبية خاصة في إحداث التنمية الاقتصادية المطلوبة
2. أهمية علمية في توفير بيانات ومعلومات عن الاستثمار الاجنبي تفيد المكتبات والباحثين في هذا المجال.

أهداف البحث :

1. التعرف علي مفاهيم التنمية والاستثمارات الأجنبية.
2. التعرف علي الأثر الاقتصادي للاستثمارات الاجنبية في السودان.
3. معرفة حجم الاستثمارات الاجنبية في السودان.
4. الوقوف علي معوقات الاستثمار الاجنبي في مجال الصناعة.
5. التعرف علي معوقات التنمية الصناعية.
6. التعرف علي دور شركة سكر كنانة في دعم جهود التنمية الصناعية في السودان.
7. الوقوف علي قوانين الاستثمار في السودان .
8. الدور الذي تلعبه شركة سكر كنانة في دعم جهود التنمية الصناعية بالسودان.

فروض البحث :

يهدف البحث لاختيار الفرضيات الاتية:

1. للاستثمارات الاجنبية دورا إيجابيا في التنمية في السودان.
2. عدم استقرار السياسات الاقتصادية لها اثارها السلبية علي جذب الاستثمارات الاجنبية للقطاع الزراعي .
3. تساهم شركة كنانة في التنمية الصناعية في السودان.
4. يعاني قطاع الاستثمار من عقبات ادارية وارادية ساهمت في تقليص حجم الاستثمار الاجنبي في السودان .

منهج البحث:

تعتمد هذه الدراسة علي المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي

الحدود الزمانية والمكانية :

الزمانية (2000- 2016)

المكانية (السودان) شركة سكر كنانه

مصادر جمع البيانات :

مصادر أولية : الملاحظة

مصادر ثانوية : المراجع العلمية والتقارير والرسائل الجامعية والبحوث ومواقع الانترنت

هيكل البحث :

اشتمل البحث علي الاطار النظري ثلاث فصول يحتوي الجزء الأول على مبحثين وعنوان المبحث الأول الإطار النظري، أما المبحث الثاني الدراسات السابقة، أما الفصل الاول اشتمل على ثلاثة مباحث وعنوانه الاستثمار، واشتملت المباحث علي مفهوم وتعريف وانواع ومحددات ونظريات وقوانين الاستثمار, أما الفصل الثاني بعنوان التنمية الاقتصادية وحوي الفصل الثاني ثلاثة مباحث وهي مفهوم واهمية ومحددات ونظريات التنمية الاقتصادية , اما الفصل الثالث بعنوان صناعة السكر في السودان واشتمل هذا الفصل علي اربعه مباحث المبحث الاول مشروع سكر كنانه والمبحث الثاني اهداف واغراض مشروع سكر كنانه والمبحث الثالث دور سكر كنانه في التنمية الصناعية والاجتماعية في السودان والمبحث الرابع مساهمات مشروع سكر كنانه في الاقتصاد السوداني ، بالإضافة للنتائج والتوصيات .

المبحث الثاني

الدراسات السابقة

كل الدراسات السابقة التي لها علاقة بالموضوع تناولت موضوعات مختلفة ومن هذه الدراسات ما يلي :

الدراسة الأولي: دراسة هيثم محمد فتحي متولي بعنوان الاستثمارات الاجنبية في الدول النامية وأثرها علي التنمية الاقتصادية دراسة حالة الاستثمارات العربية في السودان 1999 [1]

تناولت الدراسة موضوع الاستثمارات الاجنبية في الدول النامية واثرها علي التنمية الاقتصادية ، وتمثلت مشكلة الدراسة في أن الاستثمارات الاجنبية تدفقت في العالم عبر الاوعية منها الاستثمارات العامة ومنها حركة الاستثمارات ورؤوس الاموال الخاصة التي تبحث عن الامان والارباح .

من أهم أهداف الدراسة تشجيع تدفق الاستثمارات الاجنبية الي الدول النامية وزيادتها خاصة في السودان وكانت فرضيات الدراسة ان الدول النامية تمتلك طبيعة اقتصادية تساعدها علي جذب الاستثمارات الاجنبية وبروز بعض المشاكل والعقبات التي تواجه تلك الاستثمارات عند دخولها الي الدول النامية .

كما انتهجت هذه الدراسة الاسلوب الوصفي والتاريخي مع دراسة حالة الاستثمارات العربية في السودان . من أهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة من الاستثمار العربي بكونه استثمارا أجنبيا في دول نامية (السودان) قد فشل في تحقيق التنمية الاقتصادية بالقدر المرجوباستناء شركة سكر كنانه المحدوده.

الدراسة الثانية: دراسة بشير محمد شيخ محمد ،امتيازات المستثمر الاجنبي بين الفقه الاسلامي والقانون السوداني دراسة مقارنة 2005 م[2]

---

[1] هيثم محمد فتحي متولي ، الاستثمارات الاجنبية في الدول النامية ، دراسة حالة الاستثمارات العربية في السودان ، رسالة ماجستير غير منشورة باللغة العربية ، جامعة أفريقيا العالمية ، مركز البحوث والدراسات الافريقية 1999 م

تمثلت إشكالية هذه الدراسة في أنه اصبح من سمات هذا العصر الاهتمام بجذب الاستثمار الاجنبي والاستعانة به لإحداث تنمية اقتصادية طموحة ، يستوي في ذلك الدول المتقدمة والنامية والدول الاسلامية وغير الاسلامية ، وادي هذا الاهتمام الي تنافس شديد بين الدول مستخدمه في ذلك كل الاساليب الممكنة والمتاحة لجذب اكبر قدر ممكن من الاستثمار ، وكان من الاساليب المستخدمة منح الضمانات والامتيازات المالية والادارية للمستثمرين الاجانب وكان السودان طرفا في هذا التنافس الدولي في جذب الاستثمار الاجنبي الا ان التنافس أدي الي عدم استقرار قوانين الاستثمار والقوانين ذات الصلة بالاستثمار ، حيث أصبحت مرتعا خصبا للتعديلات المتكررة .

كذلك أدي التنافس الدولي الي التسوية بين المستثمرين الوطنيين والاجانب ، والمسلمين وغير المسلمين ، وعلية فإن تشجيع الاستثمار الاجنبي يمنح الميزات الاستثمارية ويثير مشكلات قانونية وشرعية تحتاج الي دراسة ومعالجة وسعت هذه الدراسة الس تحقيق الاهداف التالية :

- المساهمة في تأصيل المعاملات المالية خاصة المعاملات التي يكون احد أطرافها أجنبيا .
- كذلك الكشف عن الحكم الشرعي لمنح المزايا الاستثمارية لغير المسلمين
- وكانت فرضيات هذه الدراسة متمثلة في ان تركيز المشروع السوداني علي منح الامتيازات الاستثمارات كوسيلة لجذب الاستثمار الاجنبي ادي الي عدم استقرار قانون الاستثمار الاجنبي والقوانين ذات الصلة به ، كذلك سياسة منح الميزات الاستثمارية تدخل في باب السياسة الشرعية وجودا وعدما وانتهجت هذه الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي والمقارنة .

---

[2] بشبر محمد شيخ محمد امتيازات المستثمر الاجنبي بين الفقه الاسلامي والقانون السوداني دراسة مقارنة رسالة ماجستير غير منشورة باللغة العربية جامعة افريقيا العالمية 2005

ومن أهم النتائج التي توصلت اليها هذه الدراسة :

ان التركيز علي منح الامتيازات كوسيلة لجذب المستثمرين الاجانب يؤدي الي تعديل القانون بصورة متكررة مما يؤدي الي عدم استقراره . وان جاذبية الدول للمستثمر الاجنبي لا يتأثر فقط بالحوافز الجمركية وغير الجمركية والمالية والادارية بل ان هنالك عوامل أخري تلعب دورا اكثر تأثيرا علي حجم ومدي تدفق الاستثمارات الاجنبية الي الدولة فالاستقرار السياسي للدولة وحجم السوق ومدي توفر الموارد البشرية والمادية فيها ربما تكون مقدمة علي الميزات والضمانات والتسهيلات وتختلف هذه الدراسة عن دراسة الباحث في انها تناولت موضوع الاستثمار الاجنبي من جانب امتيازات المستثمر الاجنبي فقط دراسة مقارنة بين الفقه الاسلامي والقانون السوداني ، اما دراسة الباحث تناولت موضوع الاستثمار الاجنبي المباشر لمعرفة الاثر الاقتصادي ودراسة حالة السودان وبالتالي جاءت هذه الدراسة في الجانب الفقهي اما الدراسة الباحث في الجانب الاقتصادي.

الدراسة الثالثة: دراسة حسب الكريم عبدالله ابكر الاستثمارات الاجنبية واثرها علي التنمية في السودان يونيو 2002 م [3]

تناولت الدراسة موضوع الاستثمارات الاجنبية واثرها علي التنمية في السودان وتتلخص مشكلة الدراسة في التأثيرات التي تحدثها الاستثمارات الاجنبية علي المجتمع سلبا وايجابا حيث ان الاستثمار يعد من العوامل الاساسية التي تسهم في زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي وبالتالي النمو الاقتصادي في الهيكل الاساسي للبنية الاقتصادية ومن ثم حدوث التنمية الاقتصادية .

كذلك تناولت الدراسة المشكلة من جانب اخر في صورة اسئلة يمكن الاجابة عليها :

[3] حسب الكريم عبدالله ابكر ، الاستثمارات الاجنبية واثرها علي التنمية علي السودان ، رسالة ماجستير غير منشورة باللغة العربية جامعة النيلين يونيو 2002 م

ما هو حجم الاستثمارات الاجنبية المباشرة علي التنمية في السودان كذلك التعرف علي مناخ الاستثمار في السودان .

كانت فرضيات الدراسة متمثلة في الاستثمارات الاجنبية المباشرة تدفع عجلة التنمية في البلاد كذلك تطور التشريعات الاستثمارية في السودان ساهم في جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة .

انتهجت هذه الدراسة المنهج الوصفي والتاريخي وكذلك المنهج التحليلي في تحليل الاستثمارات الاجنبية في قطاعات الصناعة والخدمات الزراعية ، الطاقة والتعدين ومن اهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة :

ان هنالك معوقات لها تأثير كبير علي إجمالي حجم الاستثمارات المتفقة الي البلد وان علي الدولة بذل المزيد من الجهود لإزالة هذه المعوقات وكذلك توصلت الدراسة الي هناك استثمارات اجنبية في السودان ساهمت فعلا في احداث تنمية اقتصادية في البلاد بصورة عامة وفي المناطق التي اقيمت فيها هذه المشروعات بصفة خاصة

ان هنالك تأثيرا واضحا للاستثمار الأجنبي في دولة مثل السودان والتي ينخفض فيها المستوي العام للدخل مما يؤثر سلبا علي الادخار في البلد اذ ان سياسة الاعتماد علي الذات يمكن تحدث تنمية ولكن علي المدي البعيد .

الدراسة الرابعة: دراسة لعبد العزيز بن عبدالله بن سلمان الفداء بعنوان جوانب قانونية في الاستثمار الاجنبي الخاص دراسة مقارنة في القانون السوداني والنظام السعودي 1990 م [4]

هي كما يظهر من عنوانها دراسة تقارن بين الاستثمار في السودان ونظام الاستثمار السعودي

تناولت هذه الدراسة ضمانات الاستثمار و الميزات في كل من القانونين وقد تحدث الباحث عن الموضوعات بعمق مستعينا في ذلك بقوانين الادارات العامة في البلدين مما

[4] عبدالعزيز بن عبدالله بن سلمان الفداء جوانب قانونية في الاستثمار الاجنبي الخاص دراسة مقارنة في القانون السوداني والنظام السعودي رسالة دكتوراه غير منشورة جامعة الخرطوم 1990م

جعل الدراسة ذات فائدة ،وتحدثت الدراسة في الباب الاول عن الضمانات كما تحدثت في الباب الثاني عن الحوافز المالية وفي الباب الثالث عن ادارة الاستثمار في البلدين وهي دراسة فريدة في مجالها الا انها لم تتطرق الي الجوانب الاقتصادية للضمانات والميزات وبالتالي تكون الدراسة بقدر الامكان لكل الميزات الاستثمارية من الأخذ بنظام التحكم والتوفيق والاعفاء الضريبي و الجمركي والتسوية بين المستثمرين والقوانين .

الدراسة الخامسة: دراسة حليمة يونس عباس محمد 2002.

تبحث هذه الدراسة في الاثر الاقتصادي للاستثمار الاجنبي في السودان بالتطبيق علي قطاع التعدين شركة أرياب لتعدين الذهب دراسة حالة في الفترة 1990 –2002[5]. يهدف البحث الي دراسة هيكل الاستثمار الاجنبي في السودان مع تحديد اهم العوامل المؤثرة علي الاستثمار الاجنبي المباشر في قطاع التعدين علي الاقتصاد القومي من خلال استخدام بعض المؤشرات الاقتصادية وعمل دالة الانتاج لشركة أرياب لتعدين الذهب .وقد اقترضت الدراسة ان الاستثمارات الاجنبية تعمل علي استغلال والاستفادة من الموارد الطبيعية والبشرية والمحلية المتاحة والمتوفرة لدي الدولة اضافة الي ان السودان يمتلك ثروة معدنية ضخمة ولكن قلة التمويل والخبرة الفنية بالإضافة لبعض المعوقات الهيكلية في البنية التحتية تقف حائلا دون انجاز الكثير من المشروعات . في بحثهاعن الاستثمار الاجنبي في السودان عامة وعلي قطاع التعدين بصفة خاصة اتضح ان حجم الاستثمارات الاجنبية في السودان في قطاع التعدين منخفضة جدا ومفهومها في مرحلة الاستكشاف ويعود هذا الي اسباب اقتصادية وسياسة وقد ادي ذلك الي خفض مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي.

[5] حليمة يونس عباس محمد الاثر الاقتصادي الاستثماري الاجنبي في السودان بالتطبيق علي قطاع التعدين شركة ارياب لتعدين الذهب دراسة تطبيقية في الفترة من 1990–2002 م رسالة دكتوراه غير منشوره .

المبحث الأول

مفهوم وتعريف الاستثمار وأنواعه

أولاً: مفهوم وتعريف الإستثمار:

الإستثمار في اللغة:

الإستثمار في اللغة يعني طلب الحصول على الثمر، ثمر الشيء ما تولد عنه ويقال أثمر الشجر أي أظهر ثمره، وأثمر الشيء إذا نضج وكمل وثمر ماله أي كثر، أثمر الشجر أي بلغ أوان الإثمار، أثمر الشيء إذا تحققت نتيجته ، أثمر ماله أي كثر.

الاستثمار اصطلاحا :

يعني التعامل بالأموال للحصول على الأرباح أو هو الاستثمار الذي يتم بتداول أصول الإنتاج للحصول على الأرباح أو هو الاستثمار الذي يتم بتداول أصول الإنتاج بهدف زيادة الثروات كالاستثمار في الاراضي والمصانع والمؤسسات الإنتاجية والمشاريع اللازمة لمتطلبات التنمية.

كلمة أو لفظ استثمار من المصطلحات الحديثة في الدراسات الاقتصادية المعاصرة لذا نجد أن السابقون لم يتطرقوا الى هذا اللفظ أو يستعملوه.

تم تعريف الإستثمار على أنه تيار من الإنفاق على العديد من السلع الرأسمالية الثابتة مثل المصانع والآلات والطرق والمنازل بالإضافة للمخزون كالمواد الاولية أوالسلع الوسيطة أو السلع النهائية الا أن للاستثمار معنى واحد في الاقتصاد وتحديداً عند دراسة تحليل الدخل القومي ويقصد به الحصول على رؤوس أموال جديدة.[6]

[6] – عبد القادر عبدالله عبد القادر، دور الإستثمار المشترك في التصنيع الزراعي والتنمية في السوادن،(الخرطوم: جامعة النيلين ، رسالة ماجستير غير منشورة، 2000م)،ص9.

الإستثمار في الشريعة:

هو تنمية المال بشرط مراعاة الاحكام الشرعية ويقصد بالاستثمار الإسلامي هو نشاط إسلامي إيجابي يؤدي الى تحقيق وتدعيم اهداف النظام الإسلامي من خلال الاولويات الإسلامية التي يعكسها واقع الامة الإسلامية وذلك بتوظيف المال للحصول على عائد منه وتنمية ثروة المجتمع بما يحقق مصلحة الفرد والمجتمع.[7]

الاستثمار هو التضحية بالاستهلاك في الوقت الحال املاً في الحصول على عوائد أكبر في المستقبل كلما زاد اطمئنان المستثمر بشان العوائد التي يحصل عليها في المستقبل زادت قيمة المكافاة التي يطالب بها مقابل استثماراته.[8]

الإستثمار هو المفتاح الرئيسي للتنمية في أي بلد من بلدان العالم أو أي منطقة جغرافية ارتضت نوعاً من الوحدة والتكافل.[9]

كما عرف الاستثمار بانه استخدام المدخرات في تكوين الإستثمارات او الطاقات الإنتاجية اللازمة لعمليات إنتاج السلع والخدمات والمحافظة على الطاقات الجديدة أو تجديدها .[10]

الإستثمار هو التضحية بقيمة مالية حالية أو معينة من أجل قيمة ربما غير مضمونة أو مستقبلية.

كما عرف الإستثمار بانه تدفق الإنفاق على السلع والخدمات والمعدات الإنتاجية الجديدة على مخزون السلع والخدمات المختلفة خلال سنة معينة .[11]

كما عرف ايضاً بانه توظيف المال بغرض تحقيق العائد أو الربح أو المال عموماً وقد يكون الإستثمار على شكل مادي ملموس أو على شكل غير مادي.[12]

---

[7] –أميرة عبداللطيف مشهود، الإستثمار في الإقتصاد الإسلامي، مكتبة مدبولي ، 1991م، ص 120.

[8] – ماجد أحمد عطا الله، إدارة الإستثمار، (عمان دار اسامة للنشر، 2011م)،ص12.

[9] – وزارة الإستثمار،ورقة بعنوان الإستثمار كمدخل للتكتلات الإقتصادية والعلاقات السياسية ،ديسمبر ،2004م،ص24.

[10] –حسن عمر ، الإستثمار والعولمة، (مدخل الى دراسة علم الإقتصاد، دار الكتاب الحديث، 2000م)،ص37.

[11] –عثمان ابراهيم السيد، تخطيط وتنفيذ المشروعات، (مطبعة جامعة النيلين، ط2، الفصل الثاني، 1997م) ،ص35.

[12] –عطية عبد السلام وفتحي أبو سدرة، الإقتصاد الكلي، (بنغازي: قار يونس للنشر، 1998م)،ص13.

وعليه يعرف الإستثمار بانه مجموعة التوظيفات التي من شأنها زيادة الدخل وتحقيق الإضافة الفعلية من خلال امتلاك الاصول مستقبلاً بشكل أفضل للحصول على تدفقات نقدية مع الاخذ بعين الاعتبار عنصري العائد والمخاطرة .[13]

بناءً على التعريفات السابقة يرى الباحث أن الإستثمار بمعناه العام هو محاولة الاستفادة من عناصر الإنتاج المتوفرة في المجتمع من أجل تحقيق الأرباح والفوائدعلي مستوى الأفراد والمجتمع وتحقيق التنمية الاقتصادية على مستوى البلدان المضيفة والمستثمرة.

يعرف الاستثمار الاجنبي بأنه عبارة عن التدفقات التي تنتقل من دولة ذات مدخرات أما أفراد أو شركات بحثاً عن الربحية العالية في دول أخرى وذلك في اطار مناخ يتسم بالاستقرار السياسي والاقتصادي وكذلك المؤسسي . فلذلك الاستثمار الاجنبي عبارة عن تدفق لموارد تأتي من خارج البلاد ، ولكنها يفترض الا تكون الاساس في دفع التنمية والنماء ، وإنما تكون في واقع الامر دعماً للجهد الوطني وليس بديلاً ، ويعكس القروض والمنح التي تتدفق هذه الموارد إلى الدولة بصورة رسمية وإنما تأتي في اطار مؤسسي خاص بهدف اعطاء الحق للذي يريد أن يستثمر أن يتجه باستثماره إلى القطاع الذي يشار إليه بواسطة السلطات في البلاد " جهاز الاستثمار مثلاً " وفي اطار الخارطة الاستثمارية يكون محدداً للقطاع.[14]

أهمية الاستثمار :

يعتبر الإستثمار من أهم الوسائل ومرتكزات التنمية وله أهمية عظمى في شتى المجالات وتتضح أهميته بصورة تفصيلية في الآتي:

1. رفع مستويات الانتاج ,وبالتالي التأثير ايجابيا علي الدخل القومي وزيادة نسبة المتوسط لنصيب الفرد .

---

[13] – أحمد زكريا صيام، مبادئ الإستثمار، (دار المنهج للنشر والتوزيع، 1997م)،ص19.

[14] على عبد الله علي ، الاستثمار الاجنبي المباشر في اقتصاد محاضر ومقاطع ، مجلة اتحاد المصارف ، العدد الثامن ، السنة الثانية 2004م ، ص72 .

2. تحقيق الرفاهية للأفراد ورفع مستوي معيشتهم .
3. تقديم مايحتاجه المواطن والمستثمر من خدمات اساسية .
4. فتح الافاق امام العاطلين عن العمل للانخراط في سوق العمل وبالتالي تخفيض مستويات البطالة
5. رفع نسبة التكوين الرأسمالي الخاص بالدولة .
6. امداد سوق العمل بالأيدي العاملة الماهرة والفنيين والاداريين من شتى التخصصات .
7. اتباع حاجات المواطنين من خلال وضع السلع والخدمات المنتجة محليا التي تتماشي مع رغباتهم .
8. فتح ابواب تصدير السلع الي الخارج وبالتالي توفير عملات اجنبية ضروريه لاستغلالها في شراء الآلات والمعدات .

وكذلك تتبع أهمية الإستثمار القومي في انه يقوم بدور اساسي على مستويات ثلاث:[15]

1. على المستوى القومي: تأتي اهمية هذا المتغير الإقتصادي من أنه احد اهم المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على زيادة الناتج القومي في المجتمع بل ويعتبره أهم المتغيرات الاقتصادية على الإطلاق.
2. على مستوى قطاع الاعمال: يعتبر الإستثمار هو المؤشر الحقيقي لنشاطات هذا القطاع والعامل الحاسم في انعاش أو إنحسار النشاط في قطاع الاعمال.
3. على مستوى القطاعات الاقتصادية:

يقوم الإستثمار بدور فعال في تطوير قطاعات اقتصادية معينة والتي تؤثر بدورها في انعاش قطاعات ممتدة الى بقية القطاعات الاخرى.

[15] –ماجد أحمد عطا، مرجع سابق ،ص14.

لذلك يعتبر الإستثمار من أهم العوامل التي تؤثر على نمو الناتج القومي على التنمية الاقتصادية على وجه العموم وعلى نطاق المشروعات المختلفة وقد تقتصر اعتمادا على طبيعة ونوعية المشروعات الاستثمارية.

أهداف الاستثمار:

يسعي الاستثمار الي تحقيق مجموعه من الاهداف وهي:. [16]

1. توفير الحماية للمال من انخفاض قوته الشرائية الناتجة عن التضخم ,حيث ان هدف الاستثمار يعتمد علي تحقيق اهداف رأسمالية وعوائد تحافظ علي القوة الشرائية للمال المستثمر.
2. المحافظة علي استمرار التنمية في الثروة المالية , فيكون الهدف من الاستثمار هو تحقيق العوائد المالية المقبولة , بالتزامن مع زيادة في قيمة راس المال.
3. الوصول الي اكبر قيمة من الدخل الجاري , وهي تركيز المستثمرين علي الاستثمارات التي تحقق لهم اكبر العوائد المالية دون الاهتمام باي اعتبارات اخري مثل نسبة المخاطرة .
4. توفير الحماية للدخل من الضرائب , والناتج عن التشريعات المطبقة وفي حال تم توظيف الاستثمار في مجال غير مناسب قد يؤدي ذلك الي التعرض لنسبة مرتفعة من الضرائب .
5. الوصول الي اكبر نمو من الثروة , ويهتم بتحقيق هذا الهدف من الاستثمار المضاربون في السوق المالي حيث يحرصون علي اختيار استثمارات مرتفعة المخاطرة ويقبلون كافة الاشياء المترتبة علي اختياراتهم .
6. تامين المستقبل , وهي الاستثمارات المرتبطة بالأفراد الذين وصلوا الي سن التعاقد , حيث يكون هنا هدف الاستثمار هو تامين المستقبل , من خلال استثمار

[16] – د.جميل خالد ، سياسات الإقتصاد الدولي ، الطبعة الأولى ، المملكة الأردنية الهامشية ، الأكاديميون للنشر والتوزيع ،ص 308.

المال في شراء الاوراق المالية التي تقدم عوائد متوسطة , مع اقل درجه من المخاطرة. [17]

7. الحصول على المواد الخام من الدول المستثمر فيها لأجل استخدامها في صناعاتها.

8. الحصول على أسواق جديدة لمنتجات وبضائع الشركات الاجنبية خاصة لتسويق فائض كبير من السلع الراكدة والتي لا تستطيع هذه الشركات تسويقها في موطنها.

9. الاستفادة من ميزة انخفاض عناصر التكلفة في الدول المستثمر فيها حيث أن أجرة العامل مثلاً في تلك الدول عادة أقل من أجرة العامل في الدول المتقدمة صناعياً ، وكذلك فإن تكلفة الحصول على المواد الخام أو تكلفة النقل قد تكون في هذه الدول أقل منها في الدول المتقدمة صناعياً.

10. الاستفادة من قوانين تشجيع الاستثمار والاعفاءات الضريبية التي تمنحها كثيراً من الدول المستثمر فيها من أجل جذب بالاستثمارات الاجنبية إليها ومن أهمها تقديم الحوافز الضريبية وتوفير فرص استثمارية دائمة واعطاء ضمانات للمستثمرين وتوفير انظمة للمعلومات وعندها لا يفوتنا في هذا المجال الاشارة إلى قانون تشجيع الاستثمار. [18]

11. تحقيق عائد مناسب ، حيث أن هدف أي مستثمر هو الحصول على عائد مناسب ، يساعد على استمرارية المشروع .

12. ضمان السيولة اللازمة وهي من الأهداف الأخرى للمستثمر الى حد مناسب من السيولة لتغطية متطلبات العمل. والعملية الانتاجية ، من أجل التمكن من تغطية حالات الطوارئ والحالات غير المحسوبة التي قد تواجه العملية الانتاجية.

---

[17] – د.جميل خالد ، سياسات الإقتصاد الدولي ، مرجع سابق، ص 209.

[18] حسين علي خربوش ، الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق ، الاردن : عمان ، دار زهران ، 1999م ، ص184–185.

أنواع الاستثمار:

يقسم الاستثمار الى عدة أقسام وأنواع حسب الهدف من الإنفاق على النشاط الاستثماري :[19]

1.الاستثماري الإجمالي:

هو كل ما ينفق في سبيل زيادة الاموال التي تستخدم في عملية الإنتاج والتي تساعد في زيادة الناتج الإجمالي القومي أو الاستثمار الصافي أو الإحلالي.

2. الإستثمار الصافي:

هو انفاق على اصول جديدة في عمليات الإنتاج في المجتمع وبعبارة أخرى هو الجهود المبذولة لزيادة حجم الاصول الإنتاجية في الاقتصاد القومي باستخدام أصول لم تكن متوفرة في البلاد النامية .

3. الاستثمار الإحلالي:

هو الإنفاق على اصول انتاجية لتحل محل الأصول للمستهلك او التالفة هذا النوع من الاستثمارات لا تظهر اي زيادة في حجم الإستثمار بالرغم من أنه يؤدي الى زياده بصورة ثابته في الدخل القومي .[20]

4. الإستثمار بالتجديد:

يعني تخفيض النفقات ورفع القيمة الفنية وانتاج سلع جديدة عادةً يتم عن طريق إحلال التجديدات الفنية المستحدثة وقنوات الإنتاج محل السابقة ويمكن أن يتكامل هذا النوع مع النوعين السابقين.

5. الإستثمار الإقتصادي أو الحقيقي:

يعني تخفيض الرصيد الكلي التراكمي في راس المال الحقيقي للاقتصاد القومي، للاستثمار في المباني والمشروعات والاراضي وعبر هذا النوع من الإستثمار هو

---

[19] – أحمد زكريا ، مرجع سابق ، ص21

[20] – عثمان ابراهيم ، مرجع سابق ، ص 49.

الأساس في زيادة الدخل القومي ويسمى الإستثمار حقيقي إذا توفر للمستثمر حقاً من حيازة أصل حقيقي كالسلع والذهب والعقار.(21)

6.الإستثمار في المخزون:

يضع خبراء الإستثمار هذا النوع من الإستثمارات ضمن أنواع الإستثمار الاكثر تضرراً فالتغير في المخزون السلعي ينعكس في المخزون بصورة اساسية في التغير في الإستثمار من سنة الى أخرى.(22)

7. الإستثمار المالي:

يركز على جوانب تتضمن راس المال العامل في سوق الاوراق المالية هذا يعني توجيه الاموال الحقيقية من الاسهم والسندات.(23)

أدوات الإستثمار :

يعتمد الاستثمار علي مجموعه من الادوات الخاصة وتشكل اصولا مالية او حقيقيه تتبع لملكية المستثمرين وتعد هذه الادوات وسائط استثمارية تصنف الي قسمين هما :

1) أدوات الاستثمار المادية : وتشمل الاتي :

1. المشروعات الاقتصادية : هي من اكثر انواع الادوات الاستثمارية المادية انتشارا وتشهد تنوعا بنشاطاتها التجاريه , والخدمية , والزراعية , والصناعية وتسعى الي انتاج الخدمات والسلع التي تشكل حاجات الافراد.
2. العقارات : هي استثمارات تعتمد علي طريقتين هما :

- الاستثمار المباشر : هو شراء المستثمر للعقارات مثل الاراضي والمباني .

---

[21] – كاظم جاسم العيساوي، دراسات الجدوى الإقتصادية، (الرياض: دار المريخ ، 2001م)،ص20.

[22] –حسين خربوش وعبد المعطي أرشيد ،الإستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق،(عمان:جامعة العلوم التطبيقية ، كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية ،1999م)،ص33.

[23] – مايكل ايد مرجانن، الإقتصاد الكلي ، (الرياض: دار المريخ للطباعة والنشر، 1985م)،ص26.

- الاستثمار غير المباشر : هو شراء المستثمر لسند عقاري , من خلال المشاركة بإحدى المحافظ الاستثمارية او العقارية او المصارف العقارية .

5. السلع: هي المنتجات التي تتميز بخصائص استثمارية وتمتلك اسواقا خاصة بها تشبة اسواق الاوراق المالية ومن الأمثلة علي هذه السلع الذهب والبن .

أدوات الاستثمار المالية :

1. الاسهم :

هي الوثائق المالية التي تسلم الافراد الذين يمتلكون حصصا من راس مال شركة معينه وتقسم هذه الاسهم الي نوعين:

1) الاسهم العادية : هي عبارة عن مستندات ملكية تمتلك قيما سوقية , ودفترية , واسمية , والقيمة الاسمية هي القيم المدونه علي سند السهم والقيمة الدفترية هي قيمة حقوق ملكية السهم ولا تتضمن الاسهم الممتازة بل الارباح والاحتياطات , اما السوقية فهي التي تشكل سعر بيع السهم في السوق الرأسمالي.

2) الاسهم الممتازة : هي اسهم تمنح اصحابها حقوقا خاصة بهم مثل الأولوية في تحقيق الارباح وزيادة قيمة الربح نتيجه لتصفية الشركة , وتمتلك هذه الاسهم ثلاث قيم مثل الاسهم العادية وهي : القيم الدفترية , والسوقية , والاسمية .[24]

2. السندات : هي وثائق تبين امتلاك اصحابها حقوقا معينه في ملكية الاشياء او استخدام خدمات محددة كما تعد ديونا مرتبة علي اشخاص طبيعيين او معنويين وتشمل السندات الانواع الاتية :

1) السندات الصادرة عن الحكومة : وتعرف باسم السندات الحكومية , وهي عبارة عن صكوك ذات مديونيه طويلة ومتوسطة الاجل , وتصدرها الحكومات للحصول علي موارد تساعدها علي مواجهه التضخم او تغطية العجز الاقتصادي.

2) السندات الصادرة عن المؤسسات : هي عقود بين المنشآت (المقترضة) والمستثمرين (المقرضين) ووفقا لهذا الاتفاق يقرض الطرف الثاني مبلغا ماليا للطرف الاول الذي يتعهد بان يرده مع قيمة الفوائد المترتبة علية في تاريخ محدد .

[24] – أ. عبد الكريم بعداش ، الإستثمار الأجنبي المباشر وأثاره على الإقتصاد الجزائري ، (الجزائر:جامعة الجزائر ، 2005م)،ص 35–39.

مراحل عملية الإستثمار:

بصفة عامة فإن المراحل التي ينبغي أن تمر بها عملية الإستثمار في أي مشروع من المشروعات تشمل:[25]

أولاً: تحليل الإستثمار:

تعتبر من أهم المراحل في عملية الإستثمار لأنها تخضع مجالات الاستثمار المتوقعة لنظرة فاحصة ، تبين أن الجوانب المختلفة من الإيجابيات والسلبيات لكل مجال على ضوء المعلومات الدقيقة التي لا يمكن معرفتها ووضع السياسات لعدم توفر المعلومات الضرورية من توضيح البدائل والخيارات المجودة في قطاعات الاقتصاد المختلفة وتتضمن مرحلة التحليل الآتي:

- فحص القطاعات الاقتصادية التي يمكن الاستثمار فيها.
- تحليل البدائل المتاحة للاستثمار في القطاعات المختلفة.
- تحديد البدائل في كل هذه القطاعات.
- تصنيف البدائل.

ثانيا: مرحلة تقويم الاستثمار:

تناولت هذه المرحلة النظر الى الخيارات المختلفة وإخضاعها لمعايير تكشف عن الإيجابيات وجوانب القصور لكل بدائل الإستثمار المتاحة في كل مجال من مجالات الاستثمار في القطاعات الاقتصادية تتضمن العناصر الآتية:

1. تحديد معايير اختيار المشروعات.
2. تطبيق المعايير وبيان موقف كل مشروع.
3. ترتيب المشروعات في ضوء المشاريع المختارة.

[25] –عثمان إبراهيم السيد، مرجع سابق ، ص 40–43.

ثالثاً: مرحلة اختيار الاستثمار:

هي عبارة عن مرحلة اتخاذ القرارات في ضوء السياسات المعلومات التحليلية والتقويم للمشروعات ففي هذه المرحلة يتم اختيار المشروعات في كل حقل من القطاعات وتخصص الموارد الاستثمارية ويحدد الوقت المناسب لتنفيذ المشروع وتتضمن المرحلة:

1. تصنيف الإستثمار في مجموعات محددة.
2. ترتيب الإستثمارات حسب الاسبقيات.
3. إجراء عملية الاختيار بين المشروعات.
4. تحديد أسبقيات تنفيذ المشروعات.

رابعاً: مرحلة التنفيذ:

هي المرحلة الأخيرة من مجموع مراحل عملية الإستثمار وتخضع فيها المشروعات التي يتم اختيارها للتنفيذ الفعلي بتوفير متطلبات التنفيذ الناجح للمشروع وتتضمن المرحلة:

1. تخصيص الاعتمادات المالية والموافقة على الصرف.
2. تكوين إدارة المشروع.
3. تخطيط التنفيذ
4. الجدولة وتخصيص الموارد.
5. متابعة التنفيذ وتخصيص الاداء.

تنويع الإستثمار:

يقصد بذلك التعامل بأدوات الاستثمارية في مشاريع مختلفة بقصد تجنب الخسائر الضخمة والمخاطر الكبيرة في حالة التنويع يحقق المشروع:

1. خسارة ولكن ربما يحقق المشروع ربحا.
2. ربحاً يغطي الخسائر التي وقعت للمشروع.

3. وهكذا حتى يحقق المستثمر اكبر المكاسب والعوائد.

آجال الإستثمار:

لاشك أن لادوات الإستثمار تواريخ استحقاق محدود يوفق بين الاستحقاقات للمحافظة على درجة سيولة مناسبة.

قرارات الإستثمار:

1. قرارات استثمارية يترتب عليها استثمار الاموال في إقامة مشاريع استثمارية يتولد عنها طاقات انتاجية جديدة.
2. قرارات استثمارية يترتب عليها استثمار أموال في التوسع في المشروعات الحالية ويتولد عنها زيادة الطاقة الإنتاجية الحالية للمشروع.
3. قرارات استثمارية يترتب عليها إحلال وتجديد الاصول الحالية والغرض من هذه القرارات الاستثمارية هو المحافظة على الطاقة الانتاجية أو زيادتها.[26]

[26] – ماجد أحمد عطا ، مرجع سابق ، ص 16.

المبحث الثاني

محددات ونظريات الإستثمار

للاستثمار عدة محددات وضوابط تتمثل في النواحي التالية:[27]

1. سعر الفائدة (علاقة عكسية طبقاً للمفهوم الاقتصادي للاستثمار).
2. الكفاية الحدية لراس المال (الإنتاجية الحدية لراس المال المستثمر أو العائد على راس مال المستثمر).
3. التقدم العلمي والتكنولوجي.
4. درجة المخاطرة.
5. مدى توافر الاستقرار الاقتصادي والسياسي والمناخ الاستثماري.
6. عوامل أخرى مثل توفر الوعي والادخار والاستثمار وكذلك مدى توفر السوق المالي الفعال .

ضوابط الإستثمار:

يكون استثمار اموال الصندوق في الاوراق المالية في الحدود وفقا لعدد من الشروط قد تختلف من نظام مالي الى أخر:

1. الا تزيد نسبة ما يستثمر في شراء الاوراق المالية بنسبة 5% من أموال الصندوق وبما لا يتجاوز 10% من أوراق تلك الشركة.
2. الا تزيد نسبة ما يستثمر الصندوق من وثائق الإستثمار التي تصدر صناديق الاستثمارات الاخرى 10% من أمواله بما لايتجاوز5% من أموال كل صندوق مستثمر فيه.
3. يجب على الصندوق الاعتماد بنسبة كافية من السيولة لمواجهة طلبات استرداد قيمة وثائق الاستثمار واكتتاب الوثائق .

[27] – أحمد زكريا صيام، مرجع سابق، ص21.

4. يجب على الصندوق عدم إتباع سياسة من شانها الأضرار بحقوق أو مصالح حملة وثائق الإستثمار.

محددات الإستثمار الاجنبي المباشر:

ركزت معظم الدراسات الحديثة على عوامل دفع الإستثمارالمباشرالى الداخل حيث أولت اهتمامها بدولة معينة ينطوي على عدة محددات من حيث مدى تحقيقها أو عدم تحقيق الاهداف وطموحات وظروف الشركات الأجنبية المستثمرة فقد تعمل هذه المحددات على التأثير على قرار الشركات الاجنبية بعدم الإستثمار في دولة معينة قد ينحصر تأثيرها في تخفيض حجم الإستثمار في تلك الدول.

ومن أهم محددات الاستثمار الاجنبي ما يلي:[28]

1. تكلفة عناصر الإنتاج من عمالة وأجور ونقل ، فكلما كانت هذه التكاليف في دولة معينة أقل من عناصرها من الدول كما شجعت الشركات الأجنبية على إستثمار تلك الدولة.
2. الاستقرار السياسي: إذ كلما كان المناخ السياسي للدولة أكثر استقرارا كلما كان ذلك في صالح الشركات المستثمرة في تلك الدولة.
3. حجم السوق في الدولة المراد الإستثمار فيها فالسوق الصغير قد لا يشجع على الاستثمار الا إذا كان قريباً من مواد الخام أو من أسواق أخرى كبيرة.
4. المناخ الاقتصادي للاستثمار من حيث وجود أو عدم وجود قيود مراقبة للعملة وسهولة أو صعوبة الإجراءات الحكومية وقوانين الاستيراد والتصدير وكذلك السماح أو عدم السماح بالتمليك.
5. وجود منافسة قوية للمشروعات المراد إقامتها في الدول المستثمر فيها.
6. مدى توفير الموارد البشرية وعناصر الإدارة في الدول المراد الاستثمار فيها الا أنه في حالة توفير الإدارة في تلك الدول فإن الشركات الأجنبية قد تلجأ الى توظيف خبراء إداريين في الخارج.

---

[28] – د.حسن علي خربوش، الإستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق، القاهرة ، دار زهران للنشر، 1999م،ص85.

7. النظام الضريبي وحجم وشكل الإعفاءات الجمركية التي تمنح الاستثمارات الأجنبية.

تبدو محاولة حصر العوامل والمحددات والدوافع المؤدية إلى جذب وتدفق الاستثمار الاجنبي المباشر للدول المضيفة مسألة صعبة ، حيث تتعدد تلك العوامل والمحددات والدوافع ، بل تختلف النظريات التي توضح وتفسر هذه العوامل والمحددات والدوافع ، ويمكن التغلب على تلك الصعوبة من خلال إجراء محاولة لاسترجاع أهم تلك النظريات ، ثم الغاء الضوء على العوامل والمحددات والدوافع الأساسية من خلال الاستعانة ببعض الدراسات التي اجريت في هذا المجال.

إلا أنه يلاحظ منذ البداية على تلك النظريات والدراسات أنها أوضحت جميعها تقريباً أن الحوافز الضريبية ليست إلا واحداً من عوامل جذب الاستثمار الاجنبي المباشروليس شرطاً أن تكون العامل الحاسم ، وأن تلك الحوافز لا تكفي وحدها لاستقطاب وجذب مقادير متزايدة ومتواصلة من الاستثمار الاجنبي[29]. وفي ضوء تلك النظريات وما اوضحته من عوامل، ومحددات ودوافع مؤدية إلى جذب وتدفق الاستثمار الاجنبي إلى الدول المضيفة ، فإنه يمكن حصر العوامل التالية:-

1/المحددات الاقتصادية:

وهي التي تشتمل على مجموعة من المؤشرات الاقتصادية الدالة على :-

أ/على مستوى أداء الاقتصاد القومي.

ومن أهمها : درجة الانفتاح الاقتصادي على العالم ، والتي تعني أنه كلما زادت تلك الدرجة كلما كان الاقتصاد القومي جاذباً للاستثمار الاجنبي والعكس صحيح ، ويمكن

[29] عبد المطلب عبد الحميد ، دراسات اقتصادية مقارنة ، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات ، مصر : القاهرة ، 2010م ، ص257.

الاستدلال على ذلك من قياس نسبة الصادرات إلى الناتج القومي ودرجة تركيز الصادرات. [30]

ب/المحدد الخاص بالقوة التنافسية للاقتصاد القومي

والذي يعني أنه كلما زادت تلك القوة كلما كان الاقتصاد القومي جاذباً للاستثمار الاجنبي والعكس صحيح ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال معدل نمو الصادرات ، فعندما يكون في حالة تزايد كلما دل ذلك على زيادة القوة التنافسية للاقتصاد القومي والعكس صحيح ، وايضاً هناك الرقم القياسي لأسعار الصادرات، فإذا اتجه إلى الانخفاض دل ذلك على قوة المركز التنافسي للاقتصاد القومي في مجال جذب الاستثمار الاجنبي.

ج/مدى القدرة على إدارة الاقتصاد القومي:[31]

يعني أنه كلما تميزت إدارة الاقتصاد القومي بالكفاءة كلما كان الاقتصاد القومي جاذباً للاستثمار الاجنبي والعكس صحيح ، يستدل على ذلك من خلال قيمة الاحتياطات الدولية من النقد الاجنبي ومعدل التغير فيها ، وعدد شهور تغطية الواردات ، فكلما زادت ، كلما دل ذلك على كفاءة إدارة الاقتصاد القومي وازدادت جاذبيته للاستثمار الاجنبي ، وهناك في هذا المجال ايضاً المؤشر الخاص بنسبة الدين الخارجي وخدمته إلى الناتج القومي للاستثمار الاجنبي ، فكلما انخفضت تلك النسبة كلما دل ذلك على جاذبية الاقتصاد القومي للاستثمار الاجنبي والعكس صحيح ، على نفس المنوال تبرز دلالة مؤشري عجز ميزان المدفوعات وعجز الموازنة العامة للدولة.

---

[30] عبد المطلب عبد الحميد ، المرجع السابق ، ص58.

[31] عبد المطلب عبد الحميد ، المرجع السابق ، ص59.

د/قوة الاقتصاد القومي واحتمالات نموه وتقدمه:

فكلما زادت قوة الاقتصاد القومي وزادت احتمالات نموه وتقدمه كلما كان جاذباً للاستثمار الاجنبي والعكس صحيح ويستدل على ذلك من خلال مؤشرين هما : معدل النمو الاقتصادي الذي زاد دل على جاذبية الاقتصاد القومي للاستثمار الاجنبي والعكس صحيح ، وكذلك معدل التضخم كلما انخفض كلما دل على جاذبية الاقتصاد القومي للاستثمار الاجنبي.

2/المحددات الخاصة بالنظام الاقتصادي والسياسي والبيئي والمؤسسي كلما كان النظام الاقتصادي يعمل بآلية السوق والحرية الاقتصادية كلما كان جاذباً للاستثمار الاجنبي والعكس صحيح كذلك النظام السياسي كلما تميز بالديمقراطية والاستقرار السياسي والامني ، وعدم وجود احتمالات ومخاطر الحروب كلما كان ذلك جاذباً للاستثمار الاجنبي والعكس صحيح ، وكلما انطوى النظام البيئي على مجموعة من القيم والعادات والتقاليد الايجابية والمواتية للاستثمار الاجنبي ، كلما كان ذلك جاذباً له والعكس صحيح ، أما عن النظام المؤسسي الذي يتكون من النظام الاداري والأجهزة القائمة على إدارة الاستثمار والمنظمين ، ونظم المعلومات الاستثمارية ، فكلما كان النظام الإداري يتميز بسلاسة الإجراءات ووضوحها ، وعدم وجود تعقيدات مكتبية وإدارية ، كلما أدى ذلك إلى جذب الاستثمار ، وكلما تميزت الأجهزة القائمة على إدارة الاستثمار بالكفاءة الإدارية والتنظيمية واتجهت إلى تطبيق مبدأ المركزية في إدارة الاستثمار كلما أدى ذلك إلى جذب الاستثمار والعكس صحيح.

أما عن المنظمين ، فكلما توافد عدد كافٍ من المنظمين الأكفاء كلما أدى ذلك إلى جذب الاستثمار ، وفيما يتعلق بنظام المعلومات الاستثمارية ، فكلما أتاح البيانات

والمعلومات الاستثمارية للمستثمرين بالصورة التفصيلية المطلوبة ، وبالدقة المناسبة وفي الوقت المناسب كلما أدى ذلك إلى جذب الاستثمار والعكس صحيح.[32]

3/السياسات الاقتصادية الكلية:

كلما كانت تحررية ومرنة ، وواضحة وتتميز بالاستقرار وغير متضاربة في الأهداف ، وتتسم بالكفاءة والفعالية وتتلائم مع التغيرات والتحولات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي وعلى مستوى التحولات العالمية ، كلما كانت في مجموعها جاذبة للاستثمار الاجنبي . ومن الضروري أن تحتوي السياسة المالية على الحوافز الضريبية المناسبة وسعر وعبء ضريبي مناسب لتكون مشجعة للاستثمار ، ومن ناحية أخرى تضم سياسة الانفاق العام التي تؤدي إلى جذب الاستثمار . ومن الضروري أن تكون السياسة النقدية توسيعه ومتوافقة مع حجم النشاط الاقتصادي ، وسياسة التجارة الدولية لا أن تكون تحررية ، وكذلك السياسة السعرية وايضاً سياسة سعر الصرف كلما كانت تحررية وواقعية كلما أدت إلى جذب الاستثمار.

4/المحددات القانونية والتشريعية:

وهي التي تعمل على تنظيم التعامل مع الاستثمار الاجنبي وتعمل على تحفيزه وبالتالي كلما انطوت على قانون موحد الاستثمار واضح وغير متضارب مع باقي التشريعات الأخرى ذات العلاقة به ، والضمانات الكافية مع عدم مصادرة وعدم تأميم وخلافه ، ويكفل حرية تحويل الارباح للخارج وحرية خروج ودخول رأس المال ، وكلما تتضمن مجموعة من الحوافز الضريبية المناسبة المتوافقة مع كفاءة السياسة الضريبة ، كلما أدى ذلك إلى جذب الاستثمار الاجنبي المباشر.[33]

---

[32] عبد المطلب عبد الحميد ، المرجع السابق ، ص 258

[33] عبد المطلب عبد الحميد ، المرجع السابق ، ص 260-261 .

5/بنية أساسية مناسبة:

يعتبر توفر بنية أساسية مناسبة محدداً هاماً ورئيسياً في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر للدول المضيفة ، إذ أنها تسهم في تخفيض تكلفة الأعمال للمستثمر ومن ثم رفع معدل العائد على الاستثمار الخاص ، فخطوط النقل الحديثة بأنواعها المختلفة تسهل من عملية الوصول داخل الدولة المضيفة وكذلك للعالم الخارجي ، كما أن وجود وسائل اتصالات ذات كفاءة عالية تمكن من سهولة وسرعة الاتصال بين فروع الشركات متعددة الجنسيات في الدول المضيفة والمركز الرئيسي في الدولة الأم. فضلاً عن أنها تسهل من عملية تبادل البيانات والمعلومات بين الفروع والمركز.

6/مدى اهتمام بتنمية الموارد البشرية ودعم القدرات الذاتية للتطور التكنولوجي.

تسهم الشركات متعددة الجنسيات اسهاماً فعالاً في نقل التكنولوجيا والمهارات المناسبة للمنشآت الصناعية الكائنة في الدول المضيفة ، وتتوقف درجة استفادة الصناعة من هذه التكنولوجيا على مدى قدرتها على استيعابها والتكيف معها ، ويتحدد ذلك في ضوء الكفاءة البشرية المتوفرة ، ومدى الاستثمار المحلي في أنشطة البحوث والتطوير .

وتمثل الكفاءات البشرية مختلف القرارات الفنية والإدارية والتنظيمية ، يأتي التعليم والتدريب المهني في صدارة العوامل المؤثرة في مستوى الموارد البشرية ، فارتفاع نسبة التعليم وزيادة الاهتمام بالتدريب المهني يزيد من مهارة العمالة .[34]

لذا فإن توفر العمالة المؤهلة والمدربة فنياً يعد من العناصر الهامة في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر ، كما يعتبر الاستثمار المحلي المتزايد في أنشطة البحوث والتطوير وتوفر مراكز البحث العلمي محدداً ضرورياً لاتخاذ قرار الاستثمار في دولة معينة ، إذ يعكس توفر هذه العوامل زيادة القدرة على التكيف مع طرق الانتاج واستيعاب التكنولوجيا الحديثة في هذه الدولة.

[34]() أميرة حسب الله محمد ، محددات الاستثمار الاجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية ، مرجع سبق ذكره ، ص38 .

6/الحوافز المالية والتمويلية:

تلعب حوافز الاستثمار التي تمنحها الدول النامية للمستثمر الاجنبي دوراً محدوداً في جذب الاستثمار الاجنبي ، لاسيما عندما تمنح هذه الحوافز لتكون عوضاً عن انعدام المزايا النسبية الأخرى في الدول المضيفة للاستثمار ، وتتمثل هذه الحوافز في حوافز مالية ، حوافز تمويلية ، حوافز أخرى .

الحوافز المالية:[35]

وتتمثل في الحوافز الضريبية بصفة أساسية ومن أهم أسبابها الاعفاءات الضريبية الموقتة ، أثر ضريبة الاستثمار ، الاستهلاك المعجل للأصول الرأسمالية، اعفاء السلع الرأسمالية المستوردة من الرسوم الجمركية أو من ضرائب الواردات الأخرى ، بالإضافة إلى حوافز التصدير ، علاوة على الحوافز الخاصة التي تطبق لتشجيع الاستثمار في المناطق الحرة لكل مراحل الصادرات.

الحوافز التمويلية:

تتمثل الأنواع الأساسية منها في الاعانات الحكومية المباشرة التي تمنح لتغطية جزء من تكلفة رأس المال ، الانتاج ، تكاليف التسويق المرتبطة بالمشروع الاستثماري ، وفي الائتمان الحكومي المدعم ، وكذلك مشاركة الحكومة في ملكية أسهم المشروعات الاستثمارية التي تتضمن مخاطر تجارية مرتفعة ، تأمين حكومي بمعدلات تفضيلية لتغطية أنواع معينة من المخاطر مثل مخاطر تغير أسعار الصرف أو المخاطر غير التجارية مثل التأميم والمصادرة.

[35] المرجع السابق ، ص (39 – 40) .

الحوافز الأخرى:

تشمل المعاملات التفضيلية للاستثمار الاجنبي المباشر في مجالات الصرف الاجنبي مثل ضمان تحويل رأس المال والأرباح إلى الخارج ، وتشمل ايضاً تزويد المستثمر بالخدمات الأساسية مثل تنفيذ وإدارة المشروعات ، تزويد المستثمر بمعلومات عن السوق ، توفير المواد الخام ، تقديم النصح بخصوص عمليات الانتاج وفن التسويق ، المساعدة في التدريب ، تزويد المستثمر بالبنية الأساسية من أرض ومباني ومرافق عامة بأسعار نقل عن الأسعار التجارية ، وتسهم هذه الحوافز في تخفيض تكاليف انشاء المشروعات بشكل غير مباشر وبالتالي إمكانية تحقيق معدل عائد مرتفع.

7/تعزيز التعاون الاقتصادي الاقليمي:

أن السعي نحو تفعيل أحد أشكال التكامل الاقتصادي الاقليمي بين الدول النامية من العوامل الهامة لجذب المزيد من الاستثمارات الاجنبية المباشر إلى هذه الدولة ، وبالنسبة للدول العربية فإن تفعيل دورها في إطار السوق العربية المشتركة من شأنه زيادة حركة الاستثمارات البينية من جهة وخلق سوقاً اقليمياً كبيراً يسهم بشكل فعال في عمليات التفاوض مع الاستثمارات الاجنبية التي يمكن أن تتدفق إلى المنطقة العربية من جهة أخرى.

1. النظرية الكلاسيكية :

يفترض الكلاسيك أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تنطوي على الكثير من المنافع ، غير أن هذه المنافع تعود في معظمها على الشركات متعددة الجنسيات. و الاستثمارات الأجنبية من وجهة نظرهم هي بمثابة مباراة من طرف واحد حيث أن الفائز بنتيجتها الشركات متعددة الجنسيات وليست الدول المضيفة . وتستند وجهة نظر الكلاسيك في هذا الشأن إلى عدد من المبررات يمكن تلخيصها فيما يلي:[36]

[36] – عبد السلام أبو قحف ،نظريات التدويل وجدوى الإستثمارات الاجنبية،مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية، 1989م.

1. صغر حجم رؤوس الأموال الأجنبية المتدفقة إلى الدول المضيفة بدرجة لا تبرز فتح الباب لهذا النوع من الاستثمارات .
2. تميل الشركات متعددة الجنسيات إلى تحويل أكبر قدر ممكن من الأرباح المتولـدة من عملياتها إلى الدولة الأم بدلا من إعادة استثمارها في الدول المضيفة .
3. قيام الشركات متعددة الجنسيات بنقل التكنولوجيا التي لا تتوائم مستوياتها مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالدول المضيفة .
4. إن ما تنتجه الشركات متعددة الجنسيات قد يؤدي إلى خلق أنماط جديدة للاستهلاك في الدول المضيفة لا تتلاءم ومتطلبات التنمية الشاملة في هذه الدول.

قد يترتب على وجود الشركات متعددة الجنسيات اتساع الفجوة بين أفراد المجتمع في ما يختص بهيكل توزيع الدخول ، و ذلك من خلال ما تقدمه من أجور مرتفعة للعاملين فيها بالمقارنة بنظائرها من الشركات الوطنية ويترتب على هذا خلق الطبقية الاجتماعية .

2. النظرية الحديثة:

تقوم هذه النظرية على افتراض أساسي مؤدية أن كلا من طرفي الاستثمار أي الشركات متعددة الجنسيات و الدولة المضيفة يربطهم علاقة المصلحة المشتركة . فكل منهما يعتمد أو يستفيد من الآخر لتحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف المحددة . و بمعنى آخر أنه لا يوجد مباراة من طرف واحد كما افترض الكلاسيك . ولكنها مباراة ذات طابع خاص يحصل كل طرف فيها على الكثير من العوائد . غير أن حجم وعدد ونوع العوائد التي يتحصل عليها كل طرف تتوقف إلى حد كبير على سياسات واستراتيجيات و ممارسات الطرف الآخر بشأن الاستثمار الذي يمثل أساس وجوهر العلاقة بينهما.

ويرى أصحاب هذه النظرية أن الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة يساعد في تحقيق الآتي :[37]

1. الاستغلال و الاستفادة من الموارد المادية و البشرية المحلية المتاحة و المتوفرة لدى هذه الدول .
2. المساهمة في خلق علاقات اقتصادية بين قطاعات الإنتاج و الخدمات داخل الدولة المعنية مما يساعد في تحقيق التكامل الاقتصادي بها .
3. خلق أسواق جديدة للتصدير و بالتّالي خلق و تنمية علاقات اقتصادية بدول أخرى أجنبية.
4. تحسين ميزان المدفوعات للدول المضيفة .
5. تدفق رؤوس الأموال الأجنبية .
6. نقل التقنيات التكنولوجية في مجالات الإنتاج و التسويق و ممارسة الأنشطة و الوظائف الإدارية و غيرها .
7. أنّ تحقيق التقدم الاقتصادي و السياسي و الاجتماعي في الدول المضيفة يتوقف إلى حد كبير على المنافع السابقة .

3. نظرية عدم كمال السوق

من المعلوم والمتفق عليه أنّ المنافسة تعتبر من أهمّ العوامل الّتي تقوم عليها الشركات ، فإذا كانت الشركة غير قادرة على المنافسة في السوق ، فهذا يؤدّي بها إلى الزوال ، وعلى هذا الأساس تقوم هذه النظرية .حيث نفترض غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول النامية أو المضيفة ، بالإضافة إلى النقص الكبير في عرض السلع . كما أنّ الشركات الوطنية في البلدان المضيفة ليس لها القدرة على المنافسة الأجنبية في مجالات الأنشطة الاقتصادية أو الإنتاجية المختلفة ، أو حتّى فيما يختص

[37] –المرجع السابق ،ص 126

بمتطلبات ممارسة أي نشاط وظيفي آخر لمنظمات الأعمال ، أي توفر بعض القدرات أو جوانب القوّة لدى الشركة متعدّدة الجنسيات مثل الموارد المالية ،التكنولوجيا ، والمهارات الإدارية ...الخ ، بالمقارنة بالشركات الوطنية في الدول المضيفة يعتبر أحد العوامل الرئيسية التّي تدفع هذه الشركات نحو الاستثمارات الأجنبية . أو بمعنى آخر أن يقين هذه الشركات بعدم قدرة الشركات الوطنية بالدول المضيفة على منافستها تكنولوجيا أو إنتاجيا أو ماليا أو إداريا ...الخ سيكون أحد المحفزات و الدوافع الأساسية التي تكمن وراء قرار هذه الشركات الخاص بالاستثمار أو ممارسة أي أنشطة إنتاجية أو تسويقية في الدول النامية .كما يفترض هذا النموذج النظرة الشمولية لمجالات الاستثمار الأجنبي فضلا على أنّ التملك المطلق لمشروعات الاستثمار هي الشكل المفضل لاستغلال جوانب القوّة لدى الشركات متعددة الجنسيات .

وفي هذا الشأن يرى "هود و يونج" " Hood et Young" أنّه في حالة سيادة المنافسة الكاملة في أحد الأسواق الأجنبية ، فانّ هذا يعني انخفاض قدرة الشركة المتعددة الجنسيات على التأثير أو التحكم في السوق ، وبالتّالي ضمان مكانة دائمة وفعالة في هذه السوق . حيث توجد الحرية الكاملة أمام أي مستثمر للدخول في السوق ، كما أن السلع والخدمات المقدمة و كذلك مدخلات و مكونات و عناصر الإنتاج المستخدمة تتصف بالتجانس ، ومن ثمّ فانّه قد لا توجد مزايا تنافسية للشركة متعددة الجنسيات أمام نظيرتها في الدول المضيفة في مثل هذا النوع من الأسواق [38].

الانتقادات الموجهة لنظرية عدم كمال السوق بخصوص الانتقادات الموجهة لنظرية عدم كمال السوق ، يرى روبوك و سيموندس ما يلي :

[38] – المرجع السابق ، ص127

1. أنّ هذه النظرية تفترض إدراك و وعي الشركة متعددة الجنسيات بجميع فرص الاستثمار الأجنبي في الخارج . وهذا غير واقعي من الناحية العملية .

2. أنّ هذه النظرية لم تقدم أي تفسير مقبول حول تفضيلات الشركات متعددة الجنسيات للتملك المطلق لمشروعات الاستثمار الإنتاجية كوسيلة لاستغلال جوانب القوّة أو المزايا الاحتكارية لهذه الشركات في الوقت الذي يمكنها تحقيق ذلك من خلال أشكال أخرى للاستثمار أو العمليات الخارجية كالتصدير أو عقود التراخيص الخاصّة بالإنتاج أو التسويق .فضلا عمّا سبق يمكن القول بأنّ مدى إمكانية أو واقعية نظرية عدم كمال السوق في تحقيق أهداف الشركات متعددة الجنسيات سواء كانت هذه الأهداف ترتبط الاستثمار المباشر أو غير المباشر مشروط بمدى مرونة و تعدد الشروط و الإجراءات الجمركية و الضوابط التي تضعها حكومات الدول المضيفة النامية أو المتقدمة و الخاصّة بتنظيم مثل هذه الأنشطة أو العمليات الإنتاجية التجارية . و من ثمّ فانّ قدرة الشركة على استغلال جوانب القوّة فيها أو المزايا الاحتكارية التي تميزّها عن غيرها من الشركات الوطنية سوف تتأثّر هي الأخرى نتيجة لنفس السبب.[39]

4. نظرية الحماية

ظهرت هذه النظرية نتيجة للخلل الذي شاب الافتراضات التي قامت عليها نظرية عدم كمال السوق. فمن ناحية، إن ضمان الاستغلال الأمثل لفرص التجارة و الاستثمار الدولي بما يوائم و أهداف الشركات متعددة الجنسيات لا يتحقق لمجرد عدم تكافؤ المنافسة بين هذه الشركات و الشركات الوطنية أو العاملة بالدول المضيفة . و من ناحية أخرى إن نجاح الشركات متعددة الجنسيات في تحقيق أهدافها إنما يتوقف على مدى ما تمارسه الدول النامية من رقابة أو ما تفرضه من شروط و قوانين تؤثر

[39] – حسان خضر ، الإستثمار الاجنبي وتجربة دول مجلس التعاون الخليجي، بنك الكويت ،الكويت العدد 31،المعهد العربي للتخطيط،1998م،ص63.

على حرية التجارة و الإستثمار و ممارسة الأنشطة المرتبطة بهما بصفة عامة .و من ثم ظهرت نظرية الحماية, و يقصد بالحماية هنا الممارسات الوقائية من قبل الشركات متعددة الجنسيات لضمان عدم تسرب الابتكارات الحديثة في مجالات الإنتاج أو التسويق أو الإدارة عموما إلى أسواق الدول المضيفة من خلال قنوات أخرى غير الاستثمار المباشر أو عقود التراخيص و الإنتاج ... الخ . أو أي شكل آخر و ذلك لأطول فترة ممكنة هذا من ناحية و من ناحية أخرى لكي تستطيع هذه الشركات كسر حدة الرقابة و الإجراءات الحكومية بالدول النامية المضيفة و إجبارها على فتح قنوات للاستثمار المباشر للشركات متعددة الجنسيات داخل أراضيها.

و بصفة عامة تقوم نظرية الحماية على أساس أن الشركة متعددة الجنسيات تستطيع تعظيم عوائدها إذا استطاعت حماية الكثير من الأنشطة الخاصة مثلا بالبحوث و التطوير و الابتكارات و أي عمليات إنتاجية أو تسويقية أخرى جديدة. و لكي تحقق الشركة هذا الهدف, فإن هذا يستلزم قيامها بممارسة أو تنفيذ الأنشطة المشار إليها داخل الشركة أو بين المركز الرئيسي و الفروع في الأسواق أو بالدول المضيفة بدلا من ممارستها في الأسواق بصورة مباشرة. وفي هذا الشأن يرى " هود و ينج" ضرورة احتفاظ الشركة متعددة الجنسيات بأحد الأصول (المعرفة أو الخبرة, الاختراعات ... الخ) التي تحقق لها التميز المطلق بدلا من تصديره أو بيعه للشركات الأخرى في الدول المضيفة لكي تحقق الحماية المطلوبة لاستثمارها و من ثم الأهداف التي ترغب في بلوغها من وراء تدويل أنشطتها و عملياتها الإنتاجية أو الاستثمارية أو التسويقية ... الخ. [40]

[40] –عبد السلام ابو قحف ،مرجع سابق ،ص131

الانتقادات الموجهة لنظرية الحماية:

1. إن ممارسات الحماية من الممكن أن يتحقق بأساليب بديلة متاحة الآن قد تكون أكثر فعالية من تلك التي تستخدمها الشركات متعددة الجنسيات .
2. إن نظرية الحماية تتركز بصورة مباشرة على دوافع الحماية للشركات متعددة الجنسيات

و ضرورة أن تكون عملية اتخاذ القرارات داخل الشركة الأم ومن ثم فهي تعطي اهتماما أقل إلى الإجراءات أو الضوابط و السياسات الحكومية الخاصة بالدول المضيفة الخاصة بالاستثمارات الأجنبية .

5. نظرية دورة حياة المنتج الدولي

تعتبر نظرية دورة حياة المنتج الدولي من أهم تفسيرات و أسباب انتشار ظاهرة الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية بصفة خاصة و الدول المتقدمة بصفة عامة كما أنها تلقي الضوء على دوافع الشركات المتعددة الجنسيات (القوميات) من وراء الاستثمارات الأجنبية من ناحية , و من أخرى فإنها توضح كيفية أو أسباب انتشار الابتكارات و الاختراعات الجديدة خارج حدود الدولة الأم و بصفة عامة تنطوي دورة حياة المنتج الدولي أربعة مراحل أساسية يمكن توضيحها بالاستعانة بالشكل التالي الذي يبين المنتج و مراحله في الولايات المتحدة الأمريكية:

المرحلة الأولى: مرحلة البحوث و الابتكارات بالبلد المخترع (الولايات المتحدة الأمريكية).

المرحلة الثانية: مرحلة تقديم السلعة بالسوق الداخلي (الولايات المتحدة الأمريكية).

المرحلة الثالثة: مرحلة النمو في الإنتاج و التسويق المحلي و الدولي .

المرحلة الرابعة: مرحلة بداية التشبع في السوق المحلي و بدأ إنتاج السلعة في الدول المتقدمة الأخرى.

المرحلة الخامسة: مرحلة بدأ إنتاج السلعة في الدول النامية و تدهور السلعة بالسوق الأمريكي بسبب المنافسة السعرية أو الجودة.

الانتقادات الموجهة لنظرية دورة حياة المنتج الدولي

بالرغم من نجاح هذه النظرية و إمكانية تطبيقها على بعض المنتوجات إلا أن هناك أنواعا أخرى من هذه السلع أو المتوجات قد يصعب تطبيق النظرية بفروضها السابقة عليها , و من أمثلة ذلك السلع التي يطلق عليها " سلع التفاخر " (PRESTIGIOUS-GOODS) مثل سيارات الرولز رويس أو السلع التي يصعب على دول أخرى (غير الدول صاحبة الاختراع) تقليدها أو إنتاجها بسهولة .

و هناك انتقاد آخر و هو أن نظرية دورة حياة المنتج الدولي لم تقدم تفسيرا واضحا لأسباب قيام الشركات المتعددة الجنسيات بالاستثمار المباشر بدلا من عقود التراخيص في الدول المضيفة .

كما أن هذه النظرية تقدم فقط تفسيرا للسلوك الاحتكاري للشركة و اتجاهها إلى الإنتاج في دول أجنبية للاستفادة و التمتع بفروق تكاليف الإنتاج أو الأسعار أو استغلال التسهيلات الممنوحة من قبل الدول المضيفة و كسر حدة إجراءات الحماية الجمركية التي تفرضها هذه الدول على الاستيراد .[41]

[41] – عبد السلام ابو قحف ،مرجع سابق ،ص133.

المبحث الثالث

قوانين الإستثمار في السودان

عناصر المناخ الاستثمار في السودان :

يعرف مناخ الاستثمار بأنه مجموعة من السياسات والمؤسسات الاقتصادية والسياسية التي تؤثر على ثقة المستثمر وتقنعه بتوجيه استثماراته الى الدولة دون ألأخرى ، ومن اهم مقومات الاستثمار وجذبه سواء للقطاع الخاص الوطني أو الأجنبي توفر مناخ جاذب تمثل التشريعات والإطار الإداري جزءاً منه حيث أن عناصر المناخ لابد لها من الانسجام والتناسق وفى هذا الصدد فإن مكونات المناخ تشمل ما يلي :[42]

الإطار السياسي :

التنمية الحقيقة لا يمكن تحقيقها ألا في جو من الاستقرار السياسي يوفر الطمأنينة والسلامة ' وفى هذا الإطار تحقق الاستقرار السياسي في السودان ما يلي :

- تم تطبيق العلاقات الخارجية مع دول الجوار والدول الصديقة .
- احتل السودان لموقعه الطبيعي في المجتمع الدولي .
- بذلت جهود مقدرة لإحلال السلام .

الإطار الاقتصادي :

لتحقيق الاستقرار الاقتصادي في السودان فقد تمت إعادة هيكلة الاقتصاد من خلال برنامج شامل للإصلاح أشتمل على ما يلي :

- تقليص دور الدولة في العمل الاقتصادي والنشاط الإنتاجي بإتباع سياسة الاستخلاص , وبالتالي إفساح الفرص للقطاع الخاص مقابل القطاع العام منفرداً أو ضمن قطاع مختلط .

1. اسناد 72% من النشاط الاقتصادي للقطاع الخاص الوطني .

---

[42] وزارة الصناعة والاستثمار ،، تقرير عن الاستثمار الأجنبي المباشر فى السودان ،، الخرطوم ،، 2001-2002.

2. تحرير الأسعار ووقف دعم السلع والخدمات .

3. تحرير التجارة الخارجية وتشجيع الصادرات وتوسيع قاعدتها .

4. إصلاح النظام الضريبي وتطبيق ضريبة القيمة المضافة ومراجعة الفئات الجمركية .

وقد اعتمدت الدولة سياسة التحرير الاقتصادي الشامل التي ترتكز على مبدئي العرض والطلب والتي انعكست على مؤشر النمو الاقتصادي الكلى للناتج المحلى الإجمالي حيث انخفض معدل التضخم من ثلاثة أرقام الى رقم واحد (164% عام 1996الى 7% في العام 2003م) علاوة على استقرار ملحوظ في سعر الصرف للستة أعوام الأخيره , أما في القطاع التجاري فقد شهد الميزان التجاري تحسنا واضحا خاصة بعد دخول البترول في قطاع الصادر .

في مجال السياسات النقدية ألغيت القيود على معاملات النقد الاجنبي وأنشئت المصارف العديدة المتخصصة للتنافس الحر في أطار العرض والطلب .

وفى سياسات التحرير فقد تم أنشاء سوق للأوراق المالية في العام 1994م بدأت بإنشاء السوق الأولية والتي تم فيها إصدار الأوراق المالية للاكتتاب تلاها في عام 1995م افتتاح السوق الثانوية (سوق تداول الأسهم) وأدى ذلك لانطلاق السوق ليسهم في جذب المدخرات .

الإطار البنيوي :

مما لا شك فيه أن تطور البنيات الأساسية من أهم عناصر مناخ الاستثمار وإذا نظرنا الى هذا الجانب نجد أن هناك تطوراً ملحوظاً قد طرأ على الخدمات في مجال الاتصالات حيث تم ربط أجزاء البلاد المترامية بشبكة اتصالات حديثة هذا بالإضافة الى الاتصالات العالمية السلكية واللاسلكية لربط البلاد بالعالم الخارجي، وقد بدأ الاهتمام بصورة جادة بنظم المعلومات المتطورة (شبكات الانترنت والبريد الإلكتروني) كخطوة للتواصل مع المجتمع الدولي .أما في مجال الطرق فقد بدأت الانطلاقة في

مجال ربط الولايات بطرق عابرة مثل طريق التحدي الخرطوم عطبرة هيا ،وطريق شريان الشمال وطريق السلام وطريق الانقاذ الغربي ،هذا بالإضافة الى شبكات الطرق الداخلية، أما في مجال النقل فقد تم تأهيل السكة حديد كما ازداد لإقبال على الاستثمار في مجال النقل البرى بصورة ملحوظة مما أدى الى خفض تكاليف الترحيل.

في مجال الطاقة والتي تعتبر بمثابة المحرك الرئيسي للقطاعات الاقتصادية الاخرى فإن البلاد تذخر بموارد كثيرة من الطاقة الاولية التي يمكن أن تنتج منها الطاقة الكهربائية (المائية والحرارية) فضلاً عن الطاقات الجديدة والمتجددة ،واضاف استخراج البترول ومشتقاته مورداً جديداً من مصادر الطاقة، وهذا من شأنه أحداث نقل كبير في النهوض بالاستثمار.

ويرى الاقتصاديون أن هناك علاقة عكسية بين توفير البنيات التحتية الاستثمارات الاجنبية وتدفق رؤوس الاموال الوافدة للدولة النامية أن تخلف البنيات التحتية في السودان كان سبباً لجذب رؤوس الاموال الاجنبية، ذلك لان الدولة اتاحت فرص الدخول للاستثمار في مجال هذه البنيات التحتية فكانت شركات النقل المتعددة وشركات الطرق والجسور المختلفة وشركات الانشاءات وشركة الاتصالات السودانية خير مثال لذلك .والباحث يوافقه الرأي.

الإطار الإداري:

إن أكثر العوامل التي تؤدى الى عدم اقبال المستثمرين بصفه عامة والاجانب بصفة خاصة تعقيد الاجراءات الإدارية الخاصة بالحصول الى الترخيص وتعدد الجهات لتنفيذ العملية الاستثمارية، وحسب الممارسة العملية فإن الباحث يرى أن هنالك تعقيداً شديداً للعملية الاستثمارية في السودان وتعدد واضح للأجهزة المسئولة عن الاستثمار ولا يؤخذ بمبدأ النافذة الواحدة التي يمكن من خلالها القيام بكل الاجراءات من تسجيل الاسم عمل الشركة والحصول على الارض الازمة لإقامة المشروع بإيجاز يلحظ

تعدد وتشتت الجهات التي يتعامل معها المستثمر من (الجمارك والضرائب والأراضي والجهات الفنية وغيرها).

كل هذا ساهم في تعقيد وتأخير الاجراءات مما انعكس سلباً على جذب المستثمرين ولكن الدولة قد انشأت وزارة الاستثمار مؤخراً، واتخذت هذه الوزارات عدة اجراءات وخطوات جادة لاختزال الاجراءات وطبقت ما يسمى بالنافذة الواحدة وذلك بتجميع كافة الجهات ذات الصلة بالعملية الاستثمارية في مبنى واحد.

الإطار التشريعي:

يهدف قانون تشجيع الاستثمار لعام 1999 المعدل لعام 2003 الى تشجيع الاستثمار في مجالات النشاط الزراعي، الصناعي، الحيواني، الطاقة والتعدين، النقل، الاتصالات، السياحة، البيئة، البنيات الاساسية والخدمات الإدارية والاستثمارية وتقنية المعلومات ،الصحة ،التعليم....الخ وأي مجال آخر يحدد مجلس الوزراء.

صدر هذا القانون لمعالجة سلبيات القوانين السابقة التي تتلخص أهمها في عدم سيادة قانون الاستثمار على القوانين الاخرى وتضاربها مع بعضها البعض ،بجانب أن القوانين السابقة لم تلتزم بتحديد حجم الاعفاءات بنص القانون ،اضافة لعدم تصنيف مجالات الاستثمار

قوانين الإستثمار:

1. قانون تشجيع الإستثمار لسنة 1980م:

صدر هذا القانون لتحقيق الاهداف الآتية:[43]

1) تحقيق النظرة الشمولية للاستثمار والتي كانت تفقدها القوانين الإقطاعية.
2) الالتزام الدولي من قبل البلاد بتطبيق نصوص واحكام الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الاموال العربية لعام 1971م.
3) الاهتداء بتجارب الدول الرائدة في مجال الإستثمار.

الملامح العامة والميزات التي يمنحها قانون الإستثمار 1980م تتلخص في الآتي:

[43] – مفوضية تشجيع الإستثمار ، قانون تشجيع الاستثمار لسنة 1980 م–،ولاية الخرطوم

1. وحدة الجهة التي يتعامل معها المستثمر.
2. تميز بانه قانون جوازي اعطى الحق لوزير المالية في منح الامتيازات حسبما يراه.
3. وردت ضوابط فاعلة بالنسبة للمستثمرين الاجانب بان يتم الاقتراض في البنوك والمؤسسات المالية الا بعد الموافقة وزير المالية.
4. يمنح القانون إعفاءات ضريبية للأرباح الاعمال والصادر ورسوم محلية .
5. يمنح القانون تخفيض وإعفاء جمركي على واردات المشروع الاستثماري.
6. يمنح قطعة ارض استثمارية لسنة 1981م وتتخلص في الآتي:

1) لم يتم إشراك الجهات ذات الصلة بالاستثمار في جهاز الاستثمار مما فقده التنسيق.
2) تضارب بعض نصوصه مع بعض القوانين الاخرى ذات الصلة بقانون الضرائب والاراضي.
3) رغم انشاء جهاز منفصل للاستثمار الا انه يتبع لوزير المالية مما جعل منه مؤسسة على الطابع الإداري.

2. قانون تشجيع الإستثمار لسنة 1990م والمعدل 1991م:

صدر لمعالجة السلبيات التي صاحبت قانون الاستثمار 1980م شجع القانون الإستثمار لكل المجالات (صناعي وزراعي وحيواني) بموجب هذا القانون تم إنشاء جهاز مستقل اكسبه القوة والحياد ثم التنسيق مع الجهات ذات الصلة بالاستثمار (الجمارك- الضرائب- تجارة.....) يمنح القانون ضمانات كخطر التامين والمصادرة والتسهيلات كالاستيراد والتصدير دون التقيد بإجراء تسجيلات المصدرين والمستوردين من العقبات التي واجهت قانون الإستثمار 1990م تعارض القوانين ذات الصلة بالاستثمار مما أدى الى تعطيل تنفيذ بعض المشروعات كقانون الأراضي من سلبيات قانون 1990م تركيز الصلاحيات دون تفويض للولايات.[44]

3. قانون تشجيع الإستثمار لسنة 1996م:

- صدر لمعالجة السلبيات التي صاحبت قانون 1990م من اهمية المركزية.
- من السمات العامة لقانون الاستثمار لسنة 1996م الآتي:([45])

1) تم توزيع صلاحيات مع الترخيص بين 18 وزارة اتحادية و26 ولاية.
2) لا يوجد جسم مسئول يشرف على كل الجهات التي تتعامل في الإستثمار.

[44] – مفوضية تشجيع الإستثمار ، قانون تشجيع الإستثمار لسنة 1990 المعدل 1991م ، ولاية الخرطوم

[45] – مفوضية تشجيع الاستثمار ، قانون تشجيع الاستثمار لسنة 1996 ا ، ولاية الخرطوم

3) أعطى صلاحية منح الميزات للمشروعات الاتحادية والعابرة للولايات والاستثمار الاجنبي والمخطط للوزارات الاتحادية.

وجاءت سلبيات القانون في الآتي:

1) سلب القانون صلاحيات الولايات في منح الامتيازات والتسهيلات للمشاريع الولائية ولم يحدد القانون الجهة التي تمنحها الميزات للمشروعات.

2) منح القانون الاستثماري بالولاية صلاحية الترويج للاستثمار وحرمها في التعامل مع المستثمر الاجنبي.

3) لم تصدر لوائح مفسرة للقانون للفصل بين الصلاحيات للولايات والوزارات الاتحادية.

4. قانون تشجيع الإستثمار 1999م تعديل لسنة 2000م:

1. من السمات العامة لقانون تشجيع الاستثمار لسنة 1999م:([46])

- ميز القانون في منح الامتيازات بين المشروعات الاستراتيجية وغير الاستراتيجية وغير الاستراتيجية.
- عمل على إعفاء المشروعات الاستثمارية الاستراتيجية من الرسوم الجمركية مما يلي التجهيزات الرأسمالية من معدات واليات لمدخلات الإنتاج لمدة عشرة سنوات قابلة للزيادة.
- منح الولايات صلاحية في المشروع الولائي من تغير في الغرض وإدخال شريك.
- فصل القانون إجراءات تطبيق الامتيازات الجمركية على واردات المشروعات الاستثمارية.

وجاء ابرز السلبيات في الآتي:

- بالرغم من ان هذا القانون قد صدر لمعالجة السلبيات التي صاحبت قانون الإستثمار لسنة 1996م الانه تعمل قصوراً في بعض بنوده:

1. لم يمنح القانون الولايات صلاحية مع الميزات للمشروعات الاتحادية للوزير الاتحادي على الميزات المطلوبة.
2. لم يتم تحديد الجهة التي تمنح الضمانات للمشروع الاستثماري.

ملاحظة حول قانون تشجيع الإستثمار لسنة 1999م :

من الملاحظات الهامة حول هذا النوع إزالة تعدد مراكز اتخاذ القرار وعمل على احداث معايير المشروعات الاتحادية بإصدار تشريعات لقد أزال قانون تشجيع الإستثمار مما

[46] – وزارة الصناعة والاستثمار ، جهاز الاستثمار ،التطورات في التشريعات منذ الاستقلال ، ورقة عمل مقدمة في نوفمبر 2000م ، الخرطوم، ص4.

ادى الى خلق صعوبات جملة على المستثمر ينوما زالت تتعامل مع المستثمر في التقدم لمشاريعهم اتحاديا وولائيا

5. قانون تشجيع الإستثمار لسنة 2015م تعديل لسنة 2018م:

عملاً لأحكام دستور ولاية الخرطوم الانتقالي لسنة 2006م أصدر المجلس التشريعي ووقع الوالي للقانون الآتي بنصه:

اسم القانون وبدء العمل فيه:

يسمى هذا القانون (قانون تشجييع الإستثمار بولاية الخرطوم لسنة 2015م تعديل لسنة 2018م ويعمل به من تاريخ التوقيع عليه).

الغاء واستثناء:

1. يلغي قانون تشجييع الإستثمار بولاية الخرطوم لسنة 2010م.
2. بالرغم من أحكام البند تظل جميع اللوائح والقرارات والتراخيص والإ جراءات التي اتخذت في البند (1) بموجب أحكام هذا القانون.
3. تطبيق أحكام هذا القانون داخل النطاق لولاية الخرطوم.

تسود أحكام هذا القانون في حالة تعارضها مع احكام أي قانون بالقدر الذي يزيل التعارض.

الإستثمار والخرائط الاستثمارية:

أهداف القانون:

يهدف هذا القانون الى تشجييع الإستثمار في المشاريع التي تحقق أهداف التنمية وتشجيع المبادرات الاستثمارية وفق السياسة الولاية في المجالات في هذا القانون.

مجالات الإستثمار:

يعمل هذا القانون على تشجييع الإستثمار في مجالات نشاط الولاية الزراعي والحيواني والصناعي والطاقة والنقل والاتصالات والسياحة والبنيات الاساسية والخدمات الاقتصادية والخدمات الاستثمارية وتقنية المعلومات وخدمات التعليم والصحة والبيئة والإعلام والمشروعات واي مجالات أخرى تحددها اللوائح .

الخرائط الاستثمارية:

تعد المفوضية الخريطة الاستثمارية للولاية متضمنة المجموعات القومية المجازة بواسطة مجلس الوزراء القومي مع الجهات المختصة في الولاية.

تعمل المفوضية وفقاً للخريطة الاستثمارية بالولاية.

حظر التمييز بين المشاريع والمستثمرين:

أغراض هذا القانون لا يجوز التمييز بين المستثمر بسبب كونه محلياً أو أجنبياً بكونه قطاع عام أو تعاونياً أو مختلطاً.

لا يجوز التميز بين المشاريع المتماثلة التي تحددها اللوائح فيما يتعلق بمنح الميزات أو الضمانات.

المشروع الاستثماري:

ضوابط إقامة المشروع الاستثماري:

لا يجوز لأي شخص إقامة مشروع استثماري الا بعد الحصول على ترخيص بذلك المفوض.

طلب منح الترخيص والميزات:

يقدم طلب منح الترخيص لأي مشروع استثماري استراتيجي حسبما تحدده اللوائح، لا يجوز منح الترخيص لأي مشروع استثماري او منحه أي ميزات أو ضمانات مما هو وارد في هذا القانون. الا بعد ملء النموذج المعد لذلك وإجازة المشروع وفقاً لما تحدده اللوائح.

استلام الارض المخصصة للمشروع:

تتم كل الإجراءات التي تمكن المستثمر من استلام داخل المفوضية وفق جدول زمني تحدده اللوائح.[47]

[47] –مفوضية تشجيع الاستثمار ، قانون تشجيع الاستثمار لسنة 2015م تعديل 2018م – ولآيسة الخرطوم

الاستثمارات الأجنبية في السودان

الإستثمار الأجنبي المباشر المصدق خلال الفترة من 2000- 2018م

الجدول رقم (1) : يوضح عدد وحجم الإستثمار الأجنبي المباشر حسب القطاعات الثلاثة القيمة بالمليون دولار

البيان	القطاع الصناعي		القطاع الخدمي		القطاع الزراعي		الإجمالي	
	عدد	حجم	عدد	حجم	عدد	حجم	عدد	حجم
2000	**32**	**68**	**42**	**259**	**2**	**0.272**	**76**	**327.272**
2001	**46**	**5445**	**9**	**59**	**4**	**2**	**59**	**5506**
2002	**79**	**1941**	**31**	**385**	**8**	**32**	**118**	**2358**
2003	**91**	**349**	**72**	**276**	**22**	**372**	**185**	**997**
2004	**114**	**350**	**85**	**1189**	**7**	**3**	**206**	**1542**
2005	**133**	**907**	**193**	**2077**	**8**	**15**	**334**	**2999**
2006	**184**	**1668**	**147**	**1114**	**17**	**198**	**348**	**2980**
2007	**139**	**3036**	**113**	**1602**	**7**	**311**	**259**	**4949**
2008	**83**	**8264**	**150**	**3951**	**9**	**175**	**242**	**12390**
2009	**98**	**845**	**59**	**1918**	**9**	**122**	**166**	**2885**
2010	**95**	**457**	**85**	**2483**	**13**	**9785**	**193**	**12725**
2011	**9**	**194**	**14**	**4210**	**6**	**106**	**29**	**4510**
2012	**10**	**76**	**12**	**118**	**10**	**197**	**32**	**391**
2013	**30**	**800**	**91**	**8879**	**22**	**741**	**143**	**10420**
2014	**71**	**2308**	**20**	**826**	**14**	**434**	**105**	**3568**
2015	**44**	**60**	**45**	**111**	**18**	**45**	**107**	**216**
2016	**48**	**288**	**61**	**610**	**58**	**486**	**167**	**1384**
2017	**51**	**241**	**65**	**598**	**153**	**1611**	**269**	**2450**
2018	**59**	**109.8**	**74**	**507.2**	**156**	**1513.6**	**289**	**2130.4**
الإجمالي	**1416**	**27406.8**	**1368**	**31172.2**	**543**	**16148.87**	**3327**	**74727.67**

المصدر : دراسات الجدوي الإقتصادية المجازة من الجهات الفنية – إدارة الإحصاء والمعلومات – الجهاز القومي للإستثمار.

الشكل البياني رقم (1) : يوضح الاتجاه العام لعدد المشروعات الأجنبية المصدقة اتحاديا خلال الفترة من 2000 – 2018م .

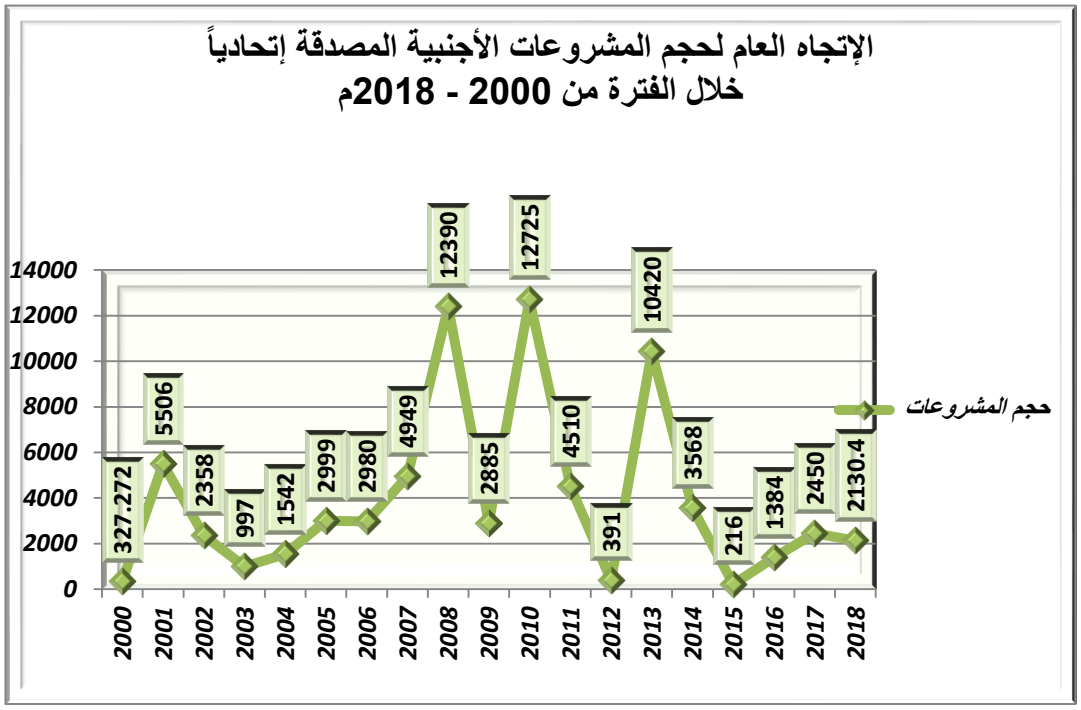

الشكل البياني رقم (2) : يوضح الاتجاه العام لحجم المشروعات الأجنبية المصدقة اتحاديا خلال الفترة من 2000 – 2018م .

معدلات نمو الإستثمار الأجنبي المباشر المصدق خلال الفترة من 1999- 2018م

جدول رقم (2) : معدلات نمو الإستثمار الأجنبي خلال الفترة من 1999 – 2018م

الفترة	عدد المشروعات	حجم	معدل نمو عدد المشروعات	معدلات نمو حجم الإستثمار
1998	**0**	**1246**	**0**	
1999	**0**	**1128**	**0**	**-10%**
2000	**76**	**327.272**	**0**	**-245%**
2001	**59**	**5506**	**-29%**	**94%**
2002	**118**	**2358**	**50%**	**-134%**
2003	**185**	**997**	**36%**	**-137%**
2004	**206**	**1542**	**10%**	**35%**
2005	**334**	**2999**	**38%**	**49%**
2006	**348**	**2980**	**4%**	**-1%**
2007	**259**	**4949**	**-34%**	**40%**
2008	**242**	**12390**	**-7%**	**60%**
2009	**166**	**2885**	**-46%**	**-329%**
2010	**193**	**12725**	**14%**	**77%**
2011	**29**	**4510**	**-566%**	**-182%**
2012	**32**	**391**	**9%**	**-1053%**
2013	**143**	**10420**	**78%**	**96%**
2014	**105**	**3568**	**-36%**	**-192%**
2015	**107**	**216**	**2%**	**-1552%**
2016	**167**	**1384**	**36%**	**84%**
2017	**269**	**2450**	**38%**	**44%**
2018	**289**	**2130.4**	**7%**	**-15%**

المصدر : دراسات الجدوى الاقتصادية المجازة من الجهات الفنية – إدارة الإحصاء والمعلومات – الجهاز القومي للاستثمار.

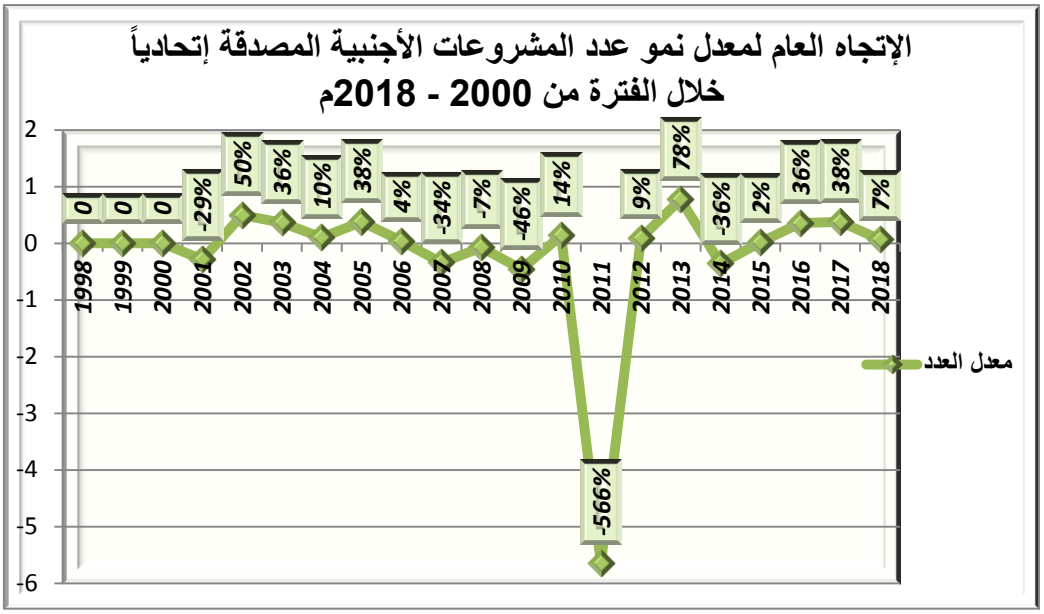

الشكل البياني رقم (3) : يوضح الاتجاه العام لمعدل نمو عدد المشروعات الأجنبية المصدقة اتحاديا خلال الفترة من 2000 – 2018م .

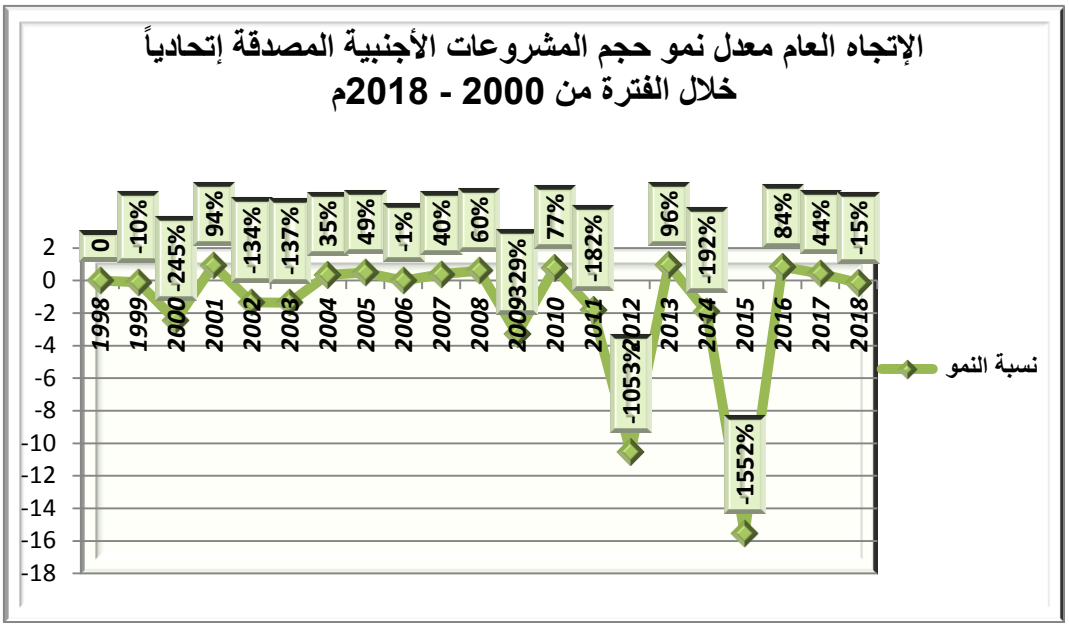

الشكل البياني رقم (4) : يوضح الاتجاه العام لمعدل نمو حجم المشروعات الأجنبية المصدقة اتحاديا خلال الفترة من 1999 – 2018م .

المشروعات الاستثمارية الوطنية المصدقة إتحادياً خلال الفترة من 2000- 2018م

الجدول رقم (3) : يوضح عدد وحجم الإستثمار الوطني حسب القطاعات الثلاثة من 2000- 2018 القيمة بالمليون دولار

البيان	القطاع الصناعي		القطاع الخدمي		القطاع الزراعي		الإجمالي	
	عدد	حجم	عدد	حجم	عدد	حجم	عدد	حجم
2000	**107**	**138**	**96**	**486**	**9**	**20**	**212**	**644**
2001	**107**	**558**	**27**	**116**	**7**	**24**	**141**	**698**
2002	**79**	**734**	**145**	**8231**	**4**	**11**	**228**	**8976**
2003	**392**	**103**	**460**	**1819**	**34**	**67**	**886**	**1989**
2004	**674**	**1549**	**744**	**2264**	**26**	**43**	**1444**	**3856**
2005	**923**	**2816**	**1247**	**6033**	**24**	**169**	**2194**	**9018**
2006	**679**	**3105**	**741**	**7064**	**34**	**143**	**1454**	**10312**
2007	**596**	**4756**	**367**	**6451**	**23**	**107**	**986**	**11314**
2008	**471**	**8264**	**326**	**11217**	**28**	**241**	**825**	**19722**
2009	**423**	**3848**	**252**	**2941**	**14**	**35**	**689**	**6824**
2010	**513**	**8877**	**373**	**16461**	**26**	**432**	**912**	**25770**
2011	**71**	**4872**	**37**	**11053**	**7**	**345**	**115**	**16270**
2012	**13**	**15**	**51**	**1696**	**4**	**6**	**68**	**1717**
2013	**27**	**236**	**111**	**12956**	**6**	**141**	**144**	**13333**
2014	**24**	**144**	**84**	**824**	**11**	**37**	**119**	**1005**
2015	**32**	**386**	**222**	**3661**	**26**	**75**	**280**	**4122**
2016	**41**	**329**	**160**	**1676**	**54**	**275**	**255**	**2280**
2017	**64**	**166**	**219**	**1023**	**60**	**2119**	**343**	**3308**
2018	**66**	**426.5**	**194**	**578.8**	**87**	**251.3**	**347**	**1256.6**
الإجمالي	**5302**	**41322.5**	**5856**	**96550.8**	**484**	**4541.3**	**11642**	**142414.6**

المصدر : دراسات الجدوى الاقتصادية المجازة من الجهات الفنية – إدارة الإحصاء والمعلومات – الجهاز القومي للاستثمار.

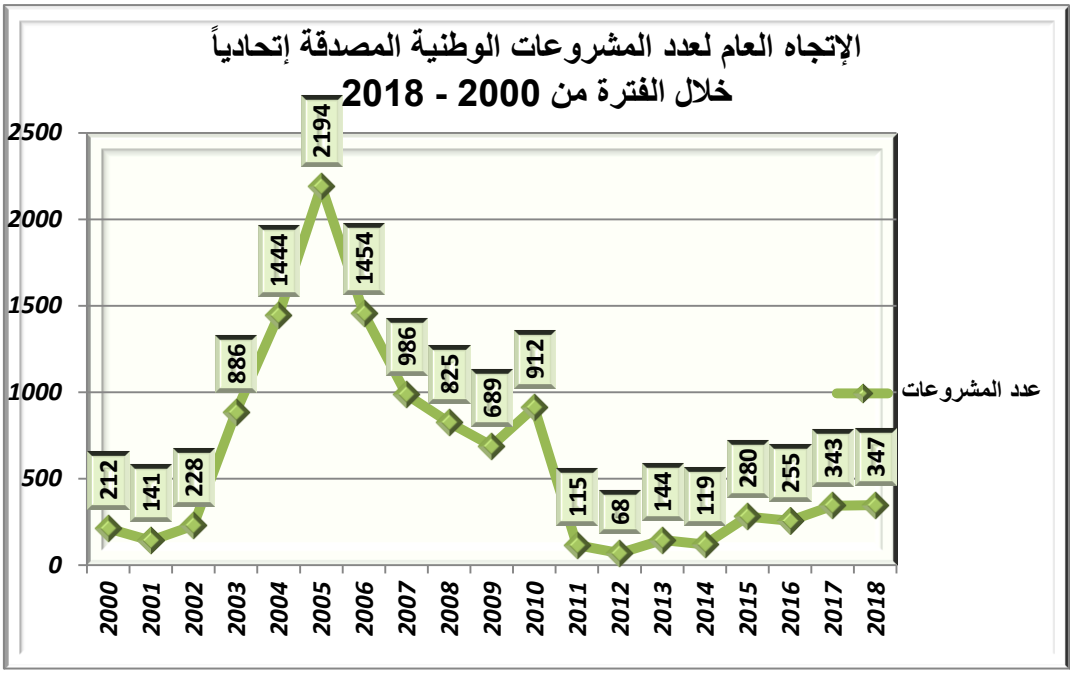

الشكل البياني رقم (5) : يوضح الاتجاه العام لعدد المشروعات الوطنية المصدقة اتحاديا خلال الفترة من 2000 – 2018م .

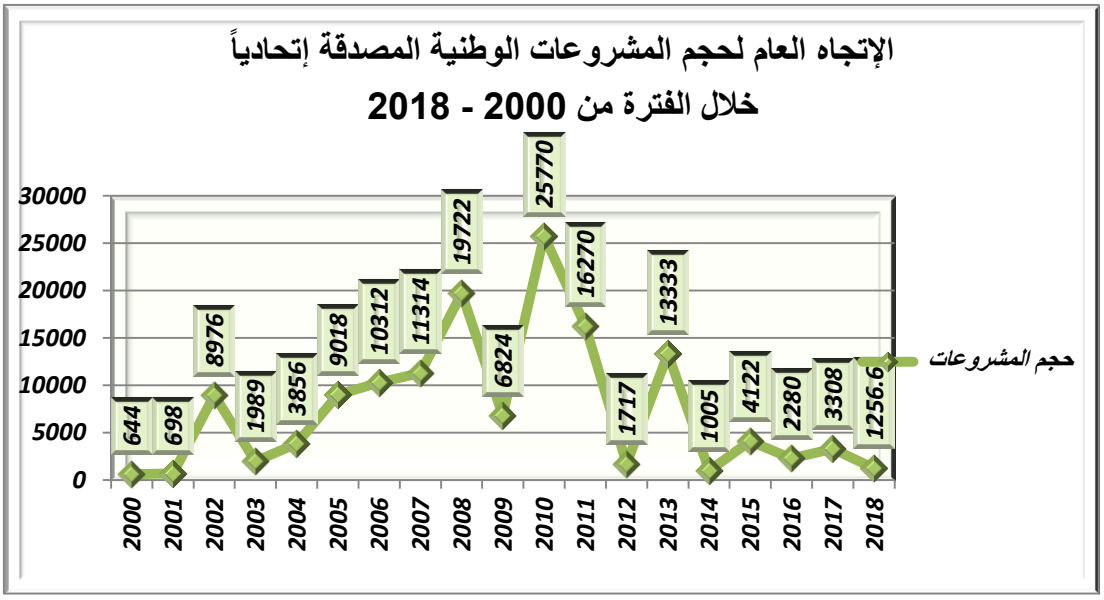

الشكل البياني رقم (6) : يوضح الاتجاه العام لحجم المشروعات الوطنية المصدقة اتحاديا خلال الفترة من 2000 – 2018م .

معدلات نمو الإستثمار الوطني المصدق خلال الفترة من 2000- 2018م

الجدول رقم (4) معدلات نمو الإستثمار الوطني المصدق خلال الفترة من 2000- 2018م

الفترة	عدد المشروعات	الحجم	معدل نمو عدد المشروعات	معدلات نمو حجم الإستثمار
2000	**212**	**644**	**0**	**0**
2001	**141**	**698**	**-50%**	**8%**
2002	**228**	**8976**	**38%**	**92%**
2003	**886**	**1989**	**74%**	**-351%**
2004	**1444**	**3856**	**39%**	**48%**
2005	**2194**	**9018**	**34%**	**57%**
2006	**1454**	**10312**	**-51%**	**13%**
2007	**986**	**11314**	**-47%**	**9%**
2008	**825**	**19722**	**-20%**	**43%**
2009	**689**	**6824**	**-20%**	**-189%**
2010	**912**	**25770**	**24%**	**74%**
2011	**115**	**16270**	**-693%**	**-58%**
2012	**68**	**1717**	**-69%**	**-848%**
2013	**144**	**13333**	**53%**	**87%**
2014	**119**	**1005**	**-21%**	**-1227%**
2015	**280**	**4122**	**58%**	**76%**
2016	**255**	**2280**	**-10%**	**-81%**
2017	**343**	**3308**	**26%**	**31%**
2018	**347**	**1256.6**	**1%**	**-163%**

المصدر : دراسات الجدوى الاقتصادية المجازة من الجهات الفنية – إدارة الإحصاء والمعلومات – الجهاز القومي للاستثمار.

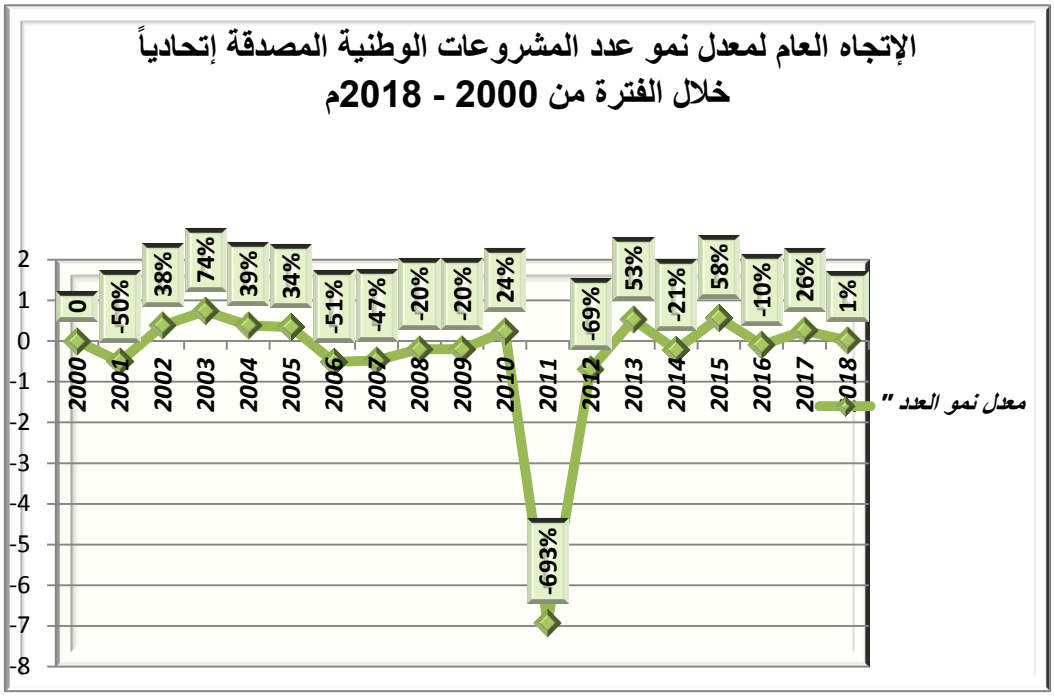

الشكل البياني رقم (7) : يوضح الاتجاه العام لمعدل نمو عدد المشروعات الوطنية المصدقة اتحاديا خلال الفترة من 2000 – 2018م .

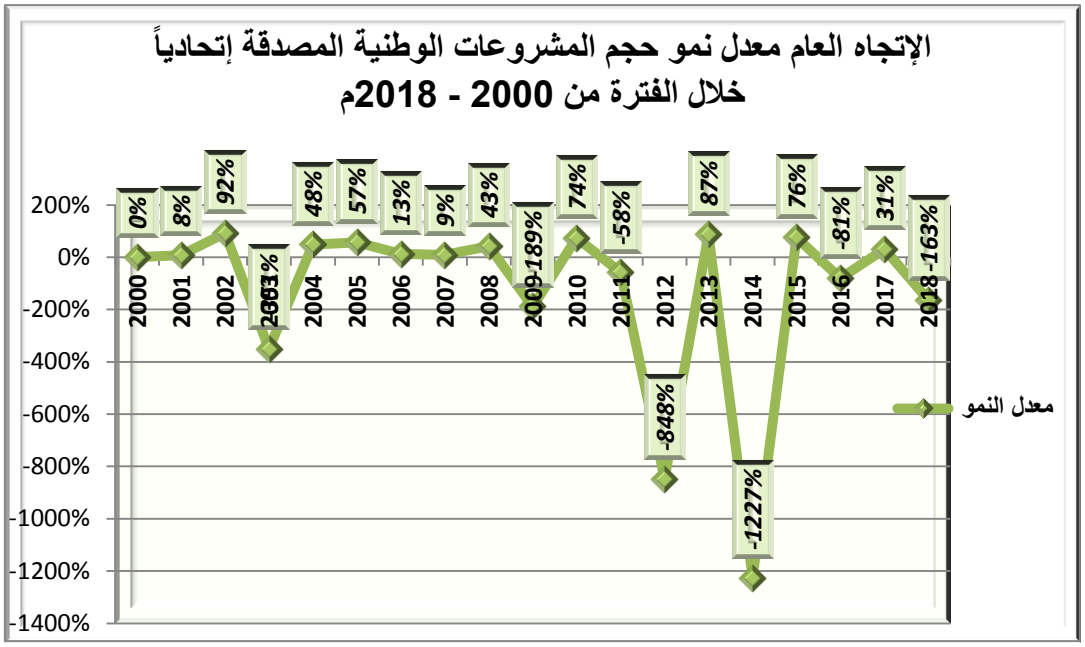

الشكل البياني رقم (8) : يوضح الاتجاه العام لمعدل نمو حجم المشروعات الوطنية المصدقة اتحاديا خلال الفترة من 2000 – 2018م .

جملة الإستثمارات الوطنية والأجنبية المصدق خلال الفترة من 2000- 2018م

الجدول (5) : يوضح عدد وحجم إجمالي الإستثمارات الوطنية والأجنبية من 2000 – 2018م القيمة بالمليون دولار

البيان	القطاع الصناعي		القطاع الخدمي		القطاع الزراعي		الإجمالي	
	عدد	حجم	عدد	حجم	عدد	حجم	عدد	حجم
2000	**139**	**206**	**138**	**745**	**11**	**20.272**	**288**	**971.272**
2001	**153**	**6003**	**36**	**175**	**11**	**26**	**200**	**6204**
2002	**158**	**2675**	**176**	**8616**	**12**	**43**	**346**	**11334**
2003	**483**	**452**	**532**	**2095**	**56**	**439**	**1071**	**2986**
2004	**788**	**1899**	**829**	**3453**	**33**	**46**	**1650**	**5398**
2005	**1056**	**3723**	**1440**	**8110**	**32**	**184**	**2528**	**12017**
2006	**863**	**4773**	**888**	**8178**	**51**	**341**	**1802**	**13292**
2007	**735**	**7792**	**480**	**8053**	**30**	**418**	**1245**	**16263**
2008	**554**	**16528**	**476**	**15168**	**37**	**416**	**1067**	**32112**
2009	**521**	**4693**	**311**	**4859**	**23**	**157**	**855**	**9709**
2010	**608**	**9334**	**458**	**18944**	**39**	**10217**	**1105**	**38495**
2011	**80**	**5066**	**51**	**15263**	**13**	**451**	**144**	**20780**
2012	**23**	**91**	**63**	**1814**	**14**	**203**	**100**	**2108**
2013	**57**	**1036**	**202**	**21835**	**28**	**882**	**287**	**23753**
2014	**95**	**2452**	**104**	**1650**	**25**	**471**	**224**	**4573**
2015	**76**	**446**	**267**	**3772**	**44**	**120**	**387**	**4338**
2016	**89**	**617**	**221**	**2286**	**112**	**761**	**422**	**3664**
2017	**115**	**407**	**284**	**1621**	**213**	**3730**	**612**	**5758**
2018	**125**	**536.3**	**268**	**1085.9**	**243**	**1764.9**	**636**	**3387**
الإجمالي	**6718**	**68729.3**	**7224**	**127722.9**	**1027**	**20690.17**	**14969**	**217142.3**

المصدر : دراسات الجدوى الاقتصادية المجازة من الجهات الفنية – إدارة الإحصاء والمعلومات – الجهاز القومي للاستثمار.

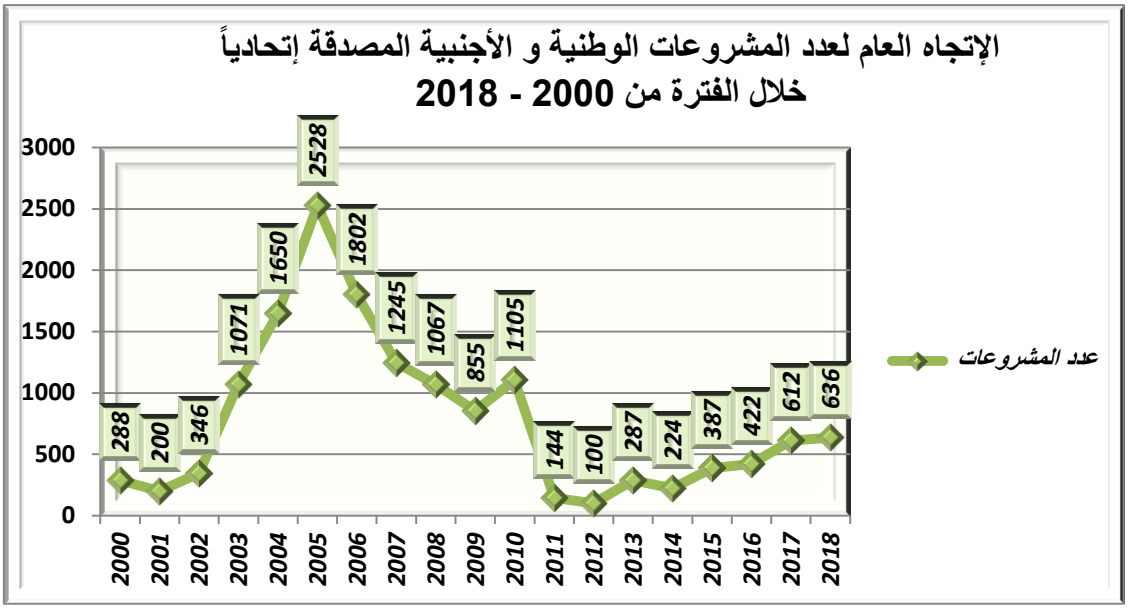

الشكل البياني رقم (9) : يوضح الاتجاه العام لعدد المشروعات الوطنية والأجنبية المصدقة اتحاديا خلال الفترة من 2000 – 2018م .

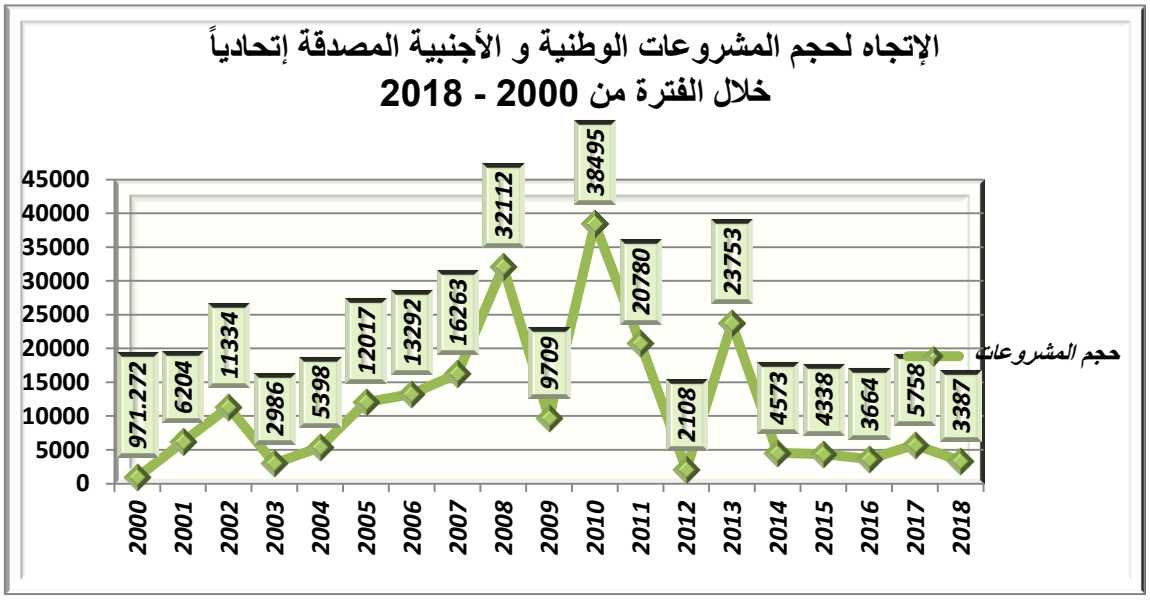

الشكل البياني رقم (10) : يوضح الاتجاه العام لحجم المشروعات الوطنية والأجنبية المصدقة اتحاديا خلال الفترة من 2000 – 2018م .

معدلات نمو الإستثمارات (الوطنية والأجنبية) المصدقة خلال الفترة من 2000- 2018م

الجدول رقم (6) : يوضح معدلات الإستثمارات (الوطنية والأجنبية) المصدقة خلال الفترة من 2000 – 2018م

الفترة	عدد المشروعات الاستثمارية	حجم الإستثمار بالمليون دولار	معدلات نمو عدد المشروعات	معدلات نمو حجم الإستثمار
2000	**288**	**971.272**	**0**	**0**
2001	**200**	**6204**	**-44%**	**84%**
2002	**346**	**11334**	**42%**	**45%**
2003	**1071**	**2986**	**68%**	**-280%**
2004	**1650**	**5398**	**35%**	**45%**
2005	**2528**	**12017**	**35%**	**55%**
2006	**1802**	**13292**	**-40%**	**10%**
2007	**1245**	**16263**	**-45%**	**18%**
2008	**1067**	**32112**	**-17%**	**49%**
2009	**855**	**9709**	**-25%**	**-231%**
2010	**1105**	**38495**	**23%**	**75%**
2011	**144**	**20780**	**-667%**	**-85%**
2012	**100**	**2108**	**-44%**	**-886%**
2013	**287**	**23753**	**65%**	**91%**
2014	**224**	**4573**	**-28%**	**-419%**
2015	**387**	**4338**	**42%**	**-5%**
2016	**422**	**3664**	**8%**	**-18%**
2017	**612**	**5758**	**31%**	**36%**
2018	**636**	**3387**	**4%**	**-70%**
الإجمالي	**14969**	**217142.3**		

المصدر : دراسات الجدوى الاقتصادية المجازة من الجهات الفنية – إدارة الإحصاء والمعلومات – الجهاز القومي للاستثمار

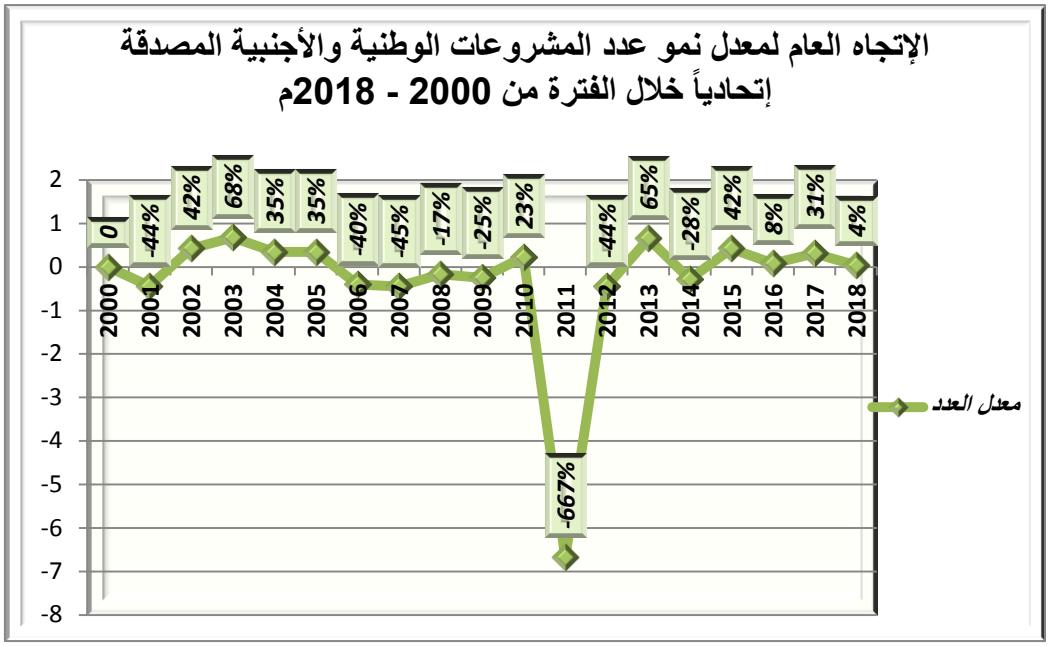

الشكل البياني رقم (11) : يوضح الاتجاه العام لمعدل نمو عدد المشروعات الوطنية والأجنبية المصدقة اتحاديا خلال الفترة من 2000 – 2018م .

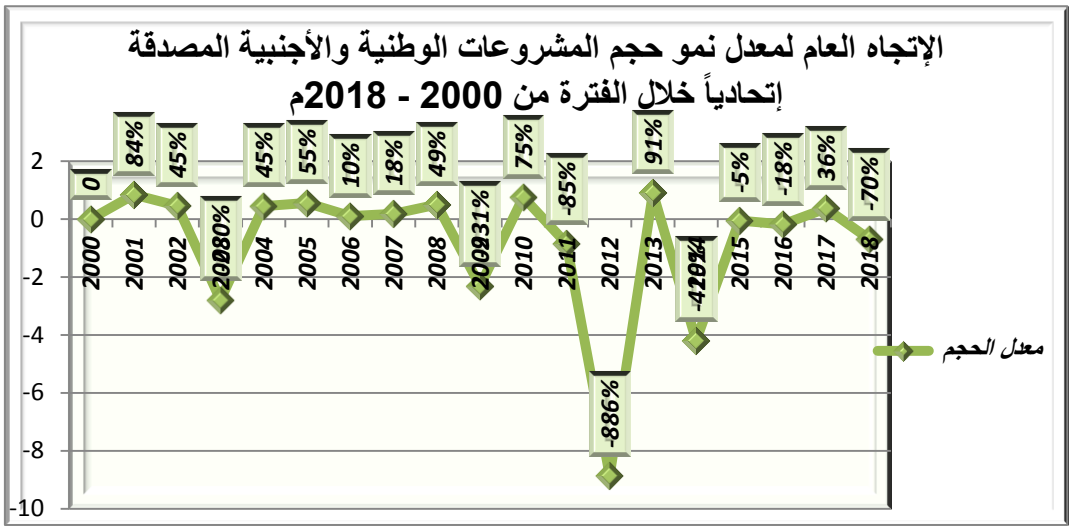

الشكل البياني رقم (12) : يوضح الاتجاه العام لمعدل نمو حجم المشروعات الوطنية والأجنبية المصدقة اتحاديا خلال الفترة من 2000 – 2018م .

المبحث الأول

مفهوم وأهمية التنمية الاقتصادية

تعريف التنمية:

التنمية ماهي الا تغيير اجتماعي إرادي ومقصود للانتقال بالمجتمع من الحال الذي عليه فعلاً الى ما يجب أن يكون عليه وهي النمو بالاضافه للتغير في الاساليب وأهم التعريفات هي :

التنمية هي التغيير الاجتماعي المنظم والموجه أي التحريك العلمي المخطط لمجموعة العمليات الاجتماعية والاقتصادية من خلال أيدولوجية معينة لتحقيق التغيير المستهدف من أجل الانتقال من حالة غير مرغوب فيها الي حالة مرغوب الوصول إليها وهذا يعني أن عملية التنمية المستهدف أساساً البناء الاجتماعي وما يتضمنه من تنظيمات مختلفة وتعديلاً في الأدوار والمراكز وتحريك الإمكانيات الاقتصادية بعد تحديدها وموازنتها الي جانب العمل الي التغيير لمواجهات فكرية قيمية وبناء التنمية. [48]

التنمية هي إدارة التغيير أي اتجاه يسعى إليه المجتمع لينتقل به من الحال (الغير مرض) الي الحال (الأفضل) والذي ينبغي أن يكون عليه. [49]

التنمية هي هدف اجتماعي يحققه المواطنون في مجال البناء وأن التنمية الاقتصادية نتاج نور المعرفة. [50]

مفهوم التنمية الاقتصادية

التنمية الاقتصادية بالإنجليزية (Economic Development) هي عبارة عن احد المقاييس الاقتصادية المعتمدة علي التكنولوجيا لانتقال من حالة اقتصادية الي أخري جديدة ,بهدف تحسينها مثل :الانتقال من حالة الاقتصاد الزراعي الي الصناعي او الانتقال من الاقتصاد التجاري الي الاقتصاد التجاري المعتمد علي التكنولوجيا.[51]

وتعرف التنمية الاقتصادية بانها العملية الهادفة الي تعزيز نمو اقتصاد الدول وذلك بتطبيق العديد من الخطط التطويرية ,التي تجعلها اكثر تقدما وتطورا, مما يؤثر علي المجتمع تأثيرا

---

[48](1) أحمد رافت عبد الجواد ، دراسات في التنمية الاجتماعية مدخل إسلامي ، القاهره ، مكتبة نهضة الشرق، ط 1 ،ص 9

[49](2) سرور علي إبراهيم ، تنمية الموارد البشرية ، الأساس ، التطبيقات ، الرياض ، دار الخريج ، ص483.

[50](3) مسعد الفاروق حمودة ، التنمية الإجتماعية ، الإسكندرية ، المكتب الجامعي الحديث ، ص21-22.

[51] – economic development .(Business) Dictionary Retrieved 2-1-2017-Edited.

إيجابيا عن طريق تنفيذ مجموعة من الاستراتيجيات الاقتصادية الناجحة وتعرف أيضا بانها سعي المجتمعات الي زيادة قدرتها الاقتصادية ,للاستفادة من الثروات المتاحة في بيئاتها ,وتحديدا في المناطق التي تعاني غياب التنوع الاقتصادي المؤثر سلبا علي البيئة المحلية عامة .[52]

تعد التنمية الاقتصادية فرعا من فروع علم الاقتصاد حيث ساهمت في تطوير الدول النامية لذلك تعد من الوسائل المعززة للنمو الاقتصادي في العديد من القطاعات العامة مثل :التعليم ,الصحة ,بيئة العمل ,والسياسات الاجتماعية وغيرها من القطاعات التي تسعى الي زيادة كفاءتها وقدراتها علي التأقلم مع الظروف الاقتصادية المؤثرة علي قطاع الاقتصاد ,سواء الكلي او الجزئي. [53]

اذا كانت التنمية تعني العمليات التي ينتفع بها شخص معين او اقليم ما ، بالموارد المتاحة له لتحقيق زيادة دائمة في الانتاج لكل فرد من السلع والخدمات وذلك من خلال زيادة الدخل القومي والحقيقي مما يعكس قدرة القيم الاقتصادية لتلك الامة والاستقلال الامثل لموارد المتاحة وبالتالي زيادة دخل الفرد في المتوسط. [54]

تشير التنمية الاقتصادية الي زيادة وكفاءة الطاقة الانتاجية عن طريق التراكم الرأسمالي وراس المال الاجتماعي، وبسط التنمية المتوازنة قطاعيا واقليما وتوظيف تقديم الفن الانتاجي وتنمية الموارد الطبيعية، وتوفير المناخ الملائم لتشجيع الاستثمار المحلي والاجنبي ويمكن الاستهداء بالمؤشرات الكلية للاقتصاد مثل الناتج المحلي الاجمالي ، وميزان المدفوعات والتجارة الخارجية ، ومعدلات سعر الصرف، لقياس معدل النمو في الطاقة الانتاجية للاقتصاد ، ويمكن الحصول على الدخل الحقيقي الذي يحقق حد الكفاية لا الكفاف لكل فرد في المجتمع ومن ثم ادخال دخل الفرد او استهلاكه في المتوسط كمعيار تقاس به التنمية الاقتصادية.

[52] – economic development(Cambridge) Dictionary Retrieved 2-1-2017-Edited

[53] – economic development(US. Department) Dictionary Retrieved 2-1-2017-Edited

[54] / د.احمد التجاني صالح ، العولمة وانعكاساتها على الاقتصاد السوادني وافريقيا،(معهد بحوث دراسات العالم الاسلامي ، 2005 م)، ص 24

الفرق بين التنمية الاقتصادية والنمو الإقتصادي:

النمويشير الى عملية الزيادة الثابتة والمستمرة في جوانب الحياة أو جانب معين والتنمية عبارة عن تحقيق زيادة سريعة تراكمية ودائمة خلال فترة من الزمن والنمو يحدث في الغالب عن طريق التطور البطيء والتحول التدريجي من التخلف الي التقدم والنمو.

جدول يوضح الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية :

النمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
1. يتم بدون اتخاذ أي قرارات من شانها احداث تغيير هيكلي للمجتمع. 2. يركز علي التغيير في الحجم او الكم الذي يحصل علية الفرد من السلع والخدمات. 3. لا يهتم بشكل توزيع الدخل الحقيقي الكلي بين الافراد 4. لا يهتم بمصدر زيادة الدخل القومي .	1. عملية مقصودة مخططة تهدف الي تغيير البنيات الهيكلية للمجتمع لتوفير حياة افضل لأفراده. 2. تهتم بنوعية السلع والخدمات نفسها . 3. تهتم بزيادة ومتوسط الدخل الفردي الحقيقي ,خاصة بالنسبة للطبقة الفقيرة تهتم بمصدر الدخل القومي وتنويعه .

أهداف التنمية الاقتصادية:

تهدف التنمية الاقتصادية الى زيادة المقدرة الاقتصادية على انتاج ما يخص الفرد من السلع والخدمات ورفع المستوى المعيشي للفرد.[55]

هناك مشكلات عديدة ترجع الى فروق المعيشة في المناطق المختلفة في المدن واشباع الفجوة في الخدمات الاجتماعية كما ونوعا بين الارياف والمدن وعدم توزيع مكاسب التنمية

[55] – ابراهيم حلمي عبد الرحمن، التنمية الاقتصادية والحركة التعاونية ، (عمان: مركز تنمية المجتمع في العالم العربي ، 1962م) ، ص4

بشكل مناسب بين مختلف فئات المجتمع فان الخطة الحالية تعطي اهمية خاصة لمعالجة هذه القضايا.

خلال العقد الماضي استهدفت التنمية تحقيق غايات محددة مثل زيادة الدخل القومي وانعكاس هذه الزيادة على الدخل الفردي وتعميم الخدمات والمرافق العامة على المجتمع ككل.

ولبلوغ هذا تسعى التنمية لتحقيق الاهداف التالية:

1.السعي لتحقيق معدلات عالية لزيادة الدخل الفردي الحقيقي بإجراء تغير هيكل الاقتصاد الوطني لصالح قطاعات الانتاج.

2.تقليص التباين بين مختلف الاقاليم والوصول الى توزيع أمثل للسكان [56]

3.توسيع المشاركة الشعبية وقاعدة اتخاذ القرارات في عملية التنمية بتطوير قدرات المواطن وزيادة طاقاته الانتاجية وتوفير التعليم والتدريب والتأهيل الضروري له والمتفق مع حاجات التنمية الاقتصادية.

4.استقلال الثروات المعدنية .

5.تسخير العلوم والتكنولوجيا المناسبة لتلبية حاجات المجتمع وخدمة المواطن.

6. زيادة المدخرات المحلية واستقطاب رؤوس الاموال وتوجيهها الى الاستثمار .

7.تحسين البيئة ومكافحة التلوث .

خصائص التنمية الاقتصادية :

تتميز التنمية الاقتصادية بمجموعه من الخصائص منها :

1. الاهتمام بتدفق الأهداف التنموية المعتمدة علي وجود استراتيجيات عمل مناسبة ,تهدف الي الوصول الي معدل النمو الاقتصادي المطلوب .

2. التوجه نحو تحسين البيئة الداخلية للمجتمع ,والقطاع الاقتصادي المحلي الخاص بالدولة وتطورهما.[57]

---

[56] – المجلس القومي للتخطيط ، تقرير خطة التنمية الاقتصادية الاجتماعية ، للعام 2006م، ص24-25

[57] – كامل بكري ، التنمية الاقتصادية ، بيروت ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، 1986م.ص70.

3. الاعتماد علي الجهود الاقتصادية الذاتية ,لتحقيق التنمية الاقتصادية المعززة لتطبيق التخطيط في الحكومات والمؤسسات الاقتصادية المهتمة بمتابعة النمو الاقتصادي باستمرار.

4. الحرص علي استغلال الموارد والامكانات المعززة لدور الزراعة ,والصناعة ,والتجارة المحلية, حسب ما يطلبه الواقع الاقتصادي من استخدام الوسائل والأدوات التي تتيح نهوض الاعمال كافة .

5. الاستفادة من التكنولوجيا والأجهزة الالكترونية المتطورة ,فهي تقدم دعما مناسبا للتنمية الاقتصادية ,عن طريق الاستثمار في الإمكانات ,والطاقات العملية والمعرفية المتنوعة ,مما يساعد في تطوير العديد من المجالات ومن أهمها الأبحاث ,والتعليم .

أهمية التنمية الاقتصادية:

1) زيادة الدخل القومي :هذا هو الهدف الأول والرئيسي من الأهداف الخاصة بالتنمية الاقتصادية ,حيث تساهم في تطوير مستوي معيشه الافراد ,وتعزز التركيبة الهيكلية للتجارة والصناعة مما يساعد علي علاج المشكلات الناتجة عن ضعف الاقتصاد المحلي

استثمار الموارد الطبيعية : تعزيز وجود الاستثمارات المحلية والدولية للموارد الطبيعية الموجودة علي أراضي الدول ,عن طريق دعم البنية التحتية العامة وتوفير الوسائل المناسبة التي تساعد على الإنتاج ,والخدمات العامة .

2) دعم رؤوس الأموال : توفير الدعم الكافي لرؤوس الأموال العامة التي تعاني ضعفا وعجزا ,بسبب قلة الادخار المرتبط بالاحتياطات المالية من البنك المركزي ,والبنوك التجارية المشتملة علي المال بصفته العادية والأوراق المالية المتنوعة مثل :السندات والاسهم.

3) الاهتمام بالتبادل التجاري : خاص بتنمية التجارة ,ويهتم بمتابعة الصادرات ,والواردات التجارية المعتمدة علي تعزيز التجارة بين الدول النامية ,والدول الأخرى ,وخصوصا تلك التي تشتري الصادرات بأسعار مقبولة ,تساعد علي توفير الدعم للحاجات الأساسية للسكان

4) معالجة الفساد الإداري :وذلك بالاهتمام بوضع قوانين وتشريعات تحد من انتشار الفساد الإداري الذي يؤثر علي استقرار القطاع الاقتصادي ,ويستغل موارده ,وتساهم هذه المعالجة في تطوير الاقتصاد المحلي ,وتعزيز نموه وازدهاره في المجالات كافة .

5) إدارة الديون الخارجية : ضرورة متابعة المبالغ المالية المدينة علي حكومات الدول النامية ,والحرص علي إيجاد الوسائل والطرق المناسبة لسداد هذه الديون ,مما يساهم في تعزيز النمو الاقتصادي وزيادة النفقات الخاصة بالإنتاج .[58]

[58] – عبد الحميد صديق ، التنمية أهدافها ونظرياتها ، القاهرة، مطابع الدار الهندسية ، 1987م ، ص 3-7.

المبحث الثاني

محددات التنمية الاقتصادية

تستخدم مجموعة من الوسائل والمؤشرات لقياس مدي نجاح التنمية الاقتصادية في المجتمع ومن أهمها :

1. الناتج القومي الإجمالي:**(Gros National product)** يسمى اختصارا بالحروف (GNP) ,ويعد حساب قيمة هذا الناتج من المؤشرات المستخدمة في قياس التنمية الاقتصادية في الدول ,اذ يشير الي قيمه الخدمات والسلع المنتجة بالاعتماد علي تأثير العوامل الاقتصادية المتنوعة في فترة زمنية معينه تشكل جزءا من الإنتاج العام في الدولة.

2. الناتج المحلي الإجمالي : (**Gross Domestic product**)تسمى اختصارا بالحروف (GDP) ويعد حساب قيمته من الوسائل المشتركة مع حساب الناتج القومي الإجمالي ,ويساعد علي التعرف علي طبيعة نجاح التنمية الاقتصادية في الدولة ,اذ يشير الي قيمه السلع والخدمات المنتجة ,والمستخدمة في التداول داخل السوق التجاري ,والتي تطبق عليها عمليات البيع والشراء المعتادة.[59]

مقوّمات التنمية الاقتصاديّة:

الأمن السياسي:

يعتبر الأمن والاستقرار السياسي وقدرة الدولة على إدارة ثرواتها ومواردها الاقتصاديّة من الأمور المهمة لتحقيق التّنمية الاقتصاديّة، فإذا تعثر الأمن السياسي في أي دولة فهذا بلا شك سيدمر البنية التحتية، وينهب المنشآت الصناعية، ويسبب تفشي الفقر والبطالة، والكثير من المشاكل الاقتصاديّة الأخرى، كما يؤثر التنظيم السياسي الذي يميل للمصلحة العامة في المحافظة على سير عجلة التّنمية الاقتصادي، أي أنّ النظام السياسي الفاسد هو بعيد كلّ البعد عن الاهتمام بدخل الفرد، وهذا ينعكس سلبياً على نمو الإنتاج والنمو الاقتصادي للدولة.

[59]– economic development .(Encyclopedia.com) Dictionary Retrieved 2-1-2017-Edited

التعليم:

يعتبر التعليم وتقدمه حاجة ملحة في التّنمية الاقتصاديّة، فالاهتمام بالتعليم وإحداث تغييرات في النظام التعليمي يساهم في رفع المستوى التعليمي للفرد حتى يكون قادراً على التكيف مع التقدم الصناعي والتكنولوجي الذي يشهده العالم، فعند نقل التكنولوجيا إلى داخل البلاد لا بدّ من أفراد لديهم الكفاءة والعقلية العلمية للعمل مع التكنولوجيا؛ مما يساهم في تحسين الإنتاج الاقتصادي، وخلق روح الإبداع لمواكبة المزيد من التقدم التكنولوجي، فتفشي الجهل وتراجع المستوى التعليمي لا يحقق شيئاً من التّنمية الاقتصادية.

التنظيم الإداري:

هو أن يتمتع الجهاز الحكومي للدولة بالإدارة السليمة والتنظيم المنهجي في إزالة كافة القيود التي تعيق التّنمية الاقتصادية، وذلك بإعادة تنظيم الإدارات المالية وأهمها إدارة الضرائب، وكذلك اتخاذ القرارات الإدارية التي استخدام الموارد الاقتصادية والمحافظة عليها، وإنشاء المؤسسات المالية والمصرفية القادرة على إدارة وتوجيه الموارد الاستثمارية في الدولة، وأيضاً سن التشريعات المالية التي تتلاءم مع حاجات التّنمية الاقتصادية، ونزع الانتماءات السياسية والقضاء على العادات والتقاليد التي تؤثر في الجهاز الحكومي الذي يقود التّنمية الاقتصادية.[60]

معوقات التنمية الاقتصادية :

تواجه التنمية الاقتصادية عدة معوقات وتختلف من دولة لاخري ومن ابرازها :

أولا: الكثافة السكانية :

زيادة عدد السكان من المشكلات الخطيرة التي تواجه وتهدد الكثير من الدول وذلك لان زيادة عدد السكان يشكل ضغط علي الموارد والخدمات الموجودة بالدوله مما يشكل عبء علي الدولة الامر الذي يؤثر علي فرض التطور بالنسبة للدولة .

[60] – https://mawdoo3.com

ثانيا: الكوادر المدربة:

نجاح الخطط التنموية يعتمد علي الايدي العاملة اذا الايد بالاهتمام بالعنصر البشري .

ثالثا :البنية التحتية:

تشمل شبكات النقل والمواصلات وتمثل ضرورة للاستثمار وعدمها يشكل عائق للتنمية

تتعرض التنمية الي الكثير من المشكلات التي تحتاج الي حلول مبتكرة ولذلك التنمية تعتمد علي الوسائل والحلول التقليدية سوف يؤدي الي التعقيد وتعطيل خطط وبر امج التنمية الاقتصادية كما انها تحتاج الي تحديد الأهداف ووضع الخطط والسياسات الجيدة والاستغلال الأمثل للموارد وللحصول علي أفضل النتائج .

التنمية الاقتصادية اكثر شمولا من مفهوم النمو الاقتصادي حيث ان التنمية الاقتصادية تتضمن بالإضافة الي زيادة الناتج وزيادة عناصر الإنتاج وكفاءتها اجراء تغييرات في هيكل الناتج ,.الامر الذي يتطلب العادة توزيع عناصر الإنتاج في مختلف القطاعات الاقتصادية , ومنه نستطيع القول أن التنمية هي عبارة عن نمو مصاحب بالسعي الي :

1. إدارة تغيير هيكل في هيكل الناتج مع ما يقتضيه ذلك من إعادة توزيع عناصر الإنتاج بين القطاعات .
2. ضمان الحياة الكريمة للأفراد .
3. ضمان استمراريه هذا النمو من خلال استمرار تدفق الفائض الاقتصادي ,او المتبقي بعد حاجات الافراد ,والموجه للاستثمار. [61]

[61] – المرجع السابق.،ص11.

المبحث الثالث

نظريات التنمية الاقتصادية

أولا: تعريف النظرية :

هي مجموعه مترابطة من المفاهيم والتعريفات والقضايا التي تكون رؤية منظمة للظواهر عن طريق تحديدها للعلاقات بين المتغيرات بهدف تفسير الظواهر والتنبؤ بها .

وتكتسب النظرية أهمية كلما كانت قابلة للتطبيق وتميزت بالوضوح والبساطة وتزداد النظرية شهرة كلما اتسمت بالشمول والقدرة علي استيعاب ظواهره متعددة وفهمها وتفسيرها .[62]

وتتمثل الوظيفة الأساسية للنظرية في إيجاد تفسير مستند الي ادلة موضوعية مما يعطي معني للوقائع والبيانات من خلال اتساق المنطق الذي يحكمها ويتم ذلك من خلال عملية الاستنباط علي أساس النظرية بعد التحقق من صحة النتائج المستنبطة .

ثانيا :نظريات التنمية الاقتصادية :

لابد من الحديث عن نظريات التنمية الاقتصادية لكي نعرف خلفيه ما تم التفكير به علي مر الزمن من أفكار ,وثم اختيار عدد منها كما يلي:[63]

1. نظرية ادم سميث :

يأتي ادم سميث في طليعة الاقتصاديين الكلاسيكيين وكان كتابة عن طبيعة وأسباب ثورة الأمم معنيا بمشكلة التنمية الاقتصادية لذلك فانه لم يقدم نظريه متكاملة في النمو الاقتصادي وان كان الاقتصاديون اللادقون قد شكلوا النظرية الموروثة عنه وهي من سماتها القانون الطبيعي ,اعتقد ادم سميث إمكانية تطبيق القانون الطبيعي في الأمور

---

[62] –أوشن سمية ،نظريات التنمية الإقتصادية ،(الجزائر:2014م)،ص2.

https//www.politises.dz.com 9/2/2018

[63] – الموقع بوابة الإقتصاد ، http//www.pediaorg–2018

الاقتصادية ومن ثم فانه يعتبر كل فرد مسئول عن سلوكه أي انه افضل من ان يحكم علي من صالحة وان هنالك يد خفية تقود الى عملية توازن السوق، حيث أن كل فرد يبحث عن تعظيم ثروته ,وهكذا كان ادم سميث ضد تدخل الحكومات في التجارة والصناعة .

اعتمدت نظرية التنمية عند ادم إسميث على الآتي:

1.تقسم العمل :يعد تقسيم العمل نقطه البداية في النظرية النمو الاقتصادي لدى ادم سميث بحيث يؤدي الي اعظم النتائج في القوي المنتجة للعمل .

2.عملية تراكم راس المال: يعتبر سميث التراكم الرأسمالي شرطا ضروريا للتنمية الاقتصادية ويجب ان يسود تقسيم العمل ,فالمشكلة في مقدرة الافراد علي الادخار ومن ثم الاستثمار في الاقتصاد الوطني .

3.دوافع الرأسماليين علي الاستثمار : وفقا لأفكار سميث فان تنفيذ الاستثمارات يرجع الي توقع الرأسماليين بتحقيق الأرباح وان التوقعات المستقبلية فيها تتعلق بالأرباح وتعتمد علي مناخ الاستثمار السائد اضافه الي الأرباح الفعلية المحققة .

4. عناصر النمو: وفقا لادم سميث تتمثل عناصر النمو في كل من المنتجين والمزارعين ورجال الاعمال ويساعد علي ذلك ان حرية التجارة والعمل والمنافسة تقود هؤلاء الي توسيع أعمالهم مما يؤدي الي زياده التنمية الاقتصادية .

5. عملية النمو :يفترض ادم سميث ان الاقتصاد ينمو مثل الشجرة فعلمية التنمية تقوم بشكل ثابت ومستمر على الرغم من ان كل مجموعه من الافراد تعمل في مجال انتاجي معين الا انهم يشكلون معا الشجرة ككل .[64]

[64] – المرجع السابق.ص18.

2.نظرية ميل :

ينظر ستيوارت ميل التنمية الاقتصادية كوظيفة للأرض والعمل وراس المال وحيث يمثل العمل والأرض عنصرين أصليين للإنتاج بعد راس المال, ويتوقف معدل التراكم الرأسمالي علي مدي توظيف قوة العمل بشكل منتج فالأرباح التي تكتسب من خلال توظيف العمالة غير المنتجة مجرد تحويل للدخل

ومن سمات هذه النظرية :

1. التحكم في النمو السكاني :اعتمد ميل بصحة نظرية مالتوس في السكان وقصد بالسكان الذين يؤدون اعمالا إنتاجية فحسب واعتقدوا ان التحكم في السكان يعد امرا ضروريا للتنمية الاقتصادية .

2. معدل التراكم الرأسمالي: يرى ميل ان الأرباح تعتمد علي تكلفة عنصر العمل واهمية ان تكون الأسواق حرة مع سيادة المنافسة الكاملة والبعد عن أي تدخل حكومي في الاقتصاد .

3. التكوين الرأسمالي: هو مفتاح التقدم ينظر جميع الكلاسيك علي التكوين الرأسمالي علي انه مفتاح التقدم الاقتصادي ,ولذلك اقرو جميعا علي ضرورة تحقيق قدر كاف من المدخرات.

4. الربح هو الحافز علي الاستثمار: يمثل الربح الحافز الرئيسي الذي يدفع الرأسماليين علي اتخاذ قرار الاستثمار وكلما زاد معدل الأرباح زاد معدل التكوين الرأسمالي والاستثمار

5. ميل الأرباح للتراجع :معدل الأرباح يتزايد بصورة مستمرة ويميل التراجع نظرا لتزايد حدة المنافسة بين الرأسمالين علي التراكم الرأسمالي ويفسر سميث ذلك بزيادة الأجور التي تحدث بسبب حدة المنافسة بين الرأسماليين .

6. حالة السكون :يعتقد الكلاسيك حتيمة الوصول الي حالة الاستقرار كنهاية لعملية التراكم الرأسمالي وذلك لأنه لابد ان تبدا الأرباح في التراجع وتستمر الي ان يصل معدل الربح الي الصفر. [65]

[65] – المرجع السابق، ص33.

3. نظرية شومبيتر :

تفرض هذه النظرية اقتصادا تسوده حاله من المنافسة الكاملة وفي حالة توازن استاتيكي وفي هذه الحالة لا توجد أرباح ,واسعار فائدة ولا مدخرات ولا استثمار كما لا توجد بطاله اختيارية ويصف شومبيتر هذه الحالة باسم التدفق النقدي.

من خصائص هذه النظرية :

1. الابتكارات وفقا لشوميتر تتمثل الابتكارات في ادخال أي منتج جديد او تحسينات مستمرة فيها هي موجود من منتجات وتشمل الابتكارات العديد من العناصر مثل :
   1. ادخال منتج جديد
   2. طريقه جديده للإنتاج
   3. أقامه منظمة جديدة لأي صناعه.
2. دور المبتكرين: خصص شومبيتر دور المبتكر للمنظم وليس لشخصية الراسمالي ,فالمنظم ليس شخصا ذا قرارات إدارية ,ولكنه قادر علي تقديم شيء جديد تماما فهو لا يوفر ارصده نقدية ,لكنه يحول مجال استخدامها .
3. دور الأرباح : وفقا لشومبيتر فانه في ظل التوازن التنافسي تكون أسعار المنتجات مساوية تماما لتكاليف الإنتاج ومن ثم لاتوجد أرباح .
4. العملية الدائرية : طالما تم تمويل الاستثمارات من خلال الانتماء المصرفي فأنها تؤدي الي زيادة الدخول النقدية والاسعار ,وتساعد علي خلو توسعات تراكمية غير اقتصاد ككل ,وذلك مع زيادة القوة الشرائية للمستهلكين فان الطلب علي المنتجات الصناعية القديمة سوف يفوق المفروض منها ومن ثم ترتفع الأسعار وتزيد الأرباح .

ويمكن القول ان التطبيق الحرفي لهذا الاطار علي الدول النامية امر صعب رغم ما به من جوانب إيجابية وذلك للأسباب التالية :

1. اختلاف النظام الاقتصادي والاجتماعي .
2. النقص في عنصر المنظمين .

3. تجاهل اثر النمو السكاني علي التنمية .

4. الحاجه الي التغيرات المؤسسية اكثر من الابتكارات .

5. ونجد من ذلك ان نظرية كينز لتحليل مشاكل الدول النامية حيث انصب الاهتمام أساس علي مشاكل الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة الا ان بحث امكان تطبيق لو الاستفادة من بعض الأفكار الكينزية بالدول النامية يتطلب تقديم عرض ملخص لهذه الأفكار.

4. النظرية الكينزية :

لم تتعرض نظرية كينز لتحليل مشاكل الدول النامية ولكنها اهتمت بالدول المتقدمة فقط ويري كينز ان الدخل الكلي يعتبر دالة في مستوي التشغيل فكلما زاد حجم التشغيل زاد حجم الدخل الكلي والأدوات الكينزية والاقتصاديات النامية هي :

1. الطلب الفعال : وفقا لكينز فان البطالة تحدث بسبب نقص الطلب الفعالية والتخلص منها يقترح كينز حدوث زيادة في الانفاق سواء علي الاستهلاك او الاستثمار .

2. الكفاية الحدية لراس المال : يري كينز ان الكفاية الحدية المال تمثل احد المحددات الرئيسية لنعدل الاستثمار وتوجد علاقه عكسية بين الاستثمار والكفاية الحدبة لراس المال

3. سعر الفائدة : سعر الفائدة العنصر الثاني المحدد للاستثمار بجانب الكفاية الحدية لراس المال في النموذج الكينزي ويتحدد سعر الفائدة بدورة بتفضيل السيولة وعرض النقود

4. المضاعف : فالمضاعف الكينزي يقوم علي اربعه فروض كما يلي :

1. وجود بطاله لاإرادية

2. اقتصاد صناعي .

3. وجود فائض من الطاقة الإنتاجية للسلع الاستهلاكية .

4. يتسم العرض بدرجه مرونة مناسبه توفير سلع راس المال اللازمة للزيادة في الإنتاج السياسات الاقتصادية : هنالك مجالات اخري لا تتوافق فيها الظروف السائدة بالدول النامية مع متطلبات عمل السياسات الكينزية .

5.نظرية روستو :

قدم روستو نموذجا تاريخيا لعملية التنمية الاقتصادية وقسمه الي خمس مراحل وهي:

1. المجتمع التقليدي : يعرف المجتمع التقليدي او مجتمع التقاليد بانه المجتمع الذي يحده ا طار محدود من الإنتاج ولا يستطيع فيه الإنتاج الا القيام بمهام محدودة ويرتكز علي علم وتكنولوجيا بدائية بعيدة عن العلم والتكنولوجيا الحديثة .
2. مرحلة ما قبل الانطلاق : تمثل المرحلة الثانية حقبه تقليدية تبدا منها الشروط اللازمة لبدء النمو المستمر لقد نشأت هذه الظروف في بريطانيا و أوربا الغربية ببطء منذ نهاية القرن الخامس عشر حتي بدايات القرن السادس عشر أي خلال فترة انتهاء العصور الوسطى وظهور الحقبة الحديثة .ويمكن القول ان الشروط اللازمة للتطور المستمر وفقا لأفكار رسنو تتطلب تغيرات جذرية في القطاعات الأخرى وهي :
   - احداث ثورة تكنولوجية في الزراعة لرفع الإنتاجية في مواجهه الزيادة في عدد السكان .
   - توسيع نطاق الواردات بما فيها الواردات الرأسمالية التي يتم تمويلها من خلال الإنتاج الكفء والتسويق الجيد للموارد الطبيعية بغرض التصدير
3. مرحلة الانطلاق : تعتبر هذه المرحلة هي المنبع العظيم للتقدم في المجتمع عندها يصبح النمو حالة عادية وتنتصر قوي التقدم والتحديث علي المعوقات المؤسسية والعادات الرجعية ,وتتراجع قيم واهتمامات المجتمع التقليدي امام التطلع الي الحداثة .

الشروط اللازمة لمرحلة الانطلاق :

- أنواع الاستثمار الصافي من 5%الي ما لا يقل عن 10% من الدخل القومي .

- تطوير بعض القطاعات الرائدة ,بمعني ضرورة تطوير قطاع او اكثر من القطاعات الصناعية الرئيسية بمعدل نمو مرتفع كشرط ضروري لمرحلة الانطلاق .

وينظر روستو لهذا الشرط باعتباره العمود الفقري في عملية النمو

الاطار الثقافي واستغلال التوسع بمعني وجود قوة دفع سياسية واجتماعية ومؤسسية قادرة علي استغلال قوى التوسع في القطاعات الحديثة اجهالا فان مرحلة الانطلاق تبدا بظهور قوة دافعة قبل تطور قطاع قائد .[66]

4. مرحلة الاتجاه نحو النضج : عرفها روستو بانها الفترة التي يستطيع فيها المجتمع ان يطبق علي نطاق واسع التكنولوجيا الحديثة ويرتبط بلوغ الدول مرحلة النضج التكنولوجي بحدوث تغيرات ثلاث أساسية :

- تغير سمات خصائص قوة العمل حيث ترتفع المهارات ويميل السكان للعيش في المدن
- تغير صفات طبقة المنظمين حيث يتراجع ارباب العمل ليحل محلهم المديرين الاكفاء .

5.مرحلة الاستهلاك الكبير : تتصف هذه المرحلة باتجاه السكان نحو التركيز في المدن وضوحيها وانتشار المركبات واستخدام السلع المعمرة علي نطاق واسع في هذه المرحلة يتحول اهتمام المجتمع من جانب العرض الي جانب الطلب .

6. مرحلة ما بعد الاستهلاك الكبير: لم يقوم روستو بتحديد ما يمكن أن يحدث بالضبط في هذه المرحلة ولكنه تنبأ بغزو الفضاء أو الرجوع الى الروحانيات.

[66] – المرجع السابق، ص48.

7-النظرية الكلاسيكية :

العناصر الرئيسية لتلك النظرية هي :

1. سياسة الحرية الاقتصادية يؤمن الكلاسيكيين الاقتصاديون بضرورة الحرية الفردية واهميه ان تكون الأسواق حرة من سيادة المنافسة الكاملة والبعد عن أي تدخل حكومي في الاقتصاد .
2. التكوين الرأسمالي هو مفتاح التقدم ينظر جميع الكلاسيكيين في التكوين الرأسمالي علي انه مفتاح التقدم الاقتصادي ,ولذلك اكدوا جميعا علي ضرورة تحقيق قدر كاف من المدخلات.
3. الربح هو الحافز علي الاستثمار يمثل الربح الحافز الرئيسي الذي يدفع الرأسماليين علي لتخاذ قرار الاستثمار وكلما زاد معدل الأرباح زاد معدل التكوين الرأسمالي الاستثمار
4. ميل الأرباح للتراجع ,معدل الأرباح لا يزايد بصورة مستمرة ,وانما يميل الي التراجع لتزايد حدة المنافسة بين الرأسماليين علي التراكم الرأسمالي ,ويفسر سميث ذلك بزيادة الأجور التي تحدث بسبب حدة المنافسة بين الرأسماليين .
5. حالة السكون :يعتمد الكلاسيكيين حتمية الوصول الي حالة الاستقرار كنهاية لعملية التراكم الرأسمالي ,ذلك لأنه ما ان تبدا الأرباح في التراجع حتي نستمد الي ان يصل معدل الربح معدل الأجور الي مستوي الكفاف , وفقا لادم سميث فان الذي يوفق النمو الاقتصادي هو ندرة الموارد الطبيعية التي تقود الاقتصاد الي حالة السكون .
7. نمو النمو المتوازن :

النمو المتوازن يتطلب التوازن بين مختلف صناعات سلع الاستهلاك ,وبين صناعات السلع الرأسمالية والاستهلاكية لذلك تتضمن التوازن بين الصناعة والزراعة ونظرية النمو المتوازن قد تمت معالجتها من قبل روزنشتسن ورانجو وارثرلويس وقدمت

هذه النظرية أسلوبا جديدا للتنمية طبقتها روسيا وساعدتها علي الإسراع بمعدل النمو في فترة قصيرة وقد يكون النظرية اثار هامة .

8. نظرية النمو غير المتوازن :

تأخذ نظرية النمو غير المتوازن اتجاها مغايرا لفكر النمو المتوازن حيث ان الاستثمارات في هذه الحالة تخصص لقطاعات معينة بدلا من توزيعها بالتزام علي جميع قطاعات الاقتصاد الوطني ,وفقا لهيرشمان فان إقامة مشروعات جديدة يعتمد علي ما حققته مشروعات اخري من وفورات خارجية الا انها تخلو بدورها من وفورات خارجية جديدة يمكن ان تستفيد منها وتقدم عليها مشروعات اخري تالية يجب ان تستهدف السياسات الاستثماريه ما يلي :

تشجيع الاستثمار التي تختلف المزيد علي الوفورات الخارجية .

الحد من المشروعات التي تستخدم الوفورات الخارجية اكثر مما تخلق منها .

النمو المتوازن عكس النمو غير المتوازن تستند هذه النظرية علي حقيقة ان حلقة الفقد المفرغة ترتبط بصغر حجم السوق المحلي ,تواجه هذه الاستثمارات المتزامنة في الصناعات المتكاملة خاصة من حيث الموارد البشرية والتمويل والمواد الخام اما المؤيدون لهذه الاستراتيجية فانهم يفضلون الاستثمار في صناعات او قطاعات مختارة بشكل اكثر من تأييدهم للاستثمار المتزامنة نظريه ميردال :يري ميردال ان التنمية الاقتصادية نتيجة لعملية سلبية دائرية خيرة وحدها تقود التنمية .

9. نظرية نيلسون :

يشخص نيلسون يمكن وضع الاقتصاديات المتخلفة كحالة من التوازن الساكن عند مستوي الدخل عند حد الكفاف عند هذا المستوي من التوازن الساكن للدخل الفردي يكون معدل الادخار وبالتالي معدل الاستثمار الصافي عند مستوي منخفض, يؤكد نيلسون ان هنالك اربعه شروط اجتماعية وتكنولوجية أدت لهذا الوضع وهي :

- الارتباط القوي بين مستوي نمو الدخل الفردي ومعدل نمو السكان .

- انخفاض العلاقة بين الزيادة في الاستثمار والزيادة في الدخل .
- ندرة الأراضي القابلة للزراعة .
- عدم كفاية طرق الإنتاج.

10. نظرية الدفعة القوية :

تتمثل فكرة النظرية في ان هناك حاجه الي دفعة قوية او برنامجا كبيرا ومكثفا في شكل حد ادني من الاستثمارات بفرض التغلب علي عقبات التنمية ووضع الاقتصاد علي مسار النمو الذاتي يفرق روزنتشين رودان بين ثلاثة أنواع من عدم القابلية للتجزئة والوفرات الخارجية . الأول عدم وجود قابيليه دالة الإنتاج للتجزئة , والثاني عدم قابلية دالة الطلب للتجزئة , وأخيرا عدم قابلية عرض الادخار للتجزئة ويعتبر رودان ان نظريته في التنمية اشمل من النظريات التقليدية لآنها لا تتعارض مع الشعارات الحديثة , فهي تبحث في الواقع عن المسار باتجاه التوازن اكثر من الشروط اللازمة عند نقطة التوازن .[67]

[67] – محمد علي محمد ، التحليل الإقتصادي ، السودان ، 2016م ،ص22.– 27 .

المبحث الأول

مشروع سكر كنانة النشأة و التطور

خلفية تاريخية:

يعتبر السودان من الدول العربية ذات الميزة النسبية في إنتاج السكر من حيث المناخ وتوفير المياه اللازمة للري.

بدأ البحث في إنشاء مشروع سكر كنانة في عام 1973 بمبادرة من شركة لورنو البريطانية وتم تحديد المنطقة لإقامة المشروع المقترح.

ومنذ القدم، سكنت منطقة كنانة قبائل رعوية تعرف بقبائل دار محاربة، وهي المنطقة التي تمتد من جودة جنوباً إلى الشوال شمالاً، هذه القبائل الصبحة والنبهة، الكبشاب، المسلمية، الرواشدة، الكواهلة، الحسانية، صبيح، كنانة، ترى، رفاعة الهوى وأيضاً قبائل غرب السودان التي هاجرت إبان فترة المهدية هي الفور، البرتي، المسيرية، الرزيقات وغيرهم.

أن القبائل التي أتت من غرب السودان تنحصر على الاستقرار في قرى على شواطئ النيل الأبيض في الصيف، أما في فصل الخريف فلديهم قرى زراعية يقضون فيها فصل الزراعة والإنتاج(ذرة) وهذه القرى تقع ما بين 20–50 كيلو شرق قراهم الصيفية على ضفاف النيل الأبيض، عندما تبدأ الأمطار بالنزول (الرشاش) تجتمع هذه القبائل (غرب السودان) بالقرى الآتية لمزاولة الزراعة وهي قفا، الجبال البيض وأم جديان. أفراد العائلة هم الذين يقومون بالزراعة والنظافة والحصاد ومتوسط ما تزرعه العائلة جدعتين (10 فدان) . هذه المساحة تقلصت أكثر أو فقدت عندما قامت مشاريع كنانة وسكر عسلاية.

قبل ق أيام هذه المشاريع كانت قبائل دار محاربة وقبائل كنانة ورفاعة الهوى يمارسون نمط إنتاج يجمع بين الرعي والزراعة معاً و هو تنظيم قوى الإنتاج وعلاقتها للتوفيق بين

هذين النشاطين ويقسم العمل على أعضاء الأسرة وهي الوحدة الإنتاجية والاستهلاكية معاً. تعمل الأسرة على مدار السنة مع الأخذ في الاعتبار توفير العمالة الأسرية في قمة وقت الزراعة والنظافة للقطاع الزراعي وأيضاً تحويل العمالة إلى الثروة الحيوانية عندما إلى رعاية أكثر في فصل الصيف. ولذا هناك توافق تام بين هذين النمطين الإنتاجين لتمكين السكان من الاستفادة القصوى من البيئة التي يعيشون بها.

في فصل الصيف تتجه كثيراً من هذه القبائل في اتجاه الجنوب الشرقي وفي اتجاه جنوب محاذاة النيل وهذه المجموعات هي رفاعة الهوى، كنانة، تترى، الصبحة وأيضاً هناك مجموعات الحسناب، المحمدية، الأحامدة وسليم الذين يتجهون إلى الجنوب من محافظة النيل الأزرق وأيضاً يتحركون في الجزء الشمالي من إقليم أعالي النيل وفي تحركهم في هذه المناطق لا يبتعدون كثيراً عن النيل الأبيض مصدر المياه لهم ولحيواناتهم.

عند هطول موسم الأمطار تتحرك كل هذه المجموعات شمالاً من منطقة الجبلين ويواصلون سيرهم إلى الحدود الجنوبية من مشروع الجزيرة وفي هذه المناطق تنتشر الفرقان في المناطق العالية نسبياً(قرقف) لتفادي الذباب والأمراض في المناطق الطينية.

وعند نهاية موسم الحصاد يزور أهل الفرقان قراهم في كل من أم دباكر، المحمدية، القرقف ونوري لتنسيق العمل للموسم الجديد وما هي ألا أيام قليلة حتى يبدأ الرعاة بالتحرك جنوباً مرة أخرى.

وفي بداية السبعينات وقع الاختيار على منطقة كنانة لتكون مقر المشروع وبدأت دراسات الجدوى الاقتصادية وعمليات المسوح المختلفة فعرف سكان المنطقة أن هذا المشروع سيوفر لهم الخدمات التعليمية والصحية وأيضاً فرص العمل والاستقرار فرحب الكثير منهم بقيام المشروع وأبدى الجزء القليل الامتعاض وأبدوا القلق على مستقبلهم اقتصادياً واجتماعياً وازداد قلقهم عندما عوض كل من يملك أرضاً في المنطقة 75 قرشاً للفدان. وما أن بدأ العمليات الإنشائية واكتمل المشروع وبدأ العمل حيث اكتشف السكان

الأصليين أنهم الفئة الوحيدة التي لم تستفيد لمثل هذا الحدث الاجتماعي والاقتصادي الكبير فكثير منهم ترك المنطقة لمنطقة أخرى لممارسة نمط الإنتاج القديم ومثال لذلك الحسناب في قرية أم دباكر إذ رحل حوالي 600 شخص القرية إلى منطقة الجفرة بمجلس ريفي أبو حجار للتعويض عن أراضي جديدة في تلك المنطقة بعد أن فقدت أراي القرية للمشروع.

أما الذين فضلوا السكن في المجتمعات القروية الجديدة وهي أبو تقابة، فنقوقة، نوري كثير منهم لا يملك عدد المواشي التي تمكنه من الترحال في اتجاه الجنوب والجنوب الشرقي وكثير منهم احترف اعمالاً لم يعتادوها من قبل وهي بيع القش الأخضر وبيع الحطب والفحم وهذا لم يشمل أرباب الأسر فقط بل امتد ليشمل الصغار أيضاً. إذ أصبح الوضع يحتاج لكل فرد في الأسرة أن يعمل ل يكسب النقو التي نسخت كل العلاقات الاقتصادية والاجتماعية التبادلية الحرة العطاء التي كانت تقوم على علاقات القرابة والجوار وحسن روابط العشيرة.

وفي نمط الإنتاج في فترة قبل قيام مشروع سكر كنانة كانت الأسرة لقبائل دار محارب تعمل على الاكتفاء الذاتي وذلك بتوزيع قدراتهم العملية بين قطاعي الري والزراعة. أن هذين القطاعين مكملين لبعضهم البعض والإنتاج في هذين القطاعين هو الوسيلة إلى الاكتفاء الذاتي وأيضاً وسيلة في الدخول في علاقات تبادلية مع أسر الأقارب والجيران لشراء بعض السلع الاستهلاكية مثل السكر والشاي والبن وغيره.

قبل قيام المشروع كانت تلعب علاقات التبادل في الأخذ والعطاء دوراً مهماً في تعميق دور الأسرة في المجتمع في المجتمع وفي توثيق الروابط الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بين افراد القبيلة أو العشيرة.

أن سياسية الأخذ والعطاء للسلع ربما تكون متوفرة للجانب الآخر تظهر فعاليتها عندما تقل كمية الغلال والحبوب لأسرة معينة أو تتعرض العائلة لأي مكروه أو حتى في المناسبات الاجتماعية مثل استقبال طفل أو زواج ولذا نجد أن الأسرة في ظل هذا

النظام تشكل وحدة عضوية مهمة في حياة العشيرة أو القبيلة التي تسوها العمومية والتلقائية.

وما أن بدأت العمليات التنفيذية للمشروع في تنظيف الأرض وشق الترع وتركيب الطلمبات وغيره في بداية عام 1976م . عرفت هذه القبائل أنهم فقدوا أراضيهم الزراعية والرعوية ولذا اختلف نمط إنتاجهم واصيب بالعطب وهذا إذا بأن رياح التغير تهب على المنطقة بشدة.

أن تغيير نمط إنتاج لمجموعة معينة يتبعه تغيير وتحول في العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئة لذلك المجتمع. وهذا ما تأكد في ذلك المجتمع إذ أن أعداداً كبيرة منهم غادرت المنطقة جنوباً لمزاولة حياتهم التقليدية. أما الجزء المتبقي ففضل الاستقرار في القرى المجمعة محاولين التمسك عبثاً بأعمال لتمكنهم من شراء أهم مستلزماتهم اليومية وخاصة الذرة، واشتراء الذرة كما يسمونه (كسر العيش)، شيء جديد على تلك المجتمعات وهو يأخذ الجزء الأكبر من ميزانية الأسرة وخاصة تحت الضغوط في تلك الفترة من تصحر وجفاف ونقصان في كميات الحبوب والغلال، فلا غرابة أن بيعت الكثير من الحيوانات المتبقية بأسعار زهيدة وذلك لمقابلة الميزانية المتزايدة في (كسر العيش) وفجأة وجد السكان أن كل ما ينتج من قبل الأسرة يجب أن يؤخذ للسوق لتلبية متطلبات الحياة الجديدة التي تعمد كلياً على المداولات النقدية، ولذا غابت حياة العمومية والتلقائية التي من أهم مظاهرها تبادلات الأخذ والعطاء في مجتمع العشيرة..[68]

[68]() حسب الله عمر حسب الله، قبائل دار محارب والخدمات الاجتماعية لمشروع سكر كنانة، المجلس القومي للبحوث، مركز البحوث الاقتصادي والاجتماعي، الخرطوم، 1985/3/15م، الفصل الأول، ص71.

مشروع سكر كنانة:

النشأة والتأسيس:

تعتبر شركة سكر كنانة الجهة المشرفة على تنفيذ مشروع سكر كنانة، وبناءً على النتائج الإيجابية لدراسة الجدوى أنشئت شركة سكر كنانة في اليوم الحادي عشر من مارس 1975م بموجب قانون الشركات لسنة 1925م ووفقاً لعقد ولوائح التأسيس، وكان الأمل كبيراً على شركة سكر كنانة ليس فقط في تحقيق الاكتفاء من سلعة السكر بل لتحقيق فائض للتصدير لجلب العملات الصعبة. ولتحقيق الاكتفاء الذاتي وقعت اتفاقية بين حكومة السودان وشركة سكر كنانة ببيع 150 ألف طن الأولى لحكومة السودان. هذا يعني الاستعاضة عن الواردات بتوفير 150 ألف طن سنوياً للسوق المحلي. حيث كان السودان يستورد آلاف الأطنان من السكر.

أنشئت شركة سكر كنانة لتحقيق الأهداف الآتية :[69]

1. القيام بعمل المزارعين والمنتجين لقصب السكر، البنجر والمنتجات الأخرى أو المستعملة والتي لها علاقة بإنتاج وتصنيع السكر ومشتقاته والتي تشمل المولاص، البوغاز والأخرى الضرورية لإنتاج الغداءات، المخصبات، البوغاز، حامض الستريك، الصمغ و الغراء.
2. القيام بعمل البايعين، المصدرين، وكلاء البيع، الموزعين المتعاملين والتجار في السكر ومنتجات السكر ومشتقاته.
3. القيام بعملية تصنيع وتكرير قصب السكر وعملية الإنتاج الزراعي ذات الصلة بالموضوع.
4. القيام بكل الأعمال الطارئة والمساعدة لتحقيق أهدافها الأساسية.

[69]() Elthgani Omer Elkarib, Memerandum and Articles of Association of Kenana Sugar Company Limited, March, 1975, Khartoum, p.i.

موقع المشروع وميزاته:

الموقع:

يقع مشروع سكر كنانة بين الجبلين وربك على الضفة الشرقية للنيل الأبيض في الجهة المعاكسة لمدينة كوستي، هذه المنطقة اختيرت لتكون موقعاً للمشروع (الذي عرف فيما بعد بمزرعة سكر كنانة) لعدة محاسن تتمتع بها هذه المنطقة سوف نتطرق إليها فيما بعد؛ إن مزرعة سكر كنانة تقع بين خطي عرض $12-15^{0}$،$15-16^{0}$ وخطي طول $33-43^{0}$. مدينة ربك تبعد 30 كيلومتر شمال غرب موقع كنانة. كوستي أكبر مدن ولاية النيل الأ[بيض تقع على بعد 40 كيلو متر غرب موقع كنانة. يوجد خط سكة حديد يربط كوستي بغرب السودان. كما أن العربات تمر عبر الجسر الكابولي (كبري كوستي القديم) لربط كوستي بغرب السودان. في عام 1925م شيد كبري كوستي القديم الذي يفتح في الوسط لانسياب حركة النقل النهري من وإلى الولايات الجنوبية. في عام 1982م تم إنشاء كبري النيل الأبيض الذي جعل الحركة سهلة وسريعة على جانبي النيل الأبيض بدلاً عن الحركة البطيئة والمملة في الكبرى القديم؛ فمزرعة سكر كنانة تغطي مساحة وقدرها 150 ألف فدان، المستعمل منها في زراعة قصب السكر 80.000 فدان. مزارع قصب السكر تعتبر جزءاً من أراضي وسط السودان المطرية الطينية التي تقع بين النيل الأزرق والنيل الأبيض. على حدود مزرعة سكر كنانة توجد مساحة 1.350 فدان من الأراضي الصخرية كانت مصدراً لمواد التأسيس المتماسك للمصنع وملحقاته. كما ذكرنا سابقاً أن الأرض التي تقع فيها مزرعة سكر كنانة ترجع لبدو وفلاحين دار المحارب، حيث كانوا يستعملون هذه الأرض لعدة قرون كمراعي ومزارع للذرة. أوقفت طريقة إنتاجهم البدائية عندما تحولت المنطقة إلى موقع كنانة.[70]

[70]() Hassballa Omer Haaballa, Kenana Project in the Context of Settlement Scheme in Sudan Economic and Social Research Council, Natinal Council for Research, Khartoum, 1985, pp20-21.

2/ ميزاته:

يتميز موقع مزرعة سكر كنانة بعدة محاسن يمكن ذكرها في الآتي:

أ/ الطقس:

الطقس مداري وسخن جداً في معظم شهور السنة. أن الطقس الشبه جاف مع كفاءة الري يعتبر مناسباً لإنتاج السكر, في هذه المنطقة أن أعلى درجة للحرارة في شهري أبريل ومايو حيث تبلغ 45^0 وأدنى درجة للحرارة في شهري ديسمبر ويناير حيث تبلغ 17^0 سنتقريت. متوسط هطول الأمطار 400 ملم حيث تهطل ا لأمطار بين شهري يونيو وسبتمبر. يكون هطول الأمطار في أقصى حدوده بين شهري يوليو وأغسطس. يوجد تبخر عالي خلال السنة. متوسط ساعات ضوء الشمس عالية جداً حيث يبلغ 9.4 ساعة في اليوم وهذا مهم جداً لنمو قصب السكر.

ب/ النيل الأبيض(مصدر المياه):

بحيرة فكتوريا هي منبع نيل فكتوريا الذي ينحدر خلال بحيرة كوجا إلى بحيرة البرت. عند دخول السودان في منطقة نملي يسمى بحر الجبل ويدخل المستنقعات الموسمية(منطقة السدود). يقدر الفاقد من تدفق المياه 50–70%. بواسطة التبخر في هذه المنطقة في طريقه شمالاً يلتقي ببحر الغزال غرب ملكال. يلتقي أيضاً بنهر السوباط الذي ينبع من أثيوبيا. نهر السوباط يعتبر من أهم الروافد من حيث تدفق المياه للنيل(نصف إجمالي تدفق المياه للنيل الأبيض) في منطقة التقاء النهرين غرب ملكال إلى الخرطوم يسمى النيل الأبيض عند التقاء النيل الأزرق بالأبيض(المقرن) يسمى نهر النيل الذي يتجه شمالاً عبر الصحراء إلى مصر.

أعلى تدفق مياه للنيل الأبيض يحدث في شهر نوفمبر حيث يبلغ في المتوسط 1176م في الثانية وأدنى تدفق يحدث في شهر أبريل بمتوسط 515م^3 في الثانية.

توفر المياه في النيل الأبيض على مدار العام إلى تغذية شبكة مياه ري مزرعة سكر كنانة.

ج/ التربة:

تعرف تربة مزرعة سكر كنانة الخصبة بمونتموريلونايت(بنية ذات نسبة عالية من الطمي) يأتي الطمي من المرتفعات الأثيوبية عن طريق النيل الأزرق والذي يترسب مكوناً أراضي وسط السودان الطينية التي تضم منطقة الجزيرة. غرب المزرعة توجد التربة الطينية السوداء وهي مالحة وغلويه وغير صالحة للزراعة المطرية والمروية عكس التربة البنية الطينية التي تصلح للنوعين من الزراعة، التربة التي يرسبها النيل الأبيض تمتد من الشرق إلى الغرب على بعد 20 كيلو متر من شاطئ النيل الأبيض.

التربة الطينية المتشققة المائلة للون البني تسهل دخول مياه الأمطار والري. هذه التربة عندما تمتص كمية كبيرة من المياه تتقفل الشقوق مما يعني عدم وجود مشاكل في التصريف.

د/ النقل:

مزرعة ومصنع سكر كنانة يقعان على بعد 30 كيلو متر من ربك، حيث توجد محطة سكة حديد تربط المنطقة بالخرطوم وبورتسودان عبر كسلا. ربك أيضاً مربوطة بالشبكة القومية للطرق البرية التي تربط المنطقة بالخرطوم وبورتسودان. في الآونة الأخيرة تم مد خط السكة حديد مسافة 330 كيلو متر لربط كنانة بالخرطوم ومناطق السودان الأخرى وبورتسودان. تم مد طريق خرساني من لموقع (المزرعة والمصنع) إلى ربك ليخدم نفس الغرض(ربط المنطقة بمحافظات السودان المختلفة). بعد إكمال كبري النيل الأبيض أصبحت الحركة سهلة حيث تم ربط كوستي وربك وايضاً غرب السودان. بالإضافة إلى الطرق البرية والسكك الحديدية هناك نقل نهري يعمل من الخرطوم إلى كوستي إلى جوبا. يعتبر موقع سكر كنانة جيد حيث تتوفر إمكانية النقل والمواصلات.

هـ/ الطاقة:

تحتاج كنانة إلى الطاقة والكهرباء لأهداف عدة، حيث تحتاج إلى طاقة لضخ المياه وإنارة المدينة الجديدة، يعتبر خط طاقة سنار كوستي ملائماً لإمداد كنانة بالطاقة.

و/ مواد البناء:

أن عمليات البناء أو التشييد تحتاج إلى كميات كبيرة من الإسمنت، مصنع اسمنت ربك لعب دوراً كبيراً في إمداد كنانة بالإسمنت. كما أن مطقة كنانة غنية بالحصى والرمل وجبال الجرانيت التي يحتاج إليها في عملية البناء.[71]

وصف المشروع:

يتكون المشروع من العناصر الأساسية الآتية:

1/ مزارع قصب السكر:

يشتمل المشروع على مزرعة كبيرة لإنتاج قصب السكر بمساحة تقدر بحوالي 81 فدان يتم حصاد 74 ألف فدان منها سنوياً ، بينما تستخدم المساحة المتبقية لتوفير الشتول اللازمة للإحلال. وتقدر الإنتاجية للفدان بحوالي 50 طناً سنوياً يتم الري بواسطة أربعة محطات تضخ المياه من النيل الأبيض من قناة رئيسية بمعدل 42م^3/ثانية. يبلغ طول القناة الرئيسية 29كم. وتتفرع منها شبكة للري بالراحة[72]. طولها 270 كم وشبكة للصرف (البزل) محاذية للمزارع. بجانب مكائن ومعدات للزراعة والحصاد وحفر الترع والقنوات وشبكة للطرق الداخلية بطول 1717كم.

---

[71]()Hassballa Omer Haaballa, Kenana Project in the Context of Settlement Scheme in Sudan Economic and Social Research Council, Natinal Council for Research, Khartoum, 1985, pp 20-21.، ص ص 23-25.

[72]() الري بالإنسياب الطبيعي.

طريقة الري المتبعة في مشروع سكر كنانة تعرف بالتسريب الطويل (Long Farrow Irrigation) حيث يتراوح طول السرابة ما بين 1500 إلى 2000متر. هذه الطريقة أت إلى انخفاض العمالة وسهولة عمل الآلية.

2/ مصانع السكر:

تتكون من مصنعين متكاملين للسكر طاقة كل منهما 850طن من قصب السكر يومياً. وذلك لإعطاء ما لا يقل عن 850طن من السكر الأبيض يومياً أي ما يعادل 330ألف طناً سنوياً على اعتبار العمل فترة 210 يوماً في السنة. وتشمل المصانع محطة لتوليد الكهرباء والبخار بطاقة 40م[73]. ويتم تشغيلها بحرق مخلفات قصب السكر (البقاس) كما تحتوي على ورش لإصلاح الماكينات وصيانة المصانع والمعدات والآلات الزراعية.

3/ البنية الأساسية:

أهم مكونات البنية ا لأساسية ما يلي:

1. طريق بطول 27 كم يربط مدينة ربك بالمشروع (انظر خريطة منطقة المشروع).
2. مطار ترابي بطول 1500متر.
3. شبكة السكك الحديدية بطول 30كم تربط مصانع السكر بمحطة السكك الحديدية في ربك.
4. محطة لمعالجة المياه الصالحة للشرب بسعة 4500م^3/اليوم.
5. مخازن للوقود بسعة 550م.^{3}
6. مدينة سكنية للإداريين والفنيين والعمال تحوي 50 مسكناً بأربعة غرف نوم و 77 مسكناً بثلاثة غرف نوم و 1230 مسكناً دائماً مختلفاً وتسعة قرى رئيسية وثمانين قرية فرعية تحوي 1056 مسكناً و 4400 كوخاً وثلاثية عمارات لسكن العزابة.
7. كافة الخدمات للمدن والقرى بما في ذلك المدارس ومرافق الخدمات الصحية والمياه والأسواق.

[73]()م.و = ميجاواط.

تمويل المشروع :

لقد تم تمويل المشروع من رأس المال المكتتب (حقوق المساهمين) من الدول والهيئات التي تشارك في ملكية شركة سكر كنانة. بلغت جملة رأس المال المكتتب المشار إليه في (3-2-6) 560.545.000 ج (فقط خمسمائة وستون مليون وخمسمائة خمسة وأربعون ألف جنيه لا غير). تم تمويل المشروع أيضاً بواسطة القروض التي تم الحصول عليها من الصندوق الكويتي، الصندوق السعودي، شركة الإمارات الخارجية الكويتية، بنك الخرطوم ومؤسسات عالمية أخرى. استفادة المشروع أيضاً من مصادر التمويل الأخرى في شكل تسهيلات ائتمانية من اليابان وفرنسا، حيث قامت كلتا الدولتين بتصنيع أجزاء من مصانع السكر. وفي ما يلي تفاصيل بعض القروض التي تم الحصول عليها:

1/ قرض الصندوق الكويتي:

مقدار هذا القرض 6.000.000 دينار (فقط ستة مليون دينار، حوالي 21 مليون دولار) لتغطية تمويل 70% من تكلفة تركيب المصانع. وقد تم سحبه بالكامل خلال عام 1979م.

كانت شروط سداد القرض كالآتي:

أ/ فترة ال قر ض: 20 عاماً.

ب/ فترة الإمهال[74]: 4 سنوات ضمن فترة السداد ومعفية من دفع الفوائد.

ج/ الفائدة السنوية : (0/04) أربعة في المائة.

د/ أسلوب السداد: 32 قسطاً نصف سنوي أستحق أولها في 1983/4/15م والقسط الأخير في 1998/10/15م تم السداد بأقساط متساوية من أصل القرض.

[74]() المقصود بفترة الإمهال فترة السماح.

2/ قر ض بنك الخرطوم:

مقدار هذا القرض 3.000.000 (فقط ثلاثة مليون جنيه سوداني) لتغطية جزء من تكاليف العملة المحلية وتم سحبه بالكامل عام 1978م.

كانت شروط سداد هذا القرض كالآتي:

1. فترة القرض: 12 عاماً.
2. فترة السماح: عامين (تدخل ضمن فترة السماح وتدفع خلالها الفائدة فقط).
3. الفائدة السنوية: 0/06 (ستة في المائة).
4. أسلوب السداد: 10 أقساط سنوية استحق أولها في 1980/7/10 تم السداد بأقساط متساوية من خدمة الدين (أصل القرض + الفائدة).

أما فيما يختص برأس المال المكتتب والبالغ قدره 560.545.000(فقط خمسمائة وستون مليون وخمسمائة خمسة وأربعون ألف جنيه لا غير) فيمكن ذكر تفاصيله حسب نسب الأسهم المشارع إليها في الصفة المقابلة كما يلي:

1. حكومة السودان	197.143.676.5
2. حكومة الكويت	170.966.225
3. الحكومة السعودية	61.211.514
4. الشركة العربية للاستثمار	39.013.932
5. مؤسسة التنمية السودانية	31.726.847
6. الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراع	31.166.302
7. البنوك التجارية السودانية	24.944.252.5
8. جهات أخرى	4.372.250
الجملة	560.545.000

المصدر: شركة سكر كنانة – الخرطوم

رأس مال المشروع:

بلغت جملة رأس المال المصدق 590.000.000 (فقط خمسمائة وتسعون مليون جنيه سوداني لا غير)، المدفوع منه (المكتتب) 560.545.000ج (فقط خمسمائة وستون مليون وخمسمائة خمسة وأربعون ألف جنيه سوداني).

أما ما يختص برأس مال المساهمين فقد تم تعديل هـ يكل ملكية الشركة عدة مرات، حتى استقرت في منتصف الثمانينات على النحو التالي :[75]

الجهة	نسبة الأسهم
حكومة السودان	35.17%
حكومة الكويت (الهيئة العامة للاستثمار)	30.50%
الحكومة السعودية)	10.92%
الشركة العربية للاستثمار	6.96%
مؤسسة التنمية السودانية	5.66%
الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي	5.56%
البنوك التجارية السودانية	4.45%
جهات أخرى.	0.78%
المجموع	100%

المصدر: شركة سكر كنانة

الجهات الأخرى المذكورة أعلاه والتي بلغت نسبة أسهمها 0.78% تشمل الآتي:

[75]() شركة سكر كنانة، التقرير السنوي لعام 1985م، الخرطوم.

شركة لونرو المحدودة	0.46 / 00
شركة نيشوايو اي	0.16/00
شركة الخليج لمصائد الأسماك	0.16 / 00
الجملة	0.78/00

المصدر: شركة سكر كنانة

جدول (3) المساهمين في رأس مال مشروع سكر كنانة ونسبة أسهمهم

المساهمين	اسهم عادية	اسهم ممتازة	إجمال الأسهم%
حكومة جمهورية السودان	25.600	171.516	35.17
هيئة الاستثمار الكويتية	14.720	156.218	30.50
حكومة المملكة العربية السعودية	14.500	46.735	10.92
مؤسسة التنمية السودانية	6.400	25.326	5.66
الشركة العربية للاستثمار	1.880	28.133	6.96
الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي	-	31.190	5.56
مجموعة البنوك التجارية السودانية	-	24.952	4.45
شركة لونرو المحدودة	2.575	-	0.46
شركة نيشوايواي	900	-	0.16
شركة الخليج للأسماك	900	-	0.16
مجموع الأسهم	76.475	484.070	100

المصدر: شركة سكر كنانة.

منتجات سكر كنانة:

ينتج مصنع سكر كنانة عدة منتجات يمكن توضيحها على النحو التالي:

1. سكر القصب الأخضر جوال زنة 50ك.
2. عسل القصب الأخضر حاوية زنة 25ك.
3. سكر القصب الفضي جوال زنة 50ك.
4. سكر القصب الفضي عبوة صغيرة 2ك.
5. عسل القصب الفضي علبة زنة 1ك.
6. مولاص مستخرج من سكر كنانة(برميل سعة200لتر).
7. مولاص مستخرج من السكر غير معبأ.
8. علف حيواني جاف مضغوط قطعة 12.5ك بآلة 450ك .

أن سكر كنانة يعتبر من أجود أنواع السكر المنتج في السودان عند مقارنته للمواصفات العالمية. حيث يعتبر مصنع سكر كنانة هو المصنع الوحيد الذي يساهم في تصدير سلعة السكر.

بعض محددات تنفيذ وتشغيل مشروع سكر كنانة:[76]

جابه المشروع بعض المحددات والمشكلات التي كثيراً ما تواجه مشروعات التنمية الكبيرة في الدول النامية، ومن أهم هذه المحددات ما يلي:

1. تم إعداد دراسة الجدوى التفصيلية للمشروع عام 1973م ، بينما بدأ تنفيذ المشروع في عام 1976م واكتمل في عام 1980م ولقد أدى تأخير تنفيذ المشروع و طول فترة التنفيذ بجانب تصاعد معدلات التضخم العالمية في منتصف السبعينات إلى ارتفاع تكاليف المشروع الاستثمارية بنسبة أربعة أضعاف مقارنة مع أسعار 1973م.
2. وأجه السودان منذ بداية الثمانينات مناخاً اقتصادياً صعباً تمثل في نقص العملات الأجنبية والانخفاض المستمر للعملة السودانية مما دفع بالحكومة السودانية إلى شراء

()[76]عبد الحليم، مشروع سكر كنانة، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 1983م، ص32.

كل إنتاج كنانة بما في ذلك الحصة المعدة للتصدير دون أن تتمكن الحكومة بالإيفاء بالتزاماتها لشركة سكر كنانة في التواريخ المحددة للتسديد، ولقد أدى ذلك إلى ارتفاع مديونية الشركة لدى حكومة السودان مما أفقد الإدارة للمرونة الكافية لتسديد التزاماتها الخارجية.

3. استوعب المشروع عدداً من الخبراء الأجانب[77]. الذين يتسلمون رواتبهم بالعملات الحرة مما مثل عبئاً مالياً إضافياً على موارد كنانة والسودان من العملات الحرة.

[77]() هؤلاء الخبراء الأجانب لا وجود لهم للآن حيث سودنت وظائفهم بعناصر من الخبرات المحلية.

المبحث الثاني

أهداف وأغراض مشروع سكر كنانة

تم تأسيس شركة سكر كنانة المحدودة في عام 1975 وفق قانون الشركات الخاصة لعام 1925م.

تضم مساهمين من دول عربية وبيوت استثمارية ممثلين في حكومة السودان وحكومة الكويت وحكومة المملكة العربية السعودية، إضافة إلى بعض المؤسسات وبيوت التمويل مثل الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي والشركة العربية للاستثمار السعودية ومجموعة من البنوك التجارية السودانية علاوة على شركة سوجيتس وشركة الخليج لصيد الأسماك ويعتبر هذا العمل نموذجاً للتعاون العربي المشترك الناجح.

بدأ الإنتاج التجاري في فبراير 1981م بطاقة طحن تصميمية قدرها 17 ألف طن من القصب في اليوم وارتفعت لاحقاً إلى 26 ألف طن في اليوم بإنتاج سنوي في حده الأقصى 450ألف طن من مساحة للقصب حيث تبلغ 85 ألف فدان.[78]

أهداف الشركة:

1. تحقيق الأمن الغذائي العربي بحيث يتم الاكتفاء الذاتي من احتياجات السكر في السودان ويصدر الفائض للوطن العربي.
2. توفير فرص عمل لأكثر من 15.000 عامل بالمؤسسة وإنشاء مجتمع مستقر ومتطور بالانتقال من حياة البداوة إلى حياة تتوفر فيها الخدمات الاجتماعية الحديثة.
3. المساهمة في الاقتصاد القومي وذلك عبر حلقة إمداد مترابطة مع قطاعات أخرى مثل قطاع النقل، إحلال الواردات، إدارة فاعلة لتحصيل الإيرادات القومية.
4. استقرار في عرض السلعة و نمو في الصناعات الغذائية.
5. المساهمة في تنمية المنطقة المشروع والمناطق المجاورة.

---

[78]() صالح أحمد الزبير، استراتيجية صناعة السكر، أكاديمية السودان للعلوم الإدارية، فبراير2002م، ص12.

الرؤية:

اعتبار الشركة بمصدر أخضر متجدد للغذاء والطاقة وبناءً على ذلك ركزت الشركة كل استراتيجيتها في التوسع الرأسي والأفقي منطلقة من منظومة الاستفادة من نموذج القصب (Cane Model)

بتعدد منتجاتها والتي تتواءم مع المحافظة على البيئة والتنمية المستدامة استنادا على مبدأ المسئولية الاجتماعية للشركة وزيادة فرص العمل والموارد التي تدعم مبدأ تحقيق تكنولوجيا العدالة الاجتماعية . Technology Justice

كما تلتزم شركة سكر كنانة بكل معايير الجودة والمواصفات الخاصة بمنظومة الشركة المتكاملة للمنتجات الزراعية والخدمات الاجتماعية وقد حازت الشركة في وقت سابق على شهادة ممارسات طرق التنمية المستدامة في ظل شهادة المسئولية الاجتماعية (GMP) كما بدأت في إجراءات الحصول على شهادة التنمية المستدامة وقطعت شروطاً كبيراً في الإجراءات للحصول على هذه الشهادة.[79]

الرسالة:

منظومة متكاملة من المنتجات الغذائية وإنتاج الطاقة تقوم على النشاط الرئيسي وهو إنتاج السكر.

1. تقديم الخبرة المعرفية والحلول الفنية والهندسية وإدارة وتسليم المشاريع.
2. تصنيع الآليات والمعدات الزراعية والصناعية.
3. تقديم حلول متكاملة مستدامة للزراعة خاصة المشاريع الزراعية ذات الحم الكبير.
4. تطوير المشاريع الزراعية في السودان .

[79]() استراتيجية صناعة السكر، أكاديمية السودان للعلوم الإدارية، فبراير2002م، ص 13.

التزامات الشركة وفق الاشتراطات الدولية والمحلية:

1/ في مجال المنتجات:

تحذو الشركة نظام جودة المنتجات العالمية حسب النظام الأوربي Eu Standard مع الالتزام التام بقوانين الهيئة السودانية للمواصفات و المقاييس.

2/ في الزراعة:

نظام الهيدروفلوم لترشيد وتخفيض استهلاك المياه للري بنسبة 33% وزيادة المساحة المزروعة.

3/ في الطاقة:

نظام التوليد الحراري المشترك.

4/ في التكنولوجيا:

اتباع نظام GPS لتتبع العمليات الزراعية بالمشروع.

5/ في إدارة الموارد المالية:

إدخال نظام ERP لربط كل سلسلة العمليات الإنتاجية والتقييم الالكتروني للموارد البشرية.

سياسة المؤسسة تجاه المسئولية الاجتماعية:

أن مجلس إدارة شركة سكر كنانة يعمل من خلال لجان متخصصة فقد انشئت لجنة متخصصة بالمسئولية الاجتماعية لإجازة ا لخطط والبرامج وتوجيه الشركة لتحقيق أهدافها تجاه مسئوليتها الاجتماعية والمسئول عنها إدارة سلسلة الإمدادات والذي ينوب عن العضو المنتدب والذ يدير إدارة سلسلة الإمداد.

أن برامج المسئولية الاجتماعية لشركة سكر كنانة والمشروعات تسير بصورة موازية وفق خطط ومشروعات الشركة الاستراتيجية والاستثمارية والذي يهدف إلى زيادة النمو والتنمية بالبلاد مستندة على نموذج القصب.

أصبحت كنانة مثالاً يحتذي به في صناعة السكر بالأسواق الناشئة وتم التوصية به كنموذج مرجعي في قمة دول المجموعة الكاريبية والباسفيكية لمجموعة السكر بالمحيط الهادي إذ تتوافر فيه كل معايير التنمية المستدامة ولعل تقرير برنامج منظمة الأمم المتحدة للتنمية (UNDP) الصادر في سبتمبر 2013م قد أشار بوضوح إلى نموذج كنانة الناجح في الاستقرار وتقديم خدمات اجتماعية متكاملة ليس للعاملين فحسب بل امتد إلى سكان المنطقة بالمشروع والولايات الأخرى وقد تقدمت كنانة في مؤشراتها على كل المعايير العالمية في هذا المجال ومؤشرات وأهداف التنمية للألفية الثانية.

الأثر البيئي لمشروع سكر كنانة:.[80]

- ساهم المشروع في المحافظة على البيئة متمثلة في محاربة التصحر وذلك بإعادة الغطاء النباتي عبر حقول قصب السكر دائمة الخضرة حيث أنه محصول مداري معمر والغابات التجارية المصاحبة (5% من مساحة كل مشروع).
- خلق علاقة مباشرة بين إعادة الغطاء النباتي واستعادة النظم البيئية المطيرة في المناطقة المتاخمة للصحراء.
- إيقاف الزحف الصحراوي باستدامة الغطاء النباتي الأخضر.
- مزارع القصب تعمل كرئة ضخمة تمتص ثاني أكسيد الكربون في الجو وتنفث الأوكسجين مما يجعل البيئة في منطقة المشروع صحية ومثالية.
- انخفاض درجات الحرارة بمتوسط درجتين مئوية في مواقع المصانع مما انعكس ذلك إيجابياً في الحد من التلوث.
- استخدم مخلفات الإنتاج من مولاص لإنتاج الإيثانول الوقود الحيوي والذي يعتبر توجه عالمي نحو تقليل الاعتماد على الوقود الاحفوري والمحافظة على طبقة الأوزون واستدامة الموارد للأجيال بالمستقبل.

[80]() التقرير السنوي لمشروع سكر كنانة 2015، ص ص 7-10.

- استخدام البقاس في توليد الكهرباء وإنتاج الأعلاف وهذا يعني إدخال الحيوان في الدورة الزراعية وهذا هدف كبير ذو أثر اقتصادي مميز.

الأثر المجتمعي لمشروع سكر كنانة:

- قبل قيام مشروع سكر كنانة كانت تلك المنطقة أرضاً ذات أشجار خفيفة ترويها الأمطار ولا تكاد تكفي حاجات مجموعات صغيرة من السكان الذين تغلب عليهم حياة البداوة ويعيشون في تلك المنطقة معتمدين على الرعي فقط دون وجود أبسط مقومات حياة الإنسان.
- تكون مجتمع في منطقة تبعد 360 كيلومتر من الخرطوم و 1200 كيلومتر عن أقرب ميناء بحري ورغماً عن بعد هذه المنطقة إلا أن المشروع استطاع ان يتحدى كل الصعوبات التي واجهته واستطاع أن يخلق مجتمع زراعي صناعي آخذ بكل أسباب التطور والرقي من تعليم وصحة وحياة حضرية تعتبر نموذجاً فريداً.
- قامت مدينة سكنية متكاملة بمواصفات وتحيط بها تسعة قرى زراعية بكل منها محطة تنقية مياه ومسجد وروضة ومدرسة ومركز صحي.
- قام المشروع كأكبر مجمع متكامل لإنتاج السكر في العالم وامتاز بشهرة كبيرة على نطاق دولي.
- وفر المشروع فرص عمل مباشرة(مهندسين، زراعيين، محاسبين، عمال مهرة، زراع وغيرهم) وغير مباشرة بالخدمات التي تقام حول المشروع ، الأسواق ، النقل والترحيل وغيرها من خدمات.
- مشروع سكر كنانة كون نسيج اجتماعي متفرد أصبح محور اهتمام العالم ونقطة التقاء لكافة القبائل السودانية ذات الإرث الثقافي والمجتمعي المختلف الذي انصهر ليكون نسيج كنانة الاجتماعي المتميز في مدينة متكاملة.

- هذا النسيج الاجتماعي عمل على حل كثير من النزاعات القبلية في المناطق ذات التناحر القبلي عبر مجلسها الذي كون من مجتمعها "مجلس العشرة".
- انصهار القبائل و التزاوج استطاع أن يكون نقطة التقاء مرة أخرى لهذه القبائل التي كانت بينها خلافات عبر السنين فقد اصبحوا يعيشون في منطقة واحدة وتزاوجوا وكونوا أجيال ممتدة.
- ساهم في استقرار أبناء منطقة النيل الأبيض بمناطقهم بدلاً عن النزوح لولايات أخرى بحثاً عن فرص عمل.
- قامت مجمعات سكنية بالقرب من المشروع كمدينة الهجرة وأبو تقابة وتعتمد هذه على الكتلة النقدية من أجور ومرتبات تفوق الـ5 مليون شهرياً.[81]

دعم البنى التحتية:

أولاً: الصحة

من المقومات الأساسية لاستقرار أي مجتمع توفير العناية الطبية لذا حرصت كنانة على إنشاء مستشفى تكامل بمنطقة المشروع وثلاث عشرة مركز صحي وسبعة صيدليات وجاري العمل في توسعة وتأهيل مستشفى ربك بدعم من كنانة الشكل أدناه يوضح متوسط القدرة الاستيعابية ربع ا لسنوية لمستشفى كنانة.

ثانياً: التعليم

يمثل التعليم أحد أركان مثلث التنمية (التعيم، الصحة، الاقتصاد)، ويعرف بأنه العملية التي يتم من خلالها بناء الفرد، ومحو الأمية في المجتمع، وهو المحرك الأساسي في تطور الحضارات. وتماشياً مع إيمان الشركة الراسخ بأهمية التعليم قامت بتأسيس العديد من مؤسسات التعليم في مختلف المستويات (قبل المدرسي، الأساس، القانوي، الجامعي، فوق الجامعي) ويمكن توضيح ذلك بصورة أفضل من خلال الجداول التالية:

[81]() مجلس العشرة/ مجلس يتكون من عشرة أعيان وعمداء القبائل التي تقطن كنانة يعمل على حل النزاعات والمشاكل.

المرحلة	عدد المؤسسات التعليمية	عدد الطلاب
التعليم قبل المدرسي	29	1.799
التعليم الأساسي	20	6.892
التعليم الثانوي	5	2.116
الإجمالي	54	10.807

المصدر: شركة سكر كنانة – الخرطوم 2016

عدد العاملين	معمل فني	عدد الطلاب
118	2	2.116

المصدر: شركة سكر كنانة – الخرطوم 2016

تبلغ الميزانية الكلية للتعليم بشركة سكر كنانة عشرين مليون جنيه سوداني سنوياً (20.000.000) يتم دفع مبلغ وقدره (500.000جنيه سوداني) مساهمة من شركة سكر كنانة لإدارة التعليم بولاية النيل الأبيض دعماً سنوياً.

السياسات والحوكمة:

شركة سكر كنانة تسير وفقاً لسياسات الدولة وتلتزم بتطبيق كل منظم الحوكمة و المؤسسية فقد قامت كنانة ومنذ عام 1991/92م بسداد أرباح أسهم لحكومة السودان "وزارة المالية" بجملة 149 مليون دولار وكذلك سداد أرباح أسهم لبقية المساهمين بجملة 255 مليون دولار إضافة لتنازلها عن مبلغ 69 مليون دولار لحكومة السودان مقابل اعتباره سداد مقدم لضريبة أرباح الأعمال وفق اتفاق تجاري.

أيضاً تقوم الشركة بمراجعة حساباتها السنوية ورفع تقاريرها عبر بيوتات خبرة عالمية وفقاً للقوانين المتعامل بها في السودان.

وفيما يختص بالزكاة فالعاملين بكنانة يدفعون زكاتهم وفقاً للقانون، أما قصب السكر معفياً من الزكاة ومن ضريبة الزروع بموجب فتوى صدرت قبل سنوات.[82]

المنظمة العربية للمسئولية الاجتماعية:

منظمة عربية تعمل على خلق مفهوم المسئولية الاجتماعية وتحويلها إلى المستوى الاستراتيجي في عمل الحكومات العربية والمؤسسات الخاصة بالتنسيق مع الجهات المعنية و من ثم تكريم القيادات.

منحت شركة سكر كنانة المحدودة في العام 2014م درع التميز الذهبي من قبل المنظمة العربية للمسئولية الاجتماعية ومركزها في بيروت كأحد الشركات الرائدة في مجال المسئولية الاجتماعية وتقديمها كنموذج مسئول على مستوى الوطن العربي.

[82]() بكري محجوب، مستقبل صناعة السكر في السودان، صحيفة المهندس (الجمعية الهندسية السودانية، العدد27 – ديسمبر 2007م، ص8–9.

المبحث الثالث

دور مشروع سكر كنانة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية

4-1 دور مشروع سكر كنانة في التنمية الاقتصادية

أن لمشروع سكر كنانة دور كبير في ال تنمية الاقتصادية والاجتماعية يمكن حصرها في الآتي:

تحول منطقة المشروع إلى مركز حضري:

كما اسلفنا كانت منطقة المشروع قبل قيامه يقطنها الرعاة والفلاحين حيث كانوا يمارسون الزراعة التقليدية من أجل الاكتفاء الذاتي فقط الذاتي علاوة على مهنة الرعي. إلا أنه وبعد قيام المشروع اصبحت المنطقة منطقة حضرية تتمتع بكل صفات المدن حيث اصبحت الحياة غير متجانسة مع توفر الخدمات الصحية، التعليمية، خدمات المياه والكهرباء، الإسكان وخدمات النقل والاتصالات والخدمات المصرفية. مما يعني أن المشروع أحدث تغيير جذري في نمط ا لحياة السائدة في المنطقة، من نمط حياة اقتصادي تقليدي رعوي يعتمد على اساليب إنتاج تقليدية من أجل الاكتفاء الذاتي إلى نمط حياة اقتصادي حديث، يعتمد على التكنولوجيا الحديثة في أساليب إنتاجه، محدثاً فائض قيمة يمكن الاستفادة منه اقتصادياً. وخير شاهد على ذلك إفادة دكتور ولسون ودوران "في أقل من أربعة سنوات بنى أكبر مشروع عالمي متكامل في صحراء خالية من الطرق، نجاح زراعي مذهل، مجموعة من المزارع المخضرة أحاطت بالصحراء القاحلة الخالية من الحياة، المصنع يشغل حيزاً معيناً ويتراءى إلى الناظر في جنح الليل.[83]

[83]() Randa Farouk, Sudanese Sweet Succesds Story, Sudanow, issue September, Khartoum 2000, P.16.

مساهمة المشروع في توفير فرص عمالة دائمة وموسمية:

الجدول أدناه يوضح العمالة الموسمية والدائمة لمشروع سكر كنانة للفترة من 2000 وحتى 2015م حيث بلغ متوسط العمالة السنوية خلال ستة عشر سنة 16.541 عامل (فقط ستة عشر ألف وخمسمائة واحد وأربعون عاملاً) تفاصيلها كالآتي:

51.39% عمالة موسمية أي ما يعادل 8501 عامل (فقط ثمانية ألف وخمسمائة وواحد عامل موسمي).

48.61% عمالة دائمة أي ما يعادل 8.040 عامل (فقط ثمانية ألف وأربعون عامل).

أن توفير فرص العمالة يؤدي إلى زيادة دخل الفرد مما يكون له مردود إيجابي في تحسن مستوى المعيشة الذي يؤدي إلى تحسن مستوى التعليم والصحة وبالتالي زيادة إنتاجية الفرد وزيادة متوسط معدل الحياة.

العمالة الموسمية والدائمة لمشروع سكر كنانة للفترة 2002-2015

السنة	العمالة	دائمين	موسمين	الجملة الكلية
2002-2003	موظفين	2.642	8.931	15.912
	عمال	4.339		
2003-2004	موظفين	2.41	9.095	15.929
	عمال	4.423		
2004-2005	موظفين	2.745	8.296	15.659
	عمال	4.618		
2005-2006	موظفين	2.601	8.685	16.894
	عمال	5.608		

2006-2007	موظفين	2.562	7.707	17.012
	عمال	6.743		
2007-2008	موظفين	2.630	8.495	17.409
	عمال	6.274		
2008-2009	موظفين	2.614	4.454	13.426
	عمال	6.358		
2009-2010	موظفين	2.554	8.690	16.833
	عمال	5.589		
2010-2011	موظفين	2.398	8.122	15.967
	عمال	5.447		
2011-2012	موظفين	2.297	9.227	16.692
	عمال	5.168		
2012-2013	موظفين	2.190	9.731	18.127
	عمال	6.206		
2013-2014	موظفين	2.244	9.479	17.410
	عمال	5.687		
2014-2015	موظفين	2.217	9.605	17.769
	عمال	5.947		
الجملة		104.522	110.517	215.039

المصدر: التقرير السنوي لمشروع شركة كنانة، 2016

مساهمة المشروع في تحقيق الاكتفاء الذاتي من سلعة السكر:

ساهم مشروع كنانة خلال الفترة المذكورة أعلاه بعدد 2.519.903 طن متري من سلعة السكر بأنواعه المختلفة(ف قط اثنان مليون وخمسمائة وتسعة عشر ألف وتسعمائة وثلاثة طن متري).

هذه المساهمة أدت إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي في السودان من سلعة السكر مع وجود فائض لتصدير.

- هذه المساهمة أدت إلى إحلال الواردات من سلعة السكر بما يعادل قيمتها بالدولار.
- هذه المساهمة أدت إلى توفير العملات الصعبة التي كانت توجه لاستيراد سلعة السكر مما ينعكس إيجابا على ميزان المدفوعات.
- هناك اتفاقية موقعة بين حكومة السودان وشركة سكر كنانة لبيع الـ150.000 طن الأولى من الإنتاج لحكومة السودان بالعملة المحلية.
- نلاحظ أن هناك التزام بالكمية المباعة لحكومة السودان سنوياً في الغالبية العظمى من سنين الإنتاج بالنسبة للسكر العادي.
- هناك إضافات بسيطة للكمية من أنوع السكر الأخرى في بعض السنوات.

مساهمة المشروع في الصادر (السكر والمولاص):

قام المشروع بالمساهمة في صادر السكر بالطن المتري اعتباراً من موسم الإنتاج 81 /1982 حتى موسم الإنتاج الحالي2016 محيث نجد أن هناك مساهمة سنوية من السكر بأنواع المختلفة محققاً بذلك عائداً من مبيعات الصادر بالدولار الأمريكي.

قام المشروع أيضاً بتصدير كميات من المولاص بآلاف الأطنان المترية اعتباراً من 1991/91 وحتى 2016م محققاً عائداً من مبيعات الصادر بالآلاف الدولارات الأمريكية.[84]

إمكانية مساهمة المشروع في التضامن والتكامل العربي الاقتصادي:

- أن معظم الدول العربية لا توجد فيها صناعة السكر حيث لم تتجاوزن نسبة الاكتفاء الذاتي.
- أن الأقطار العربية المنتجة للمحاصيل السكرية والتي قطعت شوطاً مقدراً في تحقيق الاكتفاء الذاتي هي مصر، المغرب والصومال حيث قدرت الاكتفاء الذاتي على التوالي 65.3%، 48.4%، 46.6%.
- ارتفعت نسبة الاكتفاء الذاتي في مصر من 53.7% إلى 65.3% وانخفضت النسبة في المغرب من نحو م80.7% إلى 46.6% بسبب الحروب الأهلية (الصحراء الغربية).

كما أشرنا سابقاً حيث اصبح السودان مصدراً للسكر ويعتبر الدولة الوحيدة من جملة الدول العربية التي تجاوزت مرحلة الاكتفاء الذاتي.

وينفرد السودان من بين الدول بالإمكانيات الواسعة في الإنتاج للتصدير. وفي واقع الأمر تستهدف الخطة الربع قرنية التي يجري تنفيذها لتوسع الإنتاج لنحو 2.5مليون طن بحلول عام 2025 مما يوفر نحو 1.8 مليون طن للصادر

بما أن مشروع سكر كنانة يمتاز بجودة إنتاجه من السكر فسوف يلعب دوراً كبيراً في تحقيق التضامن والتكامل العربي الاقتصادي في مجال الأمن الغذائي العربي من سلعة السكر عن طريق التصدير كما هو مستهدف في الاستراتيجية القومية الشاملة. أن قرب السودان من الدول العربية سوف يسهل مسألة التصدير.

[84]() الإنجاز والإعجاز، شركة سكر كنانة، الخرطوم، 2016، ص8.

المساهمات المباشرة والغير مباشرة للمشروع في الاقتصاد السوداني:

هذه المساهمات يمكن توضيحها على النحو التالي:

1. زيادة القيمة المضافة المتحققة للاقتصاد القومي نتيجة لأعمال المقاولات المحلية والإنفاق المحلي للشركة ويشمل ذلك هامش الربح والضرائب والرسوم التي تستوفيها الحكومة.
2. إنعاش منطقة كنانة والمدن المحيطة بها اقتصادياً حيث أن هذه المنطقة قبل المشروع كانت تعتمد على الزراعة البدائية المحدودة والرعي ولا يتوفر فيها من المنشآت الصناعية سوى مصنع اسمنت ربك .
3. مساهمة المشروع في نقل التكنولوجيا الحديثة في صناعة السكر بمعاونة بعض الشركات الأجنبية. حيث سابقاً تم تكليف شركة لورنو بمعاونة شركة هنتك الإنجليزية بإعداد دراسة الجدوى التفصيلية للمشروع عام 1972م وقامت شركة هاورد همفريز الإنجليزية الاستشارية بتصميم شبكات الري والطرق والسكة حديد والإشراف على تنفيذها. وقامت شركة أركيل الأمريكية بوضع المواصفات العامة للمصانع والإشراف على التنفيذ الذي تم بواسطة شركات فرنسية ويابانية متخصصة.

ساهم المشروع أيضاً في تدريب القوة العاملة لتشمل كل المجالات الفنية والتكنلوجية والمعملية والحقلية. تم استجلاب عمالة فنية وخبراء أجانب لإدارة عمل المصنع والأعمال المالية حيث تم وضع مخصصات مالية مجزية للعالمية بهدف جذب الكفاءة الجيدة. أدى هذا إلى اكتساب الخبرة الكافية للعمالة السودانية من الخبراء والفنيين الأجانب في مجال تكنولوجيا صناعة السكر والأعمال المالية

المبحث الرابع

شركة سكر كنانة و تأثيرها على الاقتصاد القومي

أن إمكانيات صناعة السكر في السودان واعدة حيث تتوفر مقوماتها من الموارد الطبيعية والكادر البشري المؤهل بما يضمن تحقيق إنتاجية عالية وبأقل التكاليف، وتأتي تكلفة إنتاج طن السكر في الموقع الثامن عشر من سلم أقل تكلفة إنتاج في العالم.

ويتكامل مع هذه الميزات الموقع المميز للسودان وسط سوق رائجة لتجارة السكر، حيث يمثل السودان الدولة الوحيدة في المنطقة التي تنتج وتصدر السكر مع كينيا.[85]

الوضع الحالي لصناعة السكر بالسودان:[86]

بدأت صناعة السكر في السودان عام 1962م بإنشاء أول مصنع بالبلاد وهو مصنع الجنيد بولاية الجزيرة.

توجد بالبلاد حالياً خمسة مصانع عاملة لإنتاج السكر يمتلك القطاع العام أربعة منها وهي مصانع الجنيد وسنار وحلفا الجديدة وعسلاية، أما المصنع الخامس فهو مصنع سكر كنانة وهو قطاع مشترك برأس مال سوداني وعربي وأجنبي وقد أنشئ عام 1975م.

المقومات العوامل التي شجعت على زراعة قصب السكر في السودان

أن لزراعة قصب السكر في السودان مقومات لابد من توفرها في أي قطر يريد أن يلج مجال صناعة السكر، وتشمل الآتي:[87]

---

[85]() سليمان سيد أحمد السيد، سبيل السودان نحو النهضة الزراعية، شركة مطابع السودان للعملة، ط2، الخرطوم، 2008م، ص2.

[86]() استراتيجية صناعة السكر، أكاديمية السودان للعلوم الإدارية، مرجع سبق ذكره، ص48.

[87]() شركة السكر السودانية، تقرير لجنة توثيق تاريخ صناعة السكر، الخرطوم، 2000م، ص47-48.

الأراضي الزراعية:

أن هناك مساحات كبيرة تناسب زرعة قصب السكر وعليه يمكن استغلالها بسهولة قيام مزارع القصب وهذه الأراضي والتي تقدر بحوالي 400 ألف هكتار تقع بالقرب من مصادر المياه وهي أراضي صالحة للزراعة وذات تكوين متجانس وتعرف التربة بأنا تربة طينية سوداء تتشقق عند الجفاف.

توفر المياه:

أن محصول قصب السكر من المحاصيل التي تحتاج إلى كمية كبيرة من المياه وتمتد طوال العام، وعليه فإن توفر المياه يعتبر عامل أساسي لقيام مزارع القصب. لقد منَّ الله على السودان بالنيل الأزرق الذي ينبع من هضبة إثيوبيا والنيل الأبيض الذي ينبع من بحيرات وسط أفريقيا وهذه الأنهار تمر عبر البلاد من الجنوب إلى الشمال بجانب أنهار أخرى في جنوب السودان كبحر الجبل وبحر العرب وفي شرق السودان نهر عطبرة.

أن المناطق التي يزرع بها محصول قصب السكر تمتاز بأنها تقع في منطقة أمطار ذات مستوى فوق الوسط إلى كثيفة مما يساعد في عملية الري وينخفض استهلاك المياه أثناء فترة الخريف لهطول الأمطار.

المناخ:

أن المناخ هنا مناخ حار جاف يناسب زراعة القصب حيث يمتد الفصل الجاف من أكتوبر إلى منتصف يونيو ويمتد الفصل الممطر من يونيو إلى اول اكتوبر.

يمتاز المناخ بالشمس المشرقة لفترات طويلة خلال السنة مع الارتفاع في درجات الحرارة حيث تصل درجة الحرارة إلى 40 درجة مئوية في الصيف مما يساعد على نمو ال قصب بينما تتدنى درجة الحرارة شتاءً إلى 20 درجة مئوية مما يساعد على تخزين السكر في ال قصب. متوسط الأمطار ما بين 400–600ملمتر في العام وتهطل أمطار في فترة الصيف.

قلة الأمراض والآفات الزراعية:

يمتاز السودان بخلو الحقول من الأمراض والآفات الزراعية التي تصيب محصول القصب وتسبب فيه تلفاً كبيراً وأن الأمراض الموجودة تجري مكافحتها بكل الوسائل العلمية المعروفة مما أدى إلى انحسارها وتقلص الإصابة بالحقول.

الأبحاث الزراعية:

توجد حالياً في السودان وحدتان لبحوث قصب السكر وهما محطة أبحاث الجنيد التابعة للمجلس القومي للبحوث التابع لوزارة الزراعة سابقاً وفي عام 1996م آلت إدارتها إلى شركة السكر السودانية والأخرى محطة أبحاث كنانة التي تتبع لشركة سكر كنانة وهناك تعاون وثيق ب ينهما لاستنباط عينات جديدة من ال قصب ووضع توصيات خاصة بتحسين المعاملات الزراعية للمحصول مما يؤمن مستقبل عمل البحوث والمعاملات الزراعية في حقول قصب السكر.

الطرق المعبدة:

تمتد الطرق المعبدة من ميناء التصدير إلى معظم أنحاء السودان خاصة إلى وسط السودان حيث تقع المصانع التي تعمل حالياً ويمر أيضاً عبر المناطق المقترح إنشاؤها كمصانع جديدة وعليه فإن وصول الطرق المعبدة لكل المصانع له أهمية كبرى في النقل والترحيل في مراحل الإنشاء ولترحيل الإنتاج من وإلى الموقع المعني.

الاتصالات:[88]

أن شبكة الاتصالات حالياً والمتوقع تحديثها تغطي كل المناطق التي فيها استثمار في صناعة السكر بحيث تؤمن الاتصال مع رئاسة الشركات وميناء التصدير الاتصالات العالمية عند الضرورة مما يمكن من انسياب المعلومات و البيانات والطلبات الخاصة بالعمل و مواد الغيار العاجلة والمواد المستهلكة وأي خدمات فنية أو استشارية تحتاج لها المصانع.

[88]() تقرير لجنة توثيق تاريخ صناعة السكر، الخرطوم، 2000م، ص60-62.

الطاقة الكهربائية:

تحتاج صناعة السكر إلى توفر الطاقة الكهربائية لمرحلة الإنشاء ومعدات الري (الطلمبات) وتمتد الشبكة القومية للكهرباء في وسط السودان وفي كل أنحاء المناطق التي بها صناعة السكر حيث تتوفر الطاقة الكهربائية اللازمة لتشغيل طلمبات الري مع العلم أن خطوط محطة التوليد الرئيسية من خزان الروصيرص تمر عبر أواسط السوان حيث تقع مصانع السكر وحيث يتوقع أن تقوم المصانع الجديدة.

القوة العاملة:

أن القوة العاملة في السودان متوفرة وتكلفتها رخيصة. عمال العمليات الزراعية وعمال حصاد القصب، باعتبار أن صناعة السكر صناعة ريفية فإن العمالة العادية متوفرة من القرى المجاورة للمصانع حيث يعتبر مصنع السكر مصدر رزق لكثير من العمال. أن العمالة المؤهلة والمدربة متوفرة داخل قطاع السكر ولكنها غير مستقرة وتسعى للفكاك من العمل في ظل القطاع العام لضعف العائد المادي الوظيفي، فرغم التحسن الذي طرأ على مخصصات الوظائف المالية وما يتوقع أن يتبعه من تحسن لاحقاً إلا أن البون شاسع بين الطموح البشري المشروع والواقع المعاش.

الخبرة الفنية:

أن قطاع السكر حالياً مؤهل بكوادر بشرية نالت خبرة واسعة عبر تاريخ السكر في السودان التي فاقت الـ50 عاماً. وتتنوع مجالات الخبرة لتشمل الزراعة، المصنع، الورق، البحوث، والشئون الإدارية، أن تراكم الخبرات والجيل الجديد الذي يعمل في مجالات الصناعة يشكل قاعدة أساسية للانطلاق للمستقبل الواعد لصناعة السكر في السودان.

المشاكل والمعوقات التي تواجه الإنتاج الزراعي بشركة السكر السودانية[89]

[89]() اللجنة الفنية الاستشارية للمزرعة، تقارير اللجان الاستشارية الفنية للمزرعة، اللجنة الفنية الاستشارية، 2002–2008م، التقرير من 20–37.

تنحصر معظم المشاكل الأساسية في ثلاثة جوانب: المساحات بمزارع المصانع الأربعة العمليات الفلاحية وعدم الاستفادة الكاملة من التقنيات الحديثة.

1/ المساحات بالمزارع:

أ/ مصنع سكر الجنيد:

يلاحظ بصفة عامة أن مزرعة الجنيد تعاني من مشاكل أقل بكثير مما يحدث في المصانع الأخرى. ويمكن تلخيصها في الآتي:

- بالرغم من أن الكثير من المساحات قد تمت معالجتها بالتسطيح والتسوية إلا أن هنالك مساحات أخرى تحتاج إلى المعالجة والتحسين تبلغ في جملتها 10000فدان (هنالك برنامج لاكتمال التسوية بها خلال 5 سنوات) لابد من مراجعة وضع آليات التسوية والتسطيح ومعالجة أوجه القصور فيها. فالملاحظ فيها أن القوة الساحبة ضعيفة وتحتاج إلى تأهيل وإحلال(بواسطة لجنة التسوية).
- هنالك مساحات في مواقع عديدة داخل المزارع توصف بضعف الإنتاجية. فالملاحظ أن تربة المشروع مصنفة بما يعرف في التربة الطينية بفصيلة اللعوتة، وهذه الفصيلة مقسمة إلى درجتين (لعوته17،ولعوته14) وتعرف الدرجة 17 بأنها غنية نوعاً ما مقارنة بالدرجة 14. تنتشر داخل المزرعة مساحات متفرقة (تعادل 9000فدان) من الدرجة 14 الفقيرة. هذه المساحات تحتاج إلى معالجة (وذلك عبر دراسة عميقة تشمل الجانب الكيميائي والفيزيائي من قسم التربة بمركز البحوث).
- اعتراض المزارع على إجراء عمليات التسوية والتسطيح بزعم أن تكلفتها عالية، بالرغم من القناعة التامة بأهمية وضرورة هذه العملية، عليه لابد من إعادة النظر في لائحة علاقة الإنتاج بما يتيح للإدارة التمسك بحق المسئولية المباشرة عن الجانب الفني في العملية الإنتاجية، وكمثال نجد أن اللائحة تحفظ للمزارع الحق في حصاد مساحة 7.5 فدان سنوياً على أقل تقدير، وللإيفاء بهذا الحق

يتم تأسيس مساحات من الخلفية ذات إنتاجية أقل بكثير من مساحات أخرى يتم إلغاؤها، علماً بأن المطلوب أن تكون إنتاجية الفدان هي الفيصل في هذا الشأن.

تعطل طلمبات الري يؤدي أحياناً إلى عطش المحصول في بعض الأوقات.

ب/ مصنع سكر حلفا:[90]

يمتاز مصنع سكر حلفا بمساحة كبيرة. ولكن هناك بعض المشاكل الدائمة بالمزرعة تتمثل في الآتي:

- تحتاج الكثير من المساحات إلى تسوية، ويجري العمل فيها بصورة طيبة (بواسطة لجنة التسوية).
- هناك مشكلة أساسية في كمية المياه المتاحة لري المشروع بحلفا، والتي تعتبر العامل الأهم في العملية الإنتاجية، إذ أن هناك اتفاقاً مسبق مع إدارة الري ومؤسسة حلفا الزراعية على منح مشروع السكر فقط 950 ألف متر مكعب يومياً بما فيها احتياج المصنع، تكفي لري حوالي 22.000-23.000فدان شاملة للزراعة الجديدة. وهذا من المؤكد تحد من التوسع في المساحة المعدة للحصاد سنوياً ما لم تحل المشكلة جذرياً بالآتي:

1. إنشاء خزان ستين.
2. اكتمال عملية التسوية، هناك برنامج تحت التنفيذ (بواسطة لجنة التسوية).
3. التخزين الليلي المرحلة الثانية.
4. إدخال نظام الهيدروفلوم.
5. إدخال نظام الري بالتنقيط الذي قد يرفع المساحة إلى 26.000فدان (بعد أن تم إجراء التجربة وأثبتت نجاحها).
6. تكملة تأهيل المصارف.
7. التوسع في زراعة الغرس وتقليص مساحات الخلفة ذات الإنتاجية المتدنية.

---

[90]() تقارير اللجان الاستشارية الفنية للمزرعة، اللجنة الفنية الاستشارية، 2002-2008م، التقرير ، المرجع السابق، ص20-37.

ج/ مصنع سكر سنار:

تعاني مزرعة مصنع سكر سنار من الآتي:

- عدم وجود أراضي بور والاعتماد على الزراعة المتواصلة.
- مشكلة آليات التحضير وتأسيس الخلفة.
- تأخير الزراعة إلى ما بعد الخريف.
- وجود مساحات ذات تربة بها بعض المعيقات الكيميائية والفيزيائية تحتاج للدراسة والتحليل.
- استعمال المثبط قد عالج المشكلة الإنتاجية ويحتاج لدراسة آثاره على النوعية (هنالك دراسة بواسطة مركز البحوث في الوقت الحاضر).
- التلف في المحصول نتيجة للتعدي والرعي الجائر والحرائق من القرى المجاورة للمزرعة تحتاج إلى توعية المواطنين من جانب الإرشاد الزراعي.
- قلة العمالة بسبب ضعف الأجور.

د/ مصنع سكر عسلاية:

تعاني مزرعة سكر عسلاية من الآتي:

- عدم وجود أراضي بور.
- هنالك 2700فدان أراضي مالحة تحتاج إلى معالجة (قسم التربة بمركز البحوث).
- المعروف أن هنالك خور يمر وسط لمشروع الأمر الذي يجعل تسوية المساحة يمر بها من الصعوبة بمكان وتحتاج إلى معاملة خاصة.
- أراضي عسلاية لم تتم بها عملية تسوية بجهاز الليزر مطلقاً.
- آليات التحضير ضعيفة الأداء وغير مكتملة العدد.
- دمج النمر يحتاج لقلابات لترحيل التربة، العدد المتوفر منها لا يحل المشكلة.

- تأخير الزراعة بعد الخريف إلى شهر يناير وفبراير ومارس في بعض الواسم لقلة العمالة له آثار سالبة على محصول العام المقبل.
- هناك حاجة لرفع أجور العمالة أو إدخال زراعات لتتم عملية الزراعة بالآلة.
- طلمبات الري لازمتها أعطال متكررة في الفترة الأخيرة.
- هناك حاجة لخراطيم الري (السايفون) للعمل بها قبل اكتمال تغطية المساحة بالهيدروفلوم.
- هناك حاجة لأصناف جيدة تنافس الصنف 6806.

2/ العمليات الفلاحية:

مراجعة العمليات الفلاحية للوقوف على المواقيت والوسائل المتبعة في رعاية المحصول ومدى مطابقتها للدليل الزراعي، وبعد دراسة ومراجعة التقارير عن سير الأداء للمصانع يمكن التوصل إلى: [91]

أ/ تحضير الأرض:

العمليات الميكانيكية لتحضير الأرض من قلع العرش وحتى مرحلة التسريب مطابقة لما موصى به في الدليل الزراعي عدا خلخلة التربة والتي يتم اللجوء إليها فقط في حالة الأراضي الصلبة.

[91]() تقارير اللجان الاستشارية الفنية للمزرعة، اللجنة الفنية الاستشارية، 2002-2008م، التقرير ، المرجع السابق، ص40.

ب/ الزراعة الجديدة:

اختيار التقاوي وتجهيزها وترحيلها وزراعتها مطابق بنسبة تتعدى 90%، تسميد محصول الفرس مطابق جزئياً وذلك لعدم توفر العدد الكافي من الآلات الناثرة، استعمال المبيد مطابق للتوصيات، عمر المحصول عند الحصاد كثيراً ما يتجاوز الحد المناسب وذلك بسبب الزراعة المبكرة وبداية تشغيل المصنع متأخراً.

ج/ تأسيس الخلفة:

تأسيس الخلفة مطابق للتوصيات عدا تأخر الرية الأولى في بعض الأحيان، التسميد مطابق جزئياً(هناك حاجة لتصنيع عدد كافي من الاسمدة الجديدة). التجفيف مطابق للتوصيات جزئياً اعتماداً على ضبط برنامج الحصاد. الحصاد اليدوي غير مطابق للتوصيات في حالة إنتاج الفدان العالية، الحصاد الآلي يحتاج لتدريب السائقين ليتوافق مع التوصيات لتجنب حالات قلع للعرض والقطع العالي مع ارتفاع نسبة الفاقد لعدم التنسيق بين الحاصدة والجرار المتابع. نظافة الخلفية مطابقة تماماً للتوصيات.

3/ عدم الاستفادة الكاملة من التقنيات الحديثة:

هناك قصور في مجال التقدم الزراعي كالبحوث العلمية والإرشاد والوقاية والميكنة.

ملخص المشاكل و المعوقات:

تتشابه مزارع المصانع الأربعة في كثير من المعطيات الأساسية كما تتباين في بعضها، من خلال تقارير الوارد من المصانع يلاحظ أن موضوع تسوية الأراضي يتصدر المشاكل و لمعوقات بكل المصانع، كما تشترك كل المصانع في المعاناة من مشكلة آليات التحضير والأراضي الفقيرة، كما تحتاج كل المصانع إلى تحديث نظام الري بالهيايدروفلوم ونظام المواقع العالمية والمعلومات الجغرافية GIS-GPS) ومن جانب آخر نجد أن مشكلة عدم وجود أراضي بور لإراحة التربة تمثل هاجساً حقيقياً لمصنعي سنار وعسلاية. أما مصنع سكر الجنيد فتمثل لائحة المزارعين وتلزمه ألا

يتجاوزها ولا ينقصها حتى ولو كانت تواجه مشاكل(إنتاجية ضعيفة). وتعتبر محدودية مياه الري (950 ألف متر مكعب) ومشروع التخزين الليلي من أولويات مصنع سكر حلفا. كما نجد أن المصانع في مجملها تحتاج إلى إحداث التطوير اللازم في عملية الحصاد والترحيل لتقليل الفاقد في القصب والزمن ولمعالجة مشكلة شح العمالة. كما تحتاج المصانع إلى تأهيل الكادر الزراعي ووضع برنامج سنوي لإحلاله. وباستثناء مصنع سكر الجنيد تعد مسألة تدريب عمال الري والبحث عن وسيلة ناجعة للحفاظ عليهم من الأولويات بكل المصانع.

تحتل صناعة السكر أهمية كبيرة ومتنامية في الاقتصاد السوداني، حيث أن قوامها هو استغلال الميزة التنافسية التي يمتلكها السودان في إنتاج السكر، والمتمثلة في الموارد الطبيعية (الأرض والمياه) كما أنها من الصناعات ذات القيمة المضافة العالية لارتباطها وتكاملها مع الزراعة.

وصناعة السكر حالياً هي الصناعة الأولى من حيث حجم الاستثمار وأيضاً حجم العمالة ويجع ذلك لسبب اكتساب صناعة السكر السودانية هذا القدر العالي من الثقة في إمكانية ارتياد هذه الآفاق الطموحة يعزى إلى الكفاءة الإنتاجية العالية التي حققها مشروع سكر كنانة ونجاحه في جذب الاستثمارات، وفي خدمته لبعض اهداف التنمية الاجتماعية ما يعزى أيضاً للتقدم الذي أحرزته مؤسسة السكر السودانية في تخطي العديد من العقبات التي اعترضت مسارها واكتسابها دروساً قيمة من تجربتها الطويلة التي امتدت لنصف قرن.

أثر سياسات الدولة والشركة على إنتاج الشركة:

الاقتصاد الزراعي هو أحد أهم أفرع العلوم الزراعية الاقتصادية الذي يختص بدراسة تكوين قاعدة اقتصادية للسياسات الزراعية، ويتعلق بتدخل السلطة في مجال القطاع الزرعي وذلك عن طريق وضع السياسات الاقتصادية والتي تهدف عادة لتحقيق المنفعة لحماية كل من المنتج والمستهلك على حد سواء.[92]

يمكن للدولة أن تلعب دوراً مؤثراً في النشاط الاقتصادي، وذلك من خلال ما يعرف بسياسات التثبيت الاقتصادي وتقوم هذه السياسات على استخدام الضرائب الانفاق الحكومي والعرض من النقد كل على حدة، أو باختيار توفيقات مناسبة من كل منها وذلك بهدف تعديل أو تصحيح أو إلغاء الآثار غير المواتية للقرارات الاقتصادية المتخذة في القطاع الخاص والمتعلقة بالإنتاج والانفاق والاستخدام.[93]

وضعت الدولة سياسة زراعة تهدف لمضاعفة الإنتاج الزراعي لتحقيق الاكتفاء الذاتي وتحقيق فوائض كبيرة للتصدير. ومن ثم فقد حددت السياسة أولويات واسبقيات معينة للاستثمار وجهت إليها الدعم والتسهيلات والامتيازات الخاصة كمنح الأراضي الاستشارية والإعفاءات الجمركية والإعفاء من ضريبة أرباح الأعمال.

السياسات التي تبنتها الدولة نحو تطوير صناعة السكر في السودان:[94]

1. فر ض رسوم على السكر المستورد.
2. عمل دراسات جادة لصناعة السكر منذ 1953م.

بلغت الدراسات اكثر من 22 دراسة حددت 27 موقعاًوكانت سياسية الحمائيه سائدة حتي جاءت سياسية التحرير الاقتصادي في عام 1992م والقت سياسية الحمائيه .

---

[92]() فتحي حسن بلدو، مرجع سابق، ص10.

[93]() أسامة بشير الدباغ، أثيل عبد الجبار الجرمود، مرجع سابق، ص36.

[94]() قطاع التسويق، معلومات خاصة بتجارة السكر، شركة السكر السودانية، 2002م، ص1-2.

آثار استيراد السكر: .[95]

الأثر على الشركة السودانية:

أن فتح باب الاستيراد لأي سلعة ينتج مثيلها داخل البلاد يؤدي إلى تضييق فرص تسويق المنتج المحلي وذلك بدوره يؤدي إلى توقف الإنتاج محلياً كما حدث في قطاعات أخرى.

أ/ انخفاض معدل البيع:

انخفض معدل البيع الفعلي عن الهدف خلال الفترة من نوفمبر 2001م وحتى مايو 2002م بنسبة 51% مما أدى إلى تكدس الإنتاج بمخازن الوحدات المنتجة حتى فاض عن سعتها القصوى واضطرت معه الشركة لاستئجار مخازن تجارية في مواقع مختلفة لاستيعاب الفائض.

ب/ تأثير الإيرادات و السيولة:

تأسيساً على ما ورد أعلاه فدق انخفضت الإيرادات المستهدفة من مبيعات السكر خلال الفترة من نوفمبر 2001م وحتى مايو 2002م من مبلغ 25 مليار دينار إلى ما يعادل 12.8 مليار دينار تقريباً أي بنسبة تعادل 51% وهذا أدى بدوره إلى عدم توفير السيولة اللازمة لتسيير نشاط الشركة فيما يتعلق بتشغيل المصانع والاستعداد للموسم الجديد كما أدى إلى اضطراب الخطط والبرامج الداخلية للشركة.

الأثر على المستهلك:

المستهلك لأي سلعة يبحث عن الوفرة والنوعية الجيدة والسعر الأقل وقد يتحقق له ذلك أثناء فترة استيراد السكر حيث امتلأ السوق بكميات وافرة من السكر المستورد بالإضافة إلى الإنتاج المحلي. أدى ذلك إلى انخفاض سعر الجوال (50كجم) من حوالي 10 ألف دينار إلى 7.5 ألف دينار تقريباً. أما نوعية السكر فلم يتوفر من المعلومات أن كل المعروض في السوق كان بنوعية جيدة.

---

[95]() اللجنة القومية لسكر، مرجع سابق، ص5-6.

الأثر على الدولة:

حقق استيراد السكر للدولة في الفترة موضوع الدراسة عائداً متمثلاً في (رسوم وضرائب) قدرة قدره 6 مليون دينار سوداني تقريباً وساهم ذلك في سد عجز الموازنة العامة وقتها. وهذا يمثل مكسباً آنياً للدولة. لكن إذا استمر الاستيراد، هذا يعني عدم تمكن الصناعة المحلية من توفيق أوضاعها ومن ثم التوقف عن الإنتاج فإن آثاراً عدة قد تقعد على الدولة وهي:

1. حجم الاستثمار في شركة السكر السودان يبلغ واحد مليار دولار تقريباً. وتوقف الإنتاج في هذه الشركة يفقد الدولة مساهمة الشركة التي تبلغ 500 مليار جنيه سوداني في الناتج القومي الإجمالي .(GNP)
2. السكر سلعة استراتيجية بالنسبة للسودان، وتوقف إنتاجها محلياً والاعتماد على الاستيراد يمثل استنزافاً للموارد رهناً للإدارة ال سياسية وإضعافاً للشعور الوطني وإخماد لجذور الفخر بالصناعة المحلية والسعي لتطويرها والرقي بها.
3. إضاعة رصيد من الخبرات والتجارب امتد لأربعة عقود من الزمان في صناعة السكر.
4. الخطة الكبرى للسكر:.[96]

تم إعداد خطة كبرى للسكر تقوم على الأبعاد الجديدة لمنظومة صناعة السكر كمصدر متجدد للغذاء والطاقات وذلك لإنتاج مجموعة من المنتجات عالية القيمة.

أهداف الخطة:

- الاستفادة الفاعلة من موارد السودان الطبيعية وتسخيرها للمساهمة الإيجابية في النشاط الاقتصادي.

[96]() التقرير السنوي لمصنع سكر كنانة، 2016، ص67-81

- إحداث حراك في القطاع الزراعي وذلك عبر استغلال جزء من المشروعات المتوقفة وإدخال مساحات جديدة في مشروعات جديدة لإنتاج مجموعة متكاملة من منتجات منظومة صناعة السكر.
- إدخال المزارع السوداني في معادلة منظومة ا لسكر بما يحقق له وضعاً جدياً بنقله لمستوى جديد من النتاج والرفاهية.
- ترجمة أهداف النفرة الخضراء إلى واقع محسوس بما يؤكد أن اقتصاد السودان هو اقتصاد يقوم على الزراعة وتصنيع المنتجات الزراعية عبر تحقيق قيمة إضافية غير مسبوقة.
- تقديم خطة تنصهر فيها كل السياسات الزراعية والصناعية والطاقة والموارد المالية والموارد البشرية والحيوانية والمائية دون تنافس أو تعارض بما يؤمن سياسة موحدة للدولة وتوجه الموارد المتاحة بشكل فاعل.
- بيان عملي للعالم أن السودان بالفعل هو السلة والمصدر المتجدد للغذاء والطاقة الحيوية.

جدول يوضح صادرات سلعة السكر خلال الفترة من 2002-2015م

السنوات	الكمية بالطن
2002	10.473
2003	16.170
2004	24.325
2005	24.109
2006	17.856
2007	29.045
2008	30.587
2009	30.400
2010	37.99
2011	7.59
2012	-
2013	-
2014	109.66
2015	181.17

المصدر: شركة السكر السودانية

جدول يوضح صادرات سلعة السكر خلال الفترة 2002-2015م من خلال الجدول نجد أن صادرات السكر في الفترة من 2002-2004م ؛ أما صادرات السكر قد بلغت في المتوسط (21.143) طن.

أما الفترة من 2005-2007م صادرات السكر في تلك الفترة بلغت في ال متوسط (22.446) طن من الملاحظ هنالك زيادة في كمية الصادرات مقارنة بالفترة السابقة وهذا يعود إلى تحسن الوضع الاقتصادي وزيادة نسبة الاستثمار في السودان بعد اتفاقية السلام الشامل. بينما الفترة من 2008-2009م صادرات السكر بلغت في ال متوسط (30.494)طن.

أما صادرات السكر من 2008-2010 م بلغت في المتوسط (32.99) طن، أما الفترة من 2014-2015م صادرات السكر بلغت في المتوسط (145.41) طن نم الملاحظ أن صادرات السكر نسبة عالية مقارنة بالفترة السابقة وهذا يعود إل اهتمام الدولة بصادرات السكر بنسبة أكبر من الفترات السابقة.

مسئوليات مجلس الإدارة:

وتملت مسئوليات مجلس الإدارة في وضع السياسات والبرامج لتحقيق أهداف الشركة ومراجعة وإجازة الميزانية السنوية للشركة، ومتابعة أداء الشركة خلال العام، والمحافظة على أموال وممتلكات الشركة، ووضع خطط وبرامج تنمية موارد الشركة في إطار السياسات العامة للدولة، ووضع شروط خدمة العاملين بالشركة في إطار سياسة الدولة في مال الأجور والمرتبات والقوانين واللوائح التي تنظيم علاقات العمل، ووضع اللوائح المالية والإدارية للشركة، واعتماد الحسابات الختامية للعام المالي لشركة لمراجعته بواسطة المراجع العام أو أي جهة توكل إليها المراجعة، والإشراف على المراجعة الداخلية والمستشار القانوني وسكرتارية الشركة، وأخيراً القيام بكل ما يوكل له بواسطة الجمعية العمومية.

مكتب تنسيق قطاع السكر :[97]

تقرر إنشاء هذا المكتب بموجب القرار الوزاري رقم (48) بتاريخ 1986/8/12م ويعمل تحت إشراف الوزير مباشرة (وزير الصناعة).

مهام المكتب:

يكون بمثابة الإدارة الإدارة والتنفيذية المساعدة للوزير في توجيه مسار القطاع والرقابة علهي وإصدار السياسات والتوجيهات اللازمة لحين اكتمال إجراءات قيام الشركة القابضة. والتنسيق بين الشركات الأربعة للسكر في كافة المجالات المختلفة بالاستغلال الأمثل للإمكانيات المتاحة وتحقيق أعلى إنتاجية ممكنة بأقل تكلفة، وهو حلقة الوصل بين شركات السكر الأربع والأجهزة المركزية كوزارة المالية وبنك السودان ووزارة التجارة ... الخ. ولهذا يقوم المكتب بمراجعة الميزانيات التقديرية شركات السكر الأربع قبل عرضها على الوزير وبالتالي الأجهزة المالية المركزية لوزارة المالية.

[97]() شركة السكر السودانية تقرير لجنة توثيق السكر، مرجع سابق، ص13.

البعد الاقتصادي لشركة سكر كنانة

جانب الانتاج والاستغلال الامثل للأصول والبنيات الأساسية:

- تبنت شركة سكر كنانة العديد من الخطط التي هدفت الى التوسع في الطاقة الانتاجية ورفع طاقة الطحن اليومية عبر الحقب من خلال التوسع في الرقعة الزراعية للمشروع. وتحديث وسائل وآليات الحصاد بجانب التحسين المستمر في عينات القصب، ففي جانب كفاءة العمليات الإنتاجية تحتل صناعة السكر الوطنية متمثلة في شركة سكر كنانة، الصدارة ومراكز متقدمة عالمياً من حيث عائد الفدان من القصب ومن السكر وذلك وفق الدراسات العالمية التي أجرتها منظمة الفاو ووزارة الزراعة الأمريكية ومنظمة السكر العالمية، حيث سجل متوسط عائد الفدان من القصب (متوسط عشرة أعوام أخيرة) 44 طن ليحتل السودان المركز الخامس عالمياً وشركة سكر كنانة المركز الثالث بفارق كبير مقارنة ببقية الدول الرئيسية المنتجة للقصب في العالم حيث يقدر المتوسط العالمي بـ27 طن للفدان، ويعزى ذلك للجهود الحثيثة المتصلة في جانب العينات والحزم التقنية، هذا بجانب تحقيق كفاءة في عمليات التشغيل والانتاج والتي تجني معدلات عالية من استخلاص السكر من القصب.[98]
- تستفيد الشركة من الإنتاج الجانبي لصناعة السكر في انتاجها (الاستغلال الامثل للمنتجات الجانبية من البقاس والمولاص) وذلك عبر منظومة متكاملة حيث قدمت كنانة نموذجا جديداً فجاءت بمنتجات جديدة عالية القيمة أهمها التوليد الذاتي للكهرباء بجملة 75 ميجاواط وبادرت كنانة في القطاع بإنتاج الاعلاف ووقود الإيثانول الصديق للبيئة واستعمال السماد العضوي.

)98الإنجاز والإعجاز، شركة سكر كنانة، الخرطوم، 2016، مرجع سابق ص(.19

الجدول التالي يوضح أهم بيانات الانتاج منذ بداية العمليات الانتاجية للمصنع خلال الموسم 1980/81 وحتى 2019م.

المصنع	الطاقة التصميمية للمصنع خلال العام	حجم الانتاج منذ بداية المشروع وحتى تاريخه
مصنع سكر كنانة	450 الف طن سكر	11.5 مليون طن
مصنع الإيثانول	65 مليون لتر	300 مليون لتر
مصنع العلف	100 الف طن	453 ألف طن

المصدر: إدارة بحوث التسويق – بيانات المصنع

التصدير بالشركة:

- للشركة سجل طويل وخبرة في عمليات التصدير يرجع الى عام 1991 حيث تم تصدير السكر الابيض الى مختلف الاسواق الخارجية والدول العربية وآسيا ودول الكاريبي والاتحاد الأوروبي.
- كما تستفيد الشركة من المبادرات والاتفاقيات العالمية كاتفاقية كل شيء عدا السلاح مع دول الاتحاد الاوربي والتي لديها مزايا تفضليه خاصة للدول الأقل نموا ويعتبر السودان من ضمنها وقد افلحت الشركة في تصدير حتى الآن ما مقداره 700 ألف طن من السكر الخام وهي تعتبر. أكبر حصة على مستوى هذه الدول.

- كنتاج طبيعي للتطور الذي شهدته الشركة في الاعوام الاخيرة من خلال خطط وبرامج استثمارية مدروسة استطاعت الشركة ان تنوع من محفظة صادراتها لتشمل الإيثانول منذ العام 2009 بالإضافة الى العلف الحيواني.

ابرز صادرات الشركة منذ العام 1991 وحتى تاريخه:

المنتج	الكمية
سكر خام (طن)	800.000
سكر ابيض (طن)	700.000
ايثانول (متر مكعب)	250.000

المصدر : إدارة مبيعات الصادر

- للشركة سمعة عالمية رائجة في تجارة السكر والايثانول وبما أنها عضو في اتحاد السكر بلندن واتحاد السكر المكرر بلندن . المملكة المتحدة فإنها تتعامل وفق اصول التجارة العالمية الراسخة لهذه السلعة لهذا تشكل محفظة عملائها سواء في السكر او الايثانول أهم البيوتات التجارية العالمية مثل كارجيل الامريكية العالمية وايدي آند إف مان العالمية اضافة لكبار المتعاملين بالشرق الاوسط والخليج.

العمالة:

- تتميز صناعة السكر بكبر حجم وتنوع فرص العمل المتوفرة وحسب الاحصاءات يعتمد اكثر من مليون شخص في حياتهم المعيشية على القطاع سواء كان ذلك عن طريق الاستخدام المباشر أو غير المباشر.

- الجدول التالي يستعرض حجم العمالة الكلية بشركة سكر كنانة خلال الفترة من العام 2013 وحتى العام 2018م:

موسم	العمالة المستديمة	العمالة الموسمية
2014/2013	4484	9605
2015/2014	4580	10578
2016/2015	4664	8776
2017/2016	4958	10890
2018/2017	5079	9146

المصدر: إدارة الموارد البشرية

الترابط مع القطاعات الاقتصادية الأخرى:

- قطاع السكر وبحكم أنشطته الكبيرة المتنوعة يلعب دوراً محورياً في تحريك قطاعات الاقتصاد الاخرى مثل النقل، البناء والتشييد، قطاع الاعمال، قطاع الخدمات وقطاع تجارة الجملة والتجزئة لمختلف المنتجات مما يعزز تحقيق الاستقرار والنمو في الصناعات الغذائية المرتبطة به.[99]

تعزيز الايرادات القومية:

- في جانب تعزيز الايرادات القومية يعتبر قطاع السكر أداة فاعلة وموثوق بها عبر تحصيل رسم الإنتاج والضرائب والرسوم الاخرى المفروضة على السعر.

---

(99) الإنجاز والإعجاز، شركة سكر كنانة، الخرطوم، 2016، مرجع سابق ص22.

- في جانب إحلال الواردات ساهمت الشركة منذ بداياتها وحتى الآن بإنتاج 11.5 مليون طن سكر ، وفرت على الخزينة العامة موارد ضخمة كانت توجه لاستيراد السلعة وتم توجيهها لتمويل أسبقيات آخر.
- وفي جانب تعظيم حجم الصادرات ساهمت الشركة منذ 1991/92 بتصدير جملة 1.500.000 طن وبعد تحول السودان لمستورد للسكر في 2009/10 دخلت قائمة الصادرات منتجات جديدة مثل الايثانول حيث صدرت كنانة 250 مليون لتر وذلك بجانب تصدير الاعلاف والخدمات المختلفة.
- قامت كنانة بتسخير ارباحها السنوية في توزيع أرباح أسهم للمساهمين واعادة استثمار متبقي الارباح في مشروعات التوسع واستثمارات جديدة في القطاع.

البعد التنموي والبيئي والاجتماعي:

- تشكل صناعة السكر اداة هامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وعادة ما يتم توطين صناعة السكر في المناطق الريفية التي تملك مقومات الصناعة مما يكون لها الأثر الاجتماعي والاقتصادي والإيجابي المباشر عليهم وعلى الاقتصاد القومي، وكما هو معلوم فإن كنانة تقوم بتقديم كافة الخدمات الاجتماعية من مساكن وطرق ومستشفيات ومراكز صحية ومدارس ودور عبادة وخدمات المياه والكهرباء والصرف الصحي حيث تحول موقع مصنع السكر الى مدينة حديثة تتوفر فيها كل مقومات الحياة العصرية الكريمة بل واتسعت دارة تلك النشاطات وشملت كل القرى المتاخمة كما ساهمت في دفع مؤشرات التنمية في تلك المنطقة والجدول التالي يعكس حجم وتنوع الخدمات الاجتماعية في مواقع مصانع السكر.

الشركة	مدارس اساس	مدارس ثانوي	مركز تدريب	مدارس عالي	رياض اطفال واخرى	وحدات صحية	مستشفيات	صيدليات	مساجد	خلاوي ومدارس قرآنية	اندية وترفيه	مجمعات رياضية
شركة السكر السودانية												
الجنيد	67	24	–	3	–	20	1	1	58	31	10	1
حلفا الجديدة	13	4	–	–	7	11	1	1	21	20	23	1
سنار	7	2	1	–	2	9	1	1	1	②	6	–
عسلاية	②	2	–	–	2	6	–	1	22	26	4	–
المجموع	90	32	1	3	11	46	3	4	102	80	43	2
شركة سكر كنانة	48	5	1	2	23	8	1	2	22	2	12	1
شركة سكر النيل الابيض	55	8	–	8	–	7	–	7	8	–	2	–
الجملة	193	45	2	13	33	52	4	13	132	82	57	3

الدراسات المقارنة التي اجرتها وزارة الصحة أكدت ارتفاع متوسط مؤشرات التنمية البشرية في مواقع مصانع السكر حيث يعد مشروع كنانة من اهمها وذلك مقارنة مع بقية المناطق المختلفة بالسودان .

المؤشر	متوسط السودان	مواقع صناعة السكر
وفيات اطفال لعمر أقل من خمسة سنوات (كل الف)	104	10
وفيات امهات في وضوع	59.9	14
اكمال تعليم الاساس	63%	95%
الاستيعاب في تعليم الاساس	84%	90%
الاستيعاب في التعليم العالي	79.5%	95%

- في جانب المسؤولية الاجتماعية واصلت الشركة تنفيذ التزاماتها وفق فريق متخصص لتلعب دوراً مميزاً في التنمية الريفية واحداث تحول اجتماعي في منطقة المشروع والارياف المتاخمة له وتمثل آلية فاعلة لمكافحة الفقر والتوزيع العادل للثروة وتمتين النسيج المجتمعي ولا سيما ان المسؤولية الاجتماعية لشركة سكر كنانة تسير بصورة موازية وفق خطط ومشروعات الشركة الاستراتيجية والاستثمارية .
- حصلت الشركة على العديد من جوائز المسؤولية الاجتماعية القومية بشكل دوري من أبرزها تلك التي منحها فخامة السيد رئيس الجمهورية للشركة في العام 2018 إيماناً وعرفاناً بدورها الريادي في هذا الجانب ، وعلى الصعيد الإقليمي فقد حازت الشركة على درع التميز الذهبي لموسم 2014/15 من المنظمة العربية للمسؤولية الاجتماعية ومقرها بيروت كنموذج اعمال مسؤول على مستوى الوطن العربي ، كما تعتزم الشركة الحصول على شهادة المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة العالمية والخاصة بصناعة السكر (Bonsucro) والتي تفي بالمتطلبات الاساسية لمصدري وموردي السكر وتقوم بتأهيل المنتجين على مبدأ

العمل العادل والحماية البيئية في مجال انتاج السكر والوقود الحيوي متماشية مع أهداف الاستدامة التي وضعتها القوانين والسياسات الاوربية في مسألة الطاقة مما يحقق قيمة تنافسية لمنتجات الشركة المتنوعة بالأسواق الاوربية والعالمية [100].

100()التقرير السنوي لمصنع سكر كنانه . ص 82-84

نتائج البحث:

1. البنيات التحتية الضعيفة في القطاع الزراعي في السودان كانت سبباً في قلة الاستثمارات الأجنبية في هذا القطاع.
2. السياسات الاقتصادية في السودان وما تتسم به من عدم استقرار أثرت سلباً في جذب الاستثمارات الأجنبية للقطاع الزراعي.
3. غياب الاستقرار الأمني في بعض المناطق أثر سلباً بصورة مجملة في جذب الاستثمارات الأجنبية للبلاد.
4. غياب الشفافية والمتمثلة في عدم الوضوح في إبرام العقود وعدم التزام الدولة تجاه المستثمر أدى إلى تدني كفاءة القطاع الزراعي.
5. الإعلان والترويج لم يؤديا الدور المنوط بهما في جذب الاستثمارات الأجنبية للقطاع الزراعي.
6. عدم إفراد قانون خاص بالاستثمار في القطاع الزراعي وتعدد الأجهزة التي يتعامل معها المستثمر على المستوى الولائي والاتحادي أثر سلباً على الاستثمارات الأجنبية في القطاع الزراعي.
7. إن مشكلة الاستثمار في السودان هي مشكلة إدارية وإرادية.
8. المحافظه علي الطاقه الانتاجيه وتفوقها علي الطاقه التصميميه هو اهم اسباب نجاح مشروع سكر كنانه .

التوصيات:

1. إعطاء اهتمام أكبر للقطاع الصناعي لأنه يعتبر المحرك الرئيسي للاقتصاد الوطني خاصة، لإخراج صادرات صناعية تنافس السوق العالمي.
2. استخدام الإحصاء الصناعي ومراقبة الأنشطة التحويلية وتحديث قاعدة المعلومات على أساس سنوي.
3. تأهيل وتطوير المناطق الصناعية بتوفير مزيد من الخدمات (الطرق، الكهرباء، المياه، الصرف الصحي، والأمن وغيرها).
4. لابد من فتح خطوط تمويلية خارجية لتطوير الصناعات التحويلية لتكامل الزراعة والصناعة والاستفادة من القيمة المضافة.
5. الاستفادة من نتائج البحوث العلمية لتطوير القطاعات الصناعية وتطبيق نتائجها على الواقع حتى تعم الفائدة والمصلحة منها.
6. التسهيلات الاستثمارية لم تؤدي إلى انخفاض تكلفة الإنتاج ويلاحظ ذلك من خلال المقارنة بين السلع المنتجة محلياً والمستوردة، مثال لذلك شركات السكر الموجودة حالياً تستطيع أن تنافس مثيلاتها في الأسواق الأخرى من ناحية الجودة ولكنها لا تستطيع أن تنافسها من ناحية السعر ويرجع ذلك إلى عدة أسباب أهمها:
   - كثرة الضرائب المفروضة على الإنتاج المحلي.
   - ارتفاع التكلفة المباشرة (الوقود، الكهرباء، المياه، والعمالة).
7. ضرورة حل معضلة تجهيز الأراضي الزراعية الاستثمارية وإيجاد مخرج لها من خلال تكوين صندوق قومي لتشجيع الاستثمار والصرف على ذلك التجهيز مركزياً واستقطاب الدعم وتوفير الاعتمادات المحلية والخارجية لتجهيز المخططات الاستثمارية في الولايات.

8. إجراء دراسة دورية وتقييم أثر السياسات الاستثمارية المطبقة حالياً على القطاع الزراعي تحديداً ما يفيد في اتخاذ ما يلزم من اصلاحات تصل إلى إفراد لائحة خاصة بتشجيع الاستثمار الزراعي ينص فيها على أي رسوم أو ضريبة مقررة بشكل واضح للمستثمر تراعي التنوع والخصوصية لهذا القطاع بما يعين في حسن توظيف الامتيازات الاستثمارية الممنوحة للمشروعات وتحقيق عدالة توزيع وترتيب أولويات هذا القطاع في إطار سياسات الاقتصاد الكلية بما يخدم أهداف الاستثمار الزراعي المناط به.
9. تطوير قوائم الجمارك والضرائب وفق تصنيفات واضحة تسهل من التطبيق التلقائي للامتيازات الاستثمارية الزراعية دون لبس مساندة الولايات في استكمال خرائطها الاستثمارية وحصر مواردها القابلة للاستثمار وفق رؤية موحدة وترتيب أولويات أنشطة الاستثمار بما يتوافق مع كل ولاية.
10. العمل على حل المشكلات الإدارية والإرادية في المجتمع السوداني وذلك باتباع نظام التوظيف وفق الكفاءات للموارد البشرية والاقتصادية.

المصادر والمراجع

أولاً: المصادر

- القرآن الكريم.

ثانيا: المراجع

1. ابراهيم حلمي عبد الرحمن، التنمية الاقتصادية والحركة التعاونية ، (عمان: مركز تنمية المجتمع في العالم العربي ، 1962م) .
2. احمد التجاني صالح ، العولمة وانعكاساتها على الاقتصاد السوادني وافريقيا،(معهد بحوث دراسات العالم الاسلامي ، 2005 م).
3. أحمد رافت عبد الجواد ، دراسات في التنمية الإجتماعية مدخل إسلامي ، القاهرة ، مكتبة نهضة الشرق، ط 1.
4. أحمد زكريا صيام، مبادئ الإستثمار، (دار المنهج للنشر والتوزيع، 1997م).
5. أميرة عبداللطيف مشهود، الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي، مكتبة مدبولي ، 1991م.
6. بكري محجوب، مستقبل صناعة السكر في السودان، صحيفة المهندس (الجمعية الهندسية السودانية، العدد27 – ديسمبر 2007م.
7. جميل خالد ، سياسات الاقتصاد الدولي ، الطبعة الأولى ، المملكة الأردنية الهامشية ، الأكاديميون للنشر والتوزيع.
8. حسان خضر ، الإستثمار الاجنبي وتجربة دول مجلس التعاون الخليجي، بنك الكويت ،الكويت العدد 31،المعهد العربي للتخطيط،1998م.
9. حسب الله عمر حسب الله، قبائل دار محارب والخدمات الاجتماعية لمشروع سكر كنانة، المجلس القومي للبحوث، مركز البحوث الاقتصادي والاجتماعي، الخرطوم، 1985/3/15م، الفصل الأول.
10. حسن علي خربوش، الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق، القاهرة ، دار زهران للنشر، 1999م.
11. حسن عمر ، الإستثمار والعولمة، (مدخل الى دراسة علم الاقتصاد، دار الكتاب الحديث، 2000م).

12. حسين خربوش وعبد المعطي أرشيد ،الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق،(عمان: جامعة العلوم التطبيقية ، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ،1999م).
13. سرور علي إبراهيم ، تنمية الموارد البشرية ، الأساس ، التطبيقات ، الرياض ، دار الخريج.
14. سليمان سيد أحمد السيد، سبيل السودان نحو النهضة الزراعية، شركة مطابع السودان للعملة، ط2، الخرطوم، 2008م.
15. صالح أحمد الزبير، استراتيجية صناعة السكر، أكاديمية السودان للعلوم الإدارية، فبراير2002م.
16. عبد الحليم، مشروع سكر كنانة، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 1983م.
17. عبد الحميد صديق ، التنمية أهدافها ونظرياتها ، القاهرة، مطابع الدار الهندسية ، 1987م.
18. عبد السلام أبو قحف ،نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الاجنبية،مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية، 1989م.
19. عبد الكريم بعداش ، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثاره على الاقتصاد الجزائري ، (الجزائر: جامعة الجزائر ، 2005م).
20. عبد المطلب عبد الحميد ، دراسات اقتصادية مقارنة ، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات ، مصر : القاهرة ، 2010م.
21. عثمان ابراهيم السيد، تخطيط وتنفيذ المشروعات، (ط2، الفصل الثاني، 1997م).
22. عطية عبد السلام وفتحي أبو سدرة، الاقتصاد الكلي، (بنغازي:قار يونس، 1998م).
23. على عبد الله علي ، الاستثمار الاجنبي المباشر في اقتصاد محاضر ومقاطع ، مجلة اتحاد المصارف ، العدد الثامن ، السنة الثانية 2004م.

24. كاظم جاسم العيساوي، دراسات الجدوى الاقتصادية، (الرياض: دار المريخ ، 2001م).
25. كامل بكري ، التنمية الاقتصادية ، بيروت ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، 1986م.
26. ماجد أحمد عطا الله، إدارة الإستثمار، (عمان:دار اسامة للنشر، 2011م)،ص12.
27. مايكل ايد مرجانن، الإقتصاد الكلي ، (الرياض: دار المريخ للطباعة والنشر، 1985م).
28. محمد علي محمد ، التحليل الإقتصادي ، السودان ، 2016م.
29. مسعد الفارق حمودة ، التنمية الإجتماعية، الإسكندرية ، المكتب الجامعي الحديث.

التقارير:

1. استراتيجية صناعة السكر، أكاديمية السودان للعلوم الإدارية، فبراير2002م.
2. تقارير اللجان الاستشارية الفنية للمزرعة، اللجنة الفنية الاستشارية، 2002–2008م، التقرير ، المرجع السابق، ص20–37.
3. التقرير السنوي لمشروع سكر كنانة 2015.
4. تقرير لجنة توثيق تاريخ صناعة السكر، الخرطوم، 2000م.
5. شركة السكر السودانية، تقرير لجنة توثيق تاريخ صناعة السكر، الخرطوم، 2000م.
6. قطاع التسويق، معلومات خاصة بتجارة السكر، شركة السكر السودانية، 2002م.
7. اللجنة الفنية الاستشارية للمزرعة، تقارير اللجان الاستشارية الفنية للمزرعة، اللجنة الفنية الاستشارية، 2002–2008م، التقرير من 20–37.
8. مجلس العشرة/ مجلس يتكون من عشرة أعيان وعمداء القبائل التي تقطن كنانة يعمل على حل النزاعات والمشاكل.

9. المجلس القومي للتخطيط ، تقرير خطة التنمية الاقتصادية الاجتماعية ، للعام 2006م.
10. مفوضية تشجييع الإستثمار ، قانون تشجييع الإستثمار لسنة 1980 م– ،ولاية الخرطوم
11. مفوضية تشجييع الإستثمار ، قانون تشجييع الإستثمار لسنة 1990 المعدل 1991م ، ولاية الخرطوم
12. مفوضية تشجييع الإستثمار ، قانون تشجييع الإستثمار لسنة 1996 ا ، ولاية الخرطوم
13. مفوضية تشجييع الإستثمار ، قانون تشجييع الإستثمار لسنة 2015م تعديل 2018م – ولاية الخرطوم
14. وزارة الصناعة والاستثمار ، جهاز الإستثمار ،التطورات في التشريعات منذ الاستقلال ، ورقة عمل مقدمة في نوفمبر 2000م ، الخرطوم، ص4.
15. وزارة الإستثمار،ورقة بعنوان الإستثمار كمدخل للتكتلات الاقتصادية والعلاقات السياسية ،ديسمبر ،2004م.
16. وزارة الصناعة والاستثمار .، تقرير عن الاستثمار الأجنبي المباشر فى السودان .، الخرطوم 2001-2002.

الرسائل العلمية والبحوث:

1. بشير محمد شيخ محمد امتيازات المستثمر الاجنبي بين الفقه الاسلامي والقانون السوداني دراسة مقارنة رسالة ماجستير غير منشورة باللغة العربية جامعة افريقيا العالمية 2005.
2. حليمة يونس عباس محمد الاثر الاقتصادي الاستثماري الاجنبي في السودان بالتطبيق علي قطاع التعدين شركة أرياب لتعدين الذهب دراسة تطبيقية في الفترة من 1990–2002 م رسالة دكتوراه غير منشوره .
3. حسب الكريم عبدالله ابكر ، الاستثمارات الاجنبية واثرها علي التنمية علي السودان ، رسالة ماجستير غير منشورة باللغة العربية جامعة النيلين يونيو 2002 م.

4. عبدالعزيز بن عبدالله بن سلمان الفداء جوانب قانونية في الاستثمار الاجنبي الخاص دراسة مقارنة في القانون السوداني والنظام السعودي رسالة دكتوراه غير منشورة جامعة الخرطوم 1990م.
5. هيثم محمد فتحي متولي ، الاستثمارات الاجنبية في الدول النامية ، دراسة حالة الاستثمارات العربية في السودان ، رسالة ماجستير غير منشورة باللغة العربية ، جامعة أفريقيا العالمية ، مركز البحوث والدراسات الافريقية 1999م.

المراجع الإنجليزية:

1. Randa Farouk, Sudanese Sweet Succeeds Story, Sudan, issue September, Khartoum 2000.
2. Elthgani Omer Elkarib, Memorandum and Articles of Association of Kenana Sugar Company Limited, March, 1975, Khartoum, p.i.
3. Hassballa Omer Haaballa, Kenana Project in the Context of Settlement Scheme in Sudan Economic and Social Research Council, National Council for Research, Khartoum, 1985.
4. Hassballa Omer Haaballa, Kenana Project in the Context of Settlement Scheme in Sudan Economic and Social Research Council, National Council for Research, Khartoum, 1985.
5. Economic development .(Business) Dictionary Retrieved 2-1-2017-Edited.
6. Economic development(Cambridge) Dictionary Retrieved 2-1-2017-Edited
7. economic development(US. Department) Dictionary Retrieved 2-1-2017-Edited
8. economic development .(Encyclopedia.com) Dictionary Retrieved 2-1-2017-Edited

المواقع الإلكترونية:

1. نظريات التنمية الاقتصادية،(السودان:2014م
https//www.politises.dz.com 9/2/2018
2. الموقع بوابة الاقتصاد ،http//www.pediaorg-2018
3. https://mawdoo3.com

الإطار النظري للبحث

المبحث الأول: أساسيات البحث

المبحث الثاني: الدراسات السابقة